جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء- كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم اللغة العربية

القوانين الصوتية الكبرى
في كتاب الرعاية
لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)

رسالة كُتبت بواسطة

صفيه كاظم محمد أحمد الهاشمي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/لغة

بإشرف

أ. د. عادل نذير بيري الحساني

1443هـ 2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيم

طه:108

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (**القوانين الصوتية الكبرى في كتاب الرعاية لمكي بن ابي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)** المقدمة من قبل الطالبة **(صفيه كاظم محمد أحمد الهاشمي)** جرت تحت إشرافي في قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ فرع اللغة.

التوقيع :

الاسم : عادل نذير بيري الحساني

المرتبة العلمية : استاذ دكتور

التاريخ : ٧ / ٣ /٢٠٢٢

توصية رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الإطروحة الى لجنة المناقشة

التوقيع :

الاسم : ليث قابل الوائلي

المرتبة العلمية : أستاذ دكتور

التاريخ : ٧ /٣/ ٢٠٢٢

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأنّنا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (**القوانين الصوتية الكبرى في كتاب الرعاية لمكي بن ابي طالب القيسي** (ت:٤٣٧هـ) المقدمة من قبل الطالبة (**صفيه كاظم محمد أحمد الهاشمي**) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة، بتقدير (جيد جداً).

التوقيع:

الاسم: أ.د. علاء جبر محمد

رئيسًا ٢٠٢٢/٥/١٢

التوقيع:

الاسم: أ.د. هند عباس علي

عضوًا ٢٠٢٢/٥/١٢

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. علياء نصرت حسن

عضوًا ٢٠٢٢/٥/١٥

التوقيع:

الاسم: أ.د.عادل نذير بيري

عضوًا ومشرفًا ٢٠٢٢/٥/١٧

وقد صدقت من مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء.

التوقيع:

أ.د. حسن حبيب عزر الكريطي

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء

٦ / ٦ / ٢٠٢٢م

الإهداء

إلى مقام الرسول الأكرم و آله _ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين_
لعلي أنال الشفاعة.

إلى والديّ _ رحمهما الله _ لعلي أنال البرّ.

أهدي هذا الجهد المتواضع، وأسال الله _ تعالى _ القبول الحسن.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على نبيه الأكرم، وآله الطيبين الذين خصّهم بعيّبة العلم. وبعد:

أتقدم بوافر الشكر والعرفان لإستاذي المفضال **أ. د. عادل نذير بيري** الذي تحمل كثيراً من الأعباء في تفضله وإشرافه على هذه الرسالة، والذي لم يدخر جهداً، أو إرشاداً علمياً، وبخلقٍ عالٍ، فما برح يقرأ وينقد بتتبع وحرص شديدين، للارتقاء بهذا العمل البسيط لمستوًى علمي راقٍ، فجزاه الله أحسن جزاء المحسنين.

ويسرني أن أقدم فائق الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل والمحترم رئيس قسم اللغة العربية **أ. د. ليث قابل الوائلي**، ولأساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية، وأخصّ بالذكر منهم: أ. د. جنان الجبوري، و أ. د. خالد الخزرجي، و أ. م. د. فلاح الحسيني، و أ. م. د. حيدر العامري، و أ. م. د. أسامة العبيدي، الذين أعانونا على المضي في طريق العلم، وبفضلهم وصلنا لهذه المرحلة، وأسأل الله لهم التوفيق والسَّداد. ويشرفني أن أقدم وافر الشكر لجميع أساتذتي في قسم اللغة العربية/ جامعة كربلاء على ما قدموه لنا من جهد وتعب في هذه المسيرة.

ولا يفوتني أن أقدم شكري واعتزازي لعائلتي التي وقفت إلى جانبي بكل حب وتشجيع، ولكل فرد قدم يد العون والمساعدة مهما كانت بسيطة، ولا سيما القائمين على نشر الكتب العلمية في الشبكة المعلوماتية لما قدموه لنا من جهدهم الثمين الذي وفر لنا جهداً ووقتاً كبيرين، ولا سيما في توفير مجموعة من المؤلفات غير المتوفرة في متناول الأيدي، وفي الظروف الحرجة التي مررنا بها، ولهم مني دعوة في ظهر الغيب بالتوفيق والسَّداد في كل أمورهم.

الباحثة

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الملخص.	2-1
2	المقدمة.	6-3
3	التمهيد: مفاهيم أولية.	25-7
4	الفصل الاول: قانون الخفّة والثّقل.	86-26
5	المبحث الاول: مفهوم الخفّة والثقل.	46 -26
6	المبحث الثاني: قانون الخفّة والثّقل.	86-47
7	الفصل الثاني: قانون القوة والضعف.	129-87
8	المبحث الأول: مفهوم القوة والضعف.	106-87
9	المبحث الثاني: قانون القوة والضعف.	130-107
10	الفصل الثالث: قانون الشيوع وكثرة الاستعمال.	167-131
11	المبحث الأول: مفهوم الشيوع وكثرة الاستعمال.	150-131
12	المبحث الثاني: قانون الشيوع وكثرة الاستعمال.	167-151
13	الخاتمة.	171-168
14	ثبت المصادر والمراجع.	187-172
15	Adstract	A-B

الملخص

تعددت الدراسات لقوانين اللغة عامة، ولاسيما القوانين الصوتية، ولعل السبب هو ما تحمله من أهمية كُبرى في دراسة النسيج اللغوي، لأنّ المستوى الصوتي هو أول مستويات الدراسة اللغوية.

والقوانين الصوتية كثيرة إلّا إنّ هذه الدراسة ركزت على أكبر ثلاثة قوانين وأعمها في اللغة، إذ إنّ هذه القوانين هي الأكثر انتشارًا، وشيوعًا، وتأثيرًا في اللغة. وقُسمت الدراسة على ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة وتمهيد، ومتبوعة بأهم ما توصلت إليه من نتائج.

تطرقت في المقدمة إلى الأسباب التي دعت الى اختيار هذا الموضوع والعقبات التي واجهتني، وأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في الكتابة، وشمل التمهيد بعض المفاهيم الأولية التي تخص موضوع الدراسة. وكل فصل من فصول هذه الدراسة تعرض لمفهوم القانون المدروس، ومن ثم التطبيقات العملية له في كتاب الرعاية لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ).

وحُدد الفصل الأول لقانون الخفّة والثّقل، ويُعد هذا القانون أكبر القوانين الصوتية وأعمها، حيث تنضوي تحته جميع القوانين الأخرى، لعلة السعي وراء السهولة والتيسير في عملية النطق، والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول أثناء هذه العملية، فكل الظواهر الصوتية تحدث سعيًا وراء هذه العلة، إذ إنّها تسلك أسهل السُبل للوصول للهدف المنشود.

أمّا الفصل الثاني فحُدد لقانون القوة والضعف وهو أيضًا من أكبر القوانين الصوتية تأثيرًا في اللغة. وأمّا الفصل الثالث فحُدد لدراسة قانون الشيوع وكثرة الاستعمال في اللغة. وتُعد هذه القوانين الصوتية الثلاث، هي أكبر القوانين وأوسعها

الملخص

في اللغة. وخُتمت هذه الدراسة بأهم ما توصلت إليه من نتائج، وهي أنّ علماء العربية القدماء، كانوا هم الممهدين والمؤسسين لدراسة الأصوات اللغوية وقوانينها، وفي مقدمتهم الخليل (ت175هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، وابن جني (ت392هـ)، ولا سيما علماء التجويد وفي مقدمتهم مكي القيسي، الذي استقى معلوماته ممّن سبقه من علماء العربية الأوائل الذين أشاروا إشارات جليلة للدور الذي لعبته الأصوات في التركيبات اللغوية في ثنايا مصنفاتهم، فضلًا عن تجربته الشخصية في الإقراء، فكان كتاب الرعاية عملًا علميًا ربط فيه بين ما وضع علماء اللغة من دراسات نظرية، وما يطبقه علماء التجويد في قراءة كتاب الله العزيز.

المقدمة

المقدمة

الحمد لله الذي خشعت الأصوات له، والصلاة والسلام على محمد خير خلقه، وعترته الطاهرة من آله. وبعد:

علم الأصوات من العلوم اللغوية المهمة، ولأنّه المستوى الأول من مستويات الدراسة اللغوية، لذا فإنّ دراسة الأصوات تُعد الخطوة الأولى في الدراسة اللغوية، لأنّها تشمل دراسة أصغر وحدة لغوية، وهي الصوت الكلامي (الفونيم)، والذي بدوره يُعد المادة الأساس في تركيب البنية اللغوية، وله الدور الأساس فيما يطرأ عليها من تغييرات تركيبية ضمن الظواهر اللغوية (القوانين الصوتية الصُغرى) من إبدال وإعلال وإدغام... الخ، والمتمثلة بظاهرتي المماثلة والمخالفة في القوانين الصوتية.

ومن أول الأسباب ولعله أهمها التي شجعتني لخوض غمار العربية، ولا سيما علم الأصوات، هو شيوع اللحن في النطق بالعربية، وتفاخر المتكلمين بإقحامهم الألفاظ الدخيلة إلى لغتنا العربية، فالحفاظ على سلامة اللغة واجب، لأنّها لغة القرآن الكريم أولًا، ولأنّها هويتنا ثانيًا، ولأجل الحفاظ على الكتاب العزيز ونطقه بصورة صحيحة واضحة، وسلامة لغتنا العربية العظيمة من اللحن، لم يكن من علماء العربية القدماء الأفذاذ إلّا المحافظة على هذا المعين الثر عن طريق الحفاظ على القوانين اللغوية، لذا أحببت أنّ أدرس أحد المصنفات الأولية في دراسة قوانين اللغة، ولا سيما القوانين الصوتية، وهو كتاب (الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، وهو من أولى المصنفات في علم التجويد الذي له صلة وثيقة بعلم الأصوات، والذي بدوره يخدم القرآن الكريم عن طريق النطق الصحيح للأصوات وفق ما تقتضيه القوانين الصوتية.

وهذا البحث الذي نقدمه يشمل قطوف من بستان جهود أحد علماء العرب الأفذاذ، وأقدم مؤَلَف وصل إلينا في علم التجويد، وعلاقته بالقوانين الصوتية، وعلى الرغم من دراسة جهود مكي بن أبي طالب في عدة دراسات، إلّا أنّها لم تتناول القوانين الصوتية بشكل دقيق ومفصل، وعن طريق هذه الدراسة أحاول البحث عن إجابة لبعض التساؤلات، وهي: ما هو مفهوم القانون الصوتي؟ وما هي القوانين الصوتية الكبرى؟ وهل أصلّ مكي للدرس الصوتي عن طريق تأسيسه قاعدة لهذه القوانين الصوتية؟

والهدف الذي أسعى إليه في هذه الدراسة يتلخص في:

1-الكشف عن القوانين الصوتية، وبيان حقيقتها وأثرها في اللغة عن طريق كتاب الرعاية.

2- إبراز ما حقّقه مكي القيسي من أفكار صوتية، وما وصل إليه من حقائق علمية في أهمية القوانين الصوتية في الدراسة اللغوية.

أمّا طبيعة الدراسة فكانت دراسة (استقرائية وصفية تحليلية)، وسار البحث وفقًا لخطة كانت كالآتي:

استهللتُ البحث بمقدمة متبوعة بتمهيد وثلاثة فصول، ولكل فصل مبحثين، وتطرقتُ في التمهيد لمجموعة من المفاهيم الأولية التي تخص الدراسة، إذ كان لزامًا التعريف بنبذة عن القوانين بصورة عامة، والأصوات ومخارجها، ومن ثم القوانين الصوتية التي تخضع لها البنية اللغوية، ثم نبذة عن كتاب (الرعاية) موضوع البحث، ومؤلفه مكي بن أبي طالب القيسي.

أمّا الفصل الأول فحمل عنوان (قانون الثّقل والخفّة)، وهو أكبر القوانين الصوتية وأشملها، كونه أكثر القوانين الصوتية انتشارًا وتأثيرًا في اللغة –ووفقًا لهذا كان ترتيب الفصول– لأنّ العلة الكبرى في جميع هذه القوانين الانسجام والتآلف الصوتي الذي يتمتع به نسيج اللغة العربية، ولتسهيل عملية النطق، والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول أثناء هذه العملية، وتكوّن هذا الفصل من مبحثين، الأول حمل عنوان (مفهوم الثّقل والخفّة)، وشمل المعنى اللغوي والاصطلاحي للثّقل والخفّة وآراء القدماء والمحدثين من علماء العربية في هذا المفهوم، والمبحث الثاني تضمن تطبيقات قانون الثّقل والخفّة في كتاب الرعاية، وحمل عنوان (قانون الثّقل و الخفّة).

أمّا الفصل الثاني فحمل عنوان (قانون القوة والضّعف)، وتكوّن من مبحثين أيضًا، حمل الأول عنوان (مفهوم القوة والضّعف)، موضحة معنى القوة والضعف لغةً واصطلاحًا، والثاني بعنوان (قانون القوة والضعف)، وشمل تطبيقات كتاب الرعاية له. والحال نفسها في الفصل الثالث إذ إنّه حمل عنوان (قانون الشيوع وكثرة الاستعمال)، وكان المبحث الأول بعنون (مفهوم الشيوع وكثرة الاستعمال)، وتضمن معنى الشيوع لغةً واصطلاحًا، فضلًا عن المفهوم العام له عن طريق آراء علماء العربية القدماء منهم والمحدثين، والمبحث الثاني حمل عنوان (قانون الشيوع وكثرة الاستعمال) وتضمن تطبيقات كتاب الرعاية لهذا القانون. واختتمت الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها.

واستعنت في هذه الدراسة بمجموعة من المصادر والمراجع المهمة في هذا الصدد، وفي مقدمتها (العين) للخليل، و(الكتاب) لسيبويه، ومؤلفات ابن جنيّ (الخصائص، والمحتسب، وسرّ صناعة الإعراب)، أمّا المراجع ففي مقدمتها

(الأصوات اللغوية) د. إبراهيم أنيس، و(دراسة الصوت اللغوي) د.أحمد مختار عمر، و(أثر القراءات) د. عبد الصبور شاهين، و(الدراسات الصوتية لعلماء التجويد) د. غانم قدوري الحمد، من المؤلفات في علم التجويد، وغيرها الكثير من المصادر والمراجع التي أثرت هذا البحث، فضلًا عن مجموعة من الأطاريح والرسائل الجامعية، والبحوث المنشورة في المجلات.

ودُرس الدرس الصوتي عند مكي بصورة عامة في عدّة دراسات، ودُرست القوانين الصوتية في مجموعة من البحوث منها: (الجهود الصوتية للإمام مكي بن أبي طالب القيسي) للباحث عباس السّر، (القوانين الصوتية الكبرى في اللغة العربية) د. عادل إبراهيم أبو شعر– د. عبد اللطيف مطيع، وكذلك (القوانين الصوتية في اللغة العربية– من خلال كتاب سيبويه) د. إبراهيم إبراهيم بركات، وأفدت من هذه الدراسات كثيرًا، ولا سيما (دراسة القوانين الصوتية الكبرى)، إلّا أنّها درست القوانين الصوتية في اللغة العربية بصورة عامة، لا عند مكي القيسي خاصة.

أمّا المعوقات فأولها صعوبة الموضوع، كونه اختص بدراسة الصوت، الذي يتجنب خوض غماره الكثير من الباحثين، فضلًا عن الظروف التي عايشها العالم أجمع، والظروف الخاصة بالباحثة لرقود والدتي في المشفى عدّة شهور، ومن ثم وفاتها (رحمها الله)، ممّا أدى إلى تأخري في إعداد هذه الدراسة وإتمامها.

وختامًا أسأل الله– تعالى– أن أكون قد وفقت في عرض هذه المادة وتحليلها، وأسأله العفو والمغفرة عن أي تقصير، والصفح إن أخطأت ولم أُصب، وأن يكتب لي الأجر ويسدد خطاي إنّه حميد مجيد.

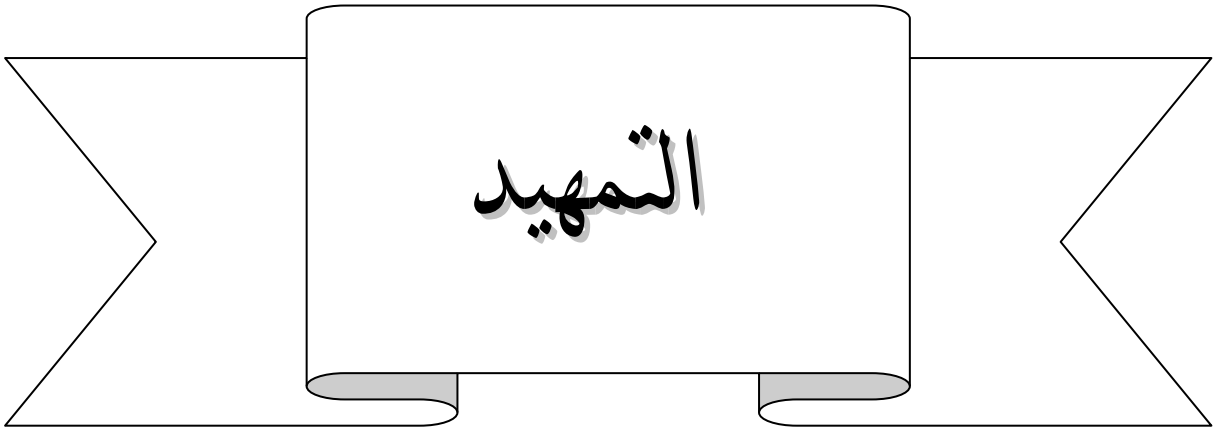

مفاهيم أولية

التمهيد

مفاهيم أولية

القوانين يُراد بها في اللغة: "الأصول، الواحد قانون وليس بعربي"[1] وهو "كلمة سريانية بمعنى المسطرة"[2].

أمّا في الاصطلاح فقد عرّف الفارابي (ت 339هـ) القوانين في العلوم عامة، فقال: "القوانين في كل صناعة أقاويل كلية أي جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة وحدها حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها"[3].

وأمّا الشريف الجرجاني (ت 816هـ) فقد عرّف القانون قائلًا: "كلي منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه، كقول النحاة: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور"[4].

وذكر ابن جنّي مصطلح القوانين في عدّة مواضع[5] منها ما ذكره في مقدمة خصائصه عند حديثه عمّن خاض غمار النحو أو امتنع في قوله: "... وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه..."[6]، وكذلك ما ذكره في حديثه عن صوت التاء قائلاً: "واعلم أن للتاء ميزانا وقانونا يعرف به من طريق القياس كونها أصلا أو زائدة"[7].

([1]) الصحاح، 6/ 2185. واللسان، 13/ 350.

([2]) الكليات، 734.

([3]) إحصاء العلوم، 9.

([4]) التعريفات، 171.

([5]) ينظر: الخصائص، 1/ 204- 239- 313.

([6]) م. ن، 1/ 2.

([7]) سر الصناعة، 1/ 180.

وكلمة القوانين تطلق "في العرف العلمي على الأصول العامة التي تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة، أو بعبارة أخرى التي تنبئ بحدوث نتائج معينة لازمة إذا حدثت أسباب خاصة وترجع النتائج الحادثة إلى أسبابها"[1].

أمّا **الصوت:** فهو يحيط بنا من كل جهة، منه ما هو مفهوم، ومنه ما هو غير مفهوم، و ورد في معجمات اللغة في معنى الصوت ودلالته أنّه "صَوّت يُصوِّت تصويتًا فهو مصوِّت، وذلك إذا صَوّتَ بإنسان فَدعاه. وَيُقَال: صاتَ يَصُوت صَوْتًا فهو صائت، مَعْنَاهُ: صائح. وَقد يُسمَّى كلُّ ضَرْب من الأُغنِيات صَوتًا، والجميع الْأَصْوَات. وَرجل صَيِّتٌ: شديدُ الصوْت... الصَّوتُ، صَوْتُ الإِنسان وغيرِه"[2].

أمّا في الاصطلاح: فهو" كل لفظ حكي به صوت، نحو: غاق، حكاية صوت الغراب، أو صوت به للبهائم، نحو: "نخ" لإناخة البعير، و"قاع" لزجر الغنم"[3]. وهو "كيفية قائمة بالهواء تحدث بسبب تموّجه بالقرع أو القطع يحملها الهواء إلى الصّماخ فيسمع الصوت لوصوله إلى السامعة لا لتعلّق حاسّة السّمع بذلك الصوت"[4].

ويعرّف ابن جني اللغة على أنّها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[5]، ولمّا كانت اللغة هي أداة التعبير عمّا يدور في خلد الإنسان من مشاعر وأحاسيس وخواطر، إذن هي وسيلة التواصل الإنساني، بمعنى الصوت الكلامي، وينص العماني (ت 413هـ) على "أن الكلام مبني من الحروف، والحرف مُوَلَّد من

([1]) علم اللغة، 17.

([2]) تهذيب اللغة، 12/ 156. وينظر: الصحاح، 1/ 257. واللسان، 2/ 57.

([3]) التعريفات، 28.

([4]) كشاف الاصطلاحات، 2/ 1099. وينظر: التوقيف، 197.

([5]) الخصائص، 1/ 34.

الصوت، فأول ما يجب علينا تبيينه والكشف عنه الصوت"[1]، ولأنّ الحرف موَلَّد من الصوت فإنّ الأصوات الكلامية تمثل "الجانب المادي والعملي للغة، وهي؛ أي الأصوات، تعد الوسيلة الأساسية والجوهرية التي يعتمد عليها المرء في بناء الصرح اللغوي العام"[2]. لذا فإنّ الصوت اللغوي يُعرّف بأنّه "أصغر وحدة منطوقة مسموعة يمكن الإحساس بها عند التحليل اللغوي، ولا يمكن النطق بها إلا من خلال مقطع يكون فيه الصامت مصحوبًا بالصائت، أو الصائت مصحوبًا بالصامت"[3].

وعلم الأصوات يعد علم قديم متجدد، قديم كونه أحد العلوم التي تقوم عليها أية لغة، وتعرض له القدماء في مصنفاتهم وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد، إذ صنّف أصوات العربية وبوبها في مقدمة معجمه (العين)[4]، وسيبويه أيضًا نجد المباحث الصوتية حاضرة في كتابه ولا سيما في باب الادغام[5]، وابن جني الذي عُدّ عبقري علم الأصوات، وفيلسوف العربية[6]، فقد عرض للحروف وحلّلها من عدّة جوانب، وقام بترتيبها ترتيبًا هجائيًا، إذ عرض لها من حيث الصفات (الجهر، والهمس، والإطباق، والاستعلاء... الخ)، ودرسها صوتيًا، وذكر ما يعتريها من حذف أو إبدال أو زيادة، وتطرق إلى الظواهر الصوتية من إدغام وإشمام وإمالة... الخ، وشرحها وبين كيفيتها وأهميتها[7]، وغيرهم. ومتجدد لأنّه فرع من فروع علم اللغة الحديث الذي لا يتجاوز تأسيسه مطلع القرن العشرين على يد اللغوي السويسري دي سو سير

([1]) الكتاب الأوسط، 76.

([2]) علم الأصوات لد. النوري، 16.

([3]) دراسات في علم الأصوات، 29.

([4]) ينظر: العين، 1/ 47 وما بعدها.

([5]) الكتاب، 12.

([6]) علم الأصوات لد. كمال بشر، 12.

([7]) ينظر: سرّ الصناعة، 1/ 3 وما بعدها.

(1857 – 1913م)، ودرسه من العرب المحدثين: د. إبراهيم أنيس، ود. كمال بشر، ود. تمام حسّان، وغيرهم، إذ تُعدّ "الصوتيات من العلوم التي قفزت كمًا ونوعًا في هذا القرن"[1]. إذ إنّ مظهر علم اللغة الحديث المتطور "لم يتمثل في أي فرع من فروع علم اللغة مثلما تمثل في علم الأصوات بمناهجه المتعددة ووسائل بحثه المختلفة وبآلاته وأجهزته المتطورة التي يستخدمها الآن في ميدان الدراسة"[2]، و تُعد الأصوات اللغوية هي "الآثار السمعية التي تصدر طواعية واختيارًا عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزًا أعضاء النطق، وهذه الآثار تظهر في صور ذبذبات معدلة وموائمة لما يصاحبها من حركات الفم بأعضائه المختلفة، مثال هذه الأصوات في العربية: أصوات الواو، والألف، والياء"[3].

وجملة كبيرة من أصوات هذه اللغة يقع بعضها من بعض موقع التناظر أو التقابل. إذ إنّ هناك أصوات تصدر من مخرج واحد إلّا أنّها تختلف فيما بينها بسمة أو بأخرى، حيث تجعل كل صوت من هذه الأصوات صوتًا مستقلًا له دوره في تركيب المقطع أو الكلمة، وفي دلالتها ووظيفتها[4]. وهذا ما أكده مكي بن أبي طالب من عدم اتفاق الحروف في المخارج والصفات اتفاقًا تامًا في قوله :" وربما اجتمع للحروف صفتان وثلاث وأكثر، فالحروف تشترك في بعض الصفات، وتفترق في بعض، والمخرج واحد، وتتفق في الصفات والمخرج مختلف، ولا تجد أحرفًا اتفقت في الصفات والمخرج واحد، لأنّ ذلك يوجب اشتراكها في السمع فتصير بلفظٍ واحدٍ، فلا

([1]) الصوتيات العربية، 2.

([2]) دراسة الصوت اللغوي، 14.

([3]) ينظر: دراسات في علم اللغة، 17. وعلم الأصوات لد. كمال بشر، 119. ومعجم علم الأصوات، 112 وما بعدها.

([4]) ينظر: دراسات في علم اللغة، 194– 195.

يُفهم الخطاب منها"[1]. ونقل عن المازني (ت 247هـ) قوله في اختلاف المخارج والصفات، إذ: "قال: ولو كانت المخارج واحدةً، والصفات واحدةً، لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرجٌ واحدٌ، وصفةٌ واحدةٌ لا تُفهم"[2].

واللغة، أي لغة على نحو ما هو حال باقي العلوم لها قوانينها الخاصة ، وما يهمنا في هذا البحث هو **القانون الصوتي** الذي "يوضح طبيعة التغير الذي أصاب أصوات لغة ما عبر مراحل زمنية متباعدة"[3]، إذ إنّ القانون الصوتي هو "المعيار الذي ينظم العلاقة بين الرموز الصوتية والتجاور بينها وارتباطها بعضها ببعض خلال تكون الوحدات اللغوية، وما ينشأ عن هذه العلاقة من تماثل صوتي أو تغير أو تبادل أو حذف أو إضافة أو غير ذلك"[4]. أو إنّ القانون الصوتي هو "الأنظمة والبنود التي يسير في ضوئها الدرس الصوتي وبخاصة الموازنات النطقية لبعض الأصوات في أكثر اللغات، وذلك لرصد الظواهر وتسجيلها ليتسنى للغويين إجراء جرد شبه متكامل للغة الواحدة، أو موازنة باللغات الأخرى"[5].

وعدّ اللغويون في وقت ما أنّ تغيرات أصوات اللغة نتيجة قوانين صارمة أطلقوا عليها (القوانين الصوتية)، و وفقًا لهذا المنظور فإنّ الفونيم الواحد – وهو أصغر وحدة صوتية– في سياق صوتي معين، في لغة معينة، لا بد أن يلحقه التغيير نفسه في كل كلمات تلك اللغة دون استثناء إلّا ما يحدث نتيجة القياس[6]. وقد ثبت إنّ

([1]) الرعاية، 115.

([2]) م. ن، 143.

([3]) معجم علم الأصوات، 135.

([4]) القوانين الصوتية (بحث)، 10.

([5]) المعجم المفصل، 94.

([6]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، 370. وأسس علم اللغة، 140.

القوانين الصوتية لا تشبه قوانين الطبيعة، لوجود عدد من العوامل غير المنظورة تؤثر في عملية تطور الأصوات، سواءً قلّت أو كثُرت هذه العوامل، وعليه تؤدي إلى استثناءات في التطبيقات اللغوية لهذه القوانين الصوتية[1].

ولعل أول مَن نبه إلى فكرة القوانين الصوتية من المحدثين اللغوي السويدي أكسال كوك (ت 1935)، في دراسة نشرها في عام 1896م أشار فيها إلى مجموعة من العوامل التي تقلل من فاعلية هذه القوانين، مثل اختلاف نسبة تردد الكلمات أو الأصوات في اللغة[2]، والقوانين الصوتية هي "ليست قوانين عامة شبيهة بقوانين علم الطبيعة أو الكيمياء ... فمن المعروف مثلًا أن القوانين في العلوم الطبيعية، تصدق دائمًا بقطع النظر عن المكان والزمان، فالتيار الكهربائي، إذا وقع تحت ظروف معينة، سوف يحلل الماء إلى أوكسجين وهيدروجين، في أي مكان وفي أي زمان... أما قوانين الأصوات فليست لها هذه الخواص... أنّها تشير إلى أن صوتًا معينًا قد تطور إلى صوت آخر بذاته في فترة كذا وفي لغة كذا، تحت ظروف معينة ومحددة تحديدًا دقيقًا"[3].

وإنّ **القوانين الصوتية** هي تغييرات تركيبية تحدث عند تجاور الأصوات في السلسلة الكلامية، ويتم ذلك عبر المماثلة أو المخالفة أو القلب المكاني خاصة، وهي تحدث بصورة سريعة للصوت عند دخوله في تركيبٍ بينه وبين أحد أصواته تنافر، إذ

([1]) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، 263. واللغة، 72.

([2]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، 370.

([3]) التطور اللغوي، 18- 19، وينظر: اللغة، 72، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي، 12.

إنّ تاء الافتعال تُبدل طاء إذا كان فاء الافتعال من الأصوات المطبقة والتي هي: (الصاد، والضاد، و الطاء، والظاء)[1].

وتكون هذه "التغييرات التركيبية مشروطة بالتركيب ومحدودة به، فما يكاد الصوت يخرج منه حتى يسترد شكله الذي كان فيه، فتاء الافتعال تعود تاء بمجرد أن ينزع ما قبلها من أصوات الإطباق، كما أن بقية تاءات العربية تظل هي هي من غير تغيير"[2].

وأهم القوانين الصوتية التي يرى العلماء أنّها تتحكم في التطور الصوتي، هي:

1-قانون جرامونت (قانون الأقوى).

2-قانون الجهد الأقل.

3-قانون التردد النسبي.

4-عامل السرعة.

5-عامل التوازن.

6-العامل الخارجي[3].

وخير ما يمثل هذه القوانين الصوتية ظاهرتي (المماثلة والمخالفة)، فهما الثمرة أو الأثر المباشر الذي يحدثه عمل القوانين الصوتية، وتشملان كل من الإبدال والإعلال والإدغام والإمالة والإتباع ... الخ من الظواهر الصوتية في كلام العرب.

أمّا مخارج الحروف وصفاتها: فالمخرج هو نقطة ولادة الصوت اللغوي، وسماه الخليل مَخْرَج، وسماه سيبويه مُخْرَج، أي بفتح الميم وضمها، والعلة في ذلك هو ما

([1]) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، 261.

([2]) م. ن، 262.

([3]) دراسة الصوت اللغوي، 371.

ذكره ابن منظور في لسانه إذ قال في بيان معنى الخروج :"(خرج) الخُروج نقيض الدخول خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجاً ومَخْرَجاً فهو خارِجٌ وخَرُوجٌ وخَرَّاجٌ وقد أَخْرَجَهُ وخَرَجَ به الجوهري قد يكون المَخْرَجُ موضعَ الخُرُوجِ يقال خَرَجَ مَخْرَجًا حَسَنًا وهذا مَخْرَجُه وأَما المُخْرَجُ فقد يكون مصدرَ قولك أَخْرَجَه والمفعولَ به واسمَ المكان والوقت تقول أَخْرِجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ وهذا مُخْرَجُه لأَن الفعل إِذا جاوز الثلاثة فالميم منه مضمومة مثل دَحْرَجَ وهذا مُدَحْرَجُنا فَشُبِّهَ مُخْرَجٌ ببنات الأَربعة"[1]، بمعنى إنّ (مَخْرَج) بفتح الميم مصدر مشتق من الفعل الثلاثي الصحيح المجرد (خَرَجَ)، وأمّا (مُخْرَج) بضم الميم فهو مصدر مشتق من الفعل الثلاثي الصحيح المزيد (أخْرَجَ). وأشكل مكي كلمة (مَخْرج) في كتاب الرعاية موضوع البحث بالفتح وهو بهذا ذهب مذهب الخليل فيه.

وذكر مكي في مقدمة الرعاية في معرض حديثة عن القرآن الكريم وحروفه أنّ الله تعالى رتب "لها مخارج تخرج منها عند النطق بها من آخر الصدر الأعلى وما يليه من الحلق والفم إلى أطراف الشفتين وإلى الخياشيم، لا يخرج حرف من مخرجٍ غير مخرجه إلّا بتغير لفظه، ولا يتعدى كلُّ حرفٍ عند النطق به عن مخرجه ورتبته التي أنزله الله فيها"[2]

وأفرد مكي بن أبي طالب بابًا لاختلاف الحروف في المخارج في كتابه، سماه (باب الاختلاف في المخارج)[3]، وذكر "أنّ سيبويه[4] وأكثر النحويين يقولون: إنّ

([1]) اللسان، 2 / 249.

([2]) الرعاية، 50.

([3]) م. ن، 243.

([4]) ينظر: الكتاب، 4 / 433.

للحروف ستة عشر مخرجًا، للحلق منها ثلاثة مخارج، وللفم ثلاثة عشر مخرجًا"[1]، وذكر آراء من خالف سيبويه وعلل ذلك، وقد وافق سيبويه في عدد المخارج قائلًا: "فيجب أن تعلم أنّ للحروف التي تألّف منها الكلام ستة عشر مخرجًا، للحلق منها ثلاثة مخارج"[2].

والمخارج على نحو ما صنّفها مكي وفقًا للترتيب التصاعدي من أقصى الحلق إلى الشفتين، هي:

1- المخرج الأول: لـ (الهمزة، والهاء، والألف)[3].

2- المخرج الثاني: لـ (العين، والحاء)[4].

3- المخرج الثالث: لـ (الخاء، والغين)[5]. وهذه الثلاثة مخارج الحلقِ.

4- المخرج الرابع: لـ (القاف)[6].

5- المخرج الخامس: لـ (الكاف)[7].

6- المخرج السادس: لـ (الشين، والجيم، والياء)[8].

7- المخرج السابع: لـ (الضاد)[9].

([1]) الرعاية ، 243.

([2]) م. ن، 144.

([3]) ينظر: م. ن، 145- 155- 160.

([4]) ينظر: م. ن، 162- 164.

([5]) ينظر: م. ن، 168 – 169.

([6]) ينظر: م. ن، 171.

([7]) ينظر: م. ن، 173.

([8]) ينظر: م. ن، 175 – 176 – 179.

([9]) ينظر: م. ن، 184.

8- المخرج الثامن: لـ (اللام)[1].

9- المخرج التاسع: لـ (النون)[2].

10-المخرج العاشر: لـ (الراء)[3].

11-المخرج الحادي عشر: لـ (الطاء، والدال، والتاء)[4].

12-المخرج الثاني عشر: لـ (الزاي، والسين، والصاد)[5].

13-المخرج الثالث عشر: لـ (الظاء، والثاء، والذال)[6].

14-المخرج الرابع عشر: لـ (الفاء)[7].

15-المخرج الخامس عشر: لـ (الباء، والميم، والواو)[8].

16-المخرج السادس عشر: لـ (الغنّة)[9].

والمحدثون كذلك اختلفوا في عدد مخارج الأصوات أمثال عبد الصبور شاهين، وأحمد مختار وغيرهم، وكان وفقًا للترتيب التنازلي لمخارج الأصوات[1].

([1]) ينظر: الرعاية ، 188.

([2]) ينظر: م. ن ، 193.

([3]) ينظر: م. ن، 195.

([4]) ينظر: م. ن، 198 – 201 – 204.

([5]) ينظر: م. ن، 209 – 211 – 215.

([6]) ينظر: م. ن، 220 – 223 – 224.

([7]) ينظر: م. ن، 227.

([8]) ينظر: م. ن، 229 – 232 – 235.

([9]) ينظر: م. ن، 240. (الغنّة: هي نون ساكنة خفيفة تخرج من الخياشيم).

أمّا صفات الحروف فقد عرضها مكي مفصلًا في الرعاية، وقد ذكر أنّه تتبع ألقاب الحروف وصفاتها حتى وجد أربعة وأربعين لقبًا في قوله : "لم أزل أتتبع ألقاب الحروف التسعة والعشرين وصفاتها وعللها، حتى وجدتُ من ذلك أربعة وأربعين لقبًا، صفاتٍ لها وصفت بذلك على معانٍ ولعللٍ. ظاهرةٍ فيها"[2]، إلّا أنّ سيبويه عدّها أثنين وأربعين حرفًا[3]. وقال مكي في وصفه لهذه الألقاب والصفات "إنّما هي طبائع في الحروف خلقها الله عزَّ وجلَّ على ذلك، فسُميت تلك الطبائع التي فيها، بما نذكر من الألقاب اصطلاحًا، ولُقبت به اتفاقًا، مع ما يُسعِد ذلك من معنى الاشتقاق"[4]، وقد ذكرها مفصلًا مبتدئًا بالحروف المهموسة، ثم الحروف المجهورة، والحروف الشديدة، والحروف الرخوة، تلتها الحروف الزوائد، ثم الحروف الأصلية، وبعدها حروف الإبدال، ثم حروف الإطباق، والحروف المنفتحة وحروف الاستعلاء، ثم الحروف المستفلة، وحروف الصفير، وحروف القلقلة، وحروف المدِّ واللين، وحرفا اللين، والحروف الهوائية، والحروف الخفية، والحروف المشربة، والحرف المكرر، وحرفا الغنّة، وحرفا الانحراف، والحرف الجرسي، والحرف المستطيل، والحرف المتفشي، والحروف المصمتة والحروف المذلقة، والحروف الصم، والحرف المهتوف، والحرف الراجع، والحرف المتصل، هذه الأربعة والثلاثون لقبًا ذكرها أبو محمدٍ مكي، وقال في شرحه وبيانه لها، أنّ كل واحد من هذه الألقاب يدل على معنى وفائدة في الحرف ليسا في غيره من الألقاب التي لُقبت بها باقي الحروف[5]. فهو "يعلل لكل

([1]) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، 87 – 88.

([2]) الرعاية، 115.

([3]) ينظر: الكتاب، 4 / 432.

([4]) الرعاية، 115 – 116.

([5]) ينظر: م. ن، 116 – 138.

لقب، ويشرح كل صفة، ويبين الحروف التي تشترك فيها، ويدعو أثناء شرحه إلى الإفادة من هذه المعارف، ويذكر أهمية تلك الصفات، وأثرها في تحديد الأصوات، والتمييز بينها، وممّا يدل على فهم جيد لطبيعة الأصوات اللغوية"[1]، وذلك في قوله: "فاعرف هذه الصفات والألقاب، واختلاف معانيها وأحكامها وطباعها فلولا اختلاف صفات الحروف ومخارجها وأحكامها وطباعها التي خلقها الله –جلّ ذكره– عليها، ما فُهِم الكلام، ولا عُلِم الخطاب، ولكانت الأصوات ممتدة لا تُفْهم من مخرجٍ واحدٍ، وعلى صفة واحدةٍ كأصوات البهائم"[2].

وأمّا الألقاب العشرة الباقية فهي ألقاب الخليل التي لقب بها الحروف، وجعلها في أول كتاب العين[3]، وهي مشتقة من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف، وهي: الحروف الحلقية، والحروف اللهوية، والحروف الشجرية، والحروف الأسلية، والحروف النطعية، والحروف اللثوية، والحروف الذلقية، والحروف الشفهية، والحروف الجوفية، وأخيرًا الحروف الهوائية[4]. وإنّ اختلاف عدد ألقاب الحروف فيما عدّه سيبويه، وما عدّه مكي، هو أنّ مكي عدّها أربعة وأربعين لقبًا، إذ ذكرها ضمن الأربعة والثلاثين لقبًا، وذكرها مع العشرة التي لقبها الخليل، إلّا إنّه نوّه إلى أن لقبًا منها تكرر وهو الحروف الهوائية قائلًا: " وهنّ الجوّف، وقد تقدم ذكرهنّ وشرحهنّ، فذلك أربعة وأربعون لقبًا بتكرير لقبٍ واحدٍ"[5].

([1]) أصوات العربية والقرآن الكريم (بحث)، 252.

([2]) الرعاية، 142– 143.

([3]) ينظر: العين، 1/ 51 وما بعدها.

([4]) ينظر: الرعاية، 139 – 142.

([5]) م. ن، 142.

وقام علماء الأصوات "بوصف أعضاء النطق، وتوضيح الدور الذي يقوم به كل عضو في إنتاج الصوت، ثم يصنفون الأصوات على وفق اعتبارات متعددة من أجل توضيح الخصائص الصوتية لكل صوت حين ينطق منفردًا، ثم يدرسون أثر انتظام الصوت اللغوي في السلسلة الكلامية المنطوقة على صفاته النطقية والظواهر الصوتية التي تنشأ عن ائتلاف الأصوات وتجاورها"[1].

ويُراد **بالكُبرى** القوانين الصوتية كثيرة الشيوع والاستعمال في اللغة، وجاء في المعجمات اللغوية أنّ "الكِبَر: نقِيض الصِّغَر. كَبُرَ كِبَراً، وكُبْرا، فَهُوَ كَبِير، وكُبَار وكُبَّار وَالْأُنْثَى: بِالْهَاءِ... وكَبَّر الْأَمر: جعله كَبِيرا. واستكبره: رَآهُ كَبِيرا"[2]. و يُقال: "كَبُرَ بِالضَّمِّ يَكْبُرُ أَي عَظُمَ، فَهُوَ كَبِيرٌ "[3].

كتاب الرعاية: عنون مكي كتابه بـ (الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها) وهذا ما ذكره في ثناياه[4]، وهو "لا يقصد بهذه التسمية مجرد عنوان يعرب به كتاب، أو يطلق على مؤلف، وإنما يقصد بكل كلمة في هذه الترجمة معنى يبين غرضه، ويشير إلى هدفه"[5]، وقد كان هذا الكتاب هو "أول كتاب جامع معروف في علم التجويد"[6]، وهذا ما نصّ عليه مكي في قوله: "وما علمت أن أحداً من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب، ولا إلى ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابها ومعانيها، ولا إلى ما اتبعت فيه كل

([1]) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، 81.

([2]) المحكم، 7/ 11.

([3]) اللسان، 5/ 126.

([4]) ينظر: الرعاية، 53.

([5]) أصوات العربية والقرآن الكريم (بحث)، 239.

([6]) أهمية علم الأصوات اللغوية، 22.

حرف منها من ألفاظ كتاب الله تعالى، والتنبيه على تجويد لفظه، والتحفظ به عند تلاوته"[1]، إلّا أنّ هناك محاولات سبقت مكي في التأليف في علم التجويد وهي:

1-قصيدة ابي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني البغدادي (ت 325هـ) المعروفة بالقصيدة الخاقانية.

2- كتابا أبي الحسن علي بن جعفر بن محمد الرازي السعيدي، نزيل شيراز (ت في حدود 410هـ)، وهما كتاب (التنبيه على اللحن الجليّ واللحن الخفيّ)، وكتاب (اختلاف القراء في اللام والنون)، وهما كتابان صغيران[2].

أمّا فكرة هذا كتاب الرعاية فقد خطرت في فكر مكي قبل ثلاثين سنة من تأليفه له، وعلل ذلك إلى عدم وجود مؤلَف سابق يعينه على التأليف فيه، قائلًا: "ولقد تصور في نفسي تأليف هذا الكتاب وترتيبه من سنة تسعين وثلاثمائة، وأخذتُ نفسي بتعليق ما يخطر ببالي منه في ذلك الوقت، ثم تركته إذ لم أجد معينًا فيه من مؤلفٍ سبقني بمثله قبلي، ثم قوى الله النية وحدد البصيرة في إتمامه بعد نحو ثلاثين سنة، فسهل (الله تعالى) أمره ويسر جمعه، وأعان على تأليفه، وعسى أن يكون ذلك سببًا لأجر، وسُلمًا لذخرٍ، جعله الله لوجهه خالصًا"[3].

ومنهج الكتاب يكاد يطابق منهج كتاب (سرّ صناعة الإعراب) لابن جني، مع إضافات مهمة[4]، وكان منهج مكيًا فيه "منهج التحليل والتعليل والمقارنة والتمثيل، مع حُسن تدليل، ودقة تعبير"[5]، واتصف البحث عند مكي بصفات كثيرة، إذ "امتاز

([1]) الرعاية، 52.

([2]) ينظر: الدراسات الصوتية، 25- 26.

([3]) الرعاية، 52.

([4]) ينظر: أهمية علم الأصوات، 23.

([5]) نحو دراسة الصوتيات (بحث)، 12.

البحث الصوتي عند الإمام مكي بمزايا كثيرة، من حسن جمع، وعمق نظر، وجودة تحليل، ودقة نقد، وبراعة استدلال، ووضوح عبارة. بل إنه جمع إلى ذلك جميعا حسن الوزن بين الإيجاز والإطناب في كل مقام بما يقتضيه"[1].

وإنّ الناظر في كتاب الرعاية يجدُ مكيًا بارعًا في علم الأصوات وعلوم اللغة، فضلًا عن امتلاكه خبرة واسعة في الإقراء وتصويب الأخطاء لذلك حظي بإمامة القراء في جامع قرطبة، كما يراه سابقًا لعصره في جمع التراث اللغوي القديم، ومؤسسًا لعلم حديث[2].

حُقِق كتاب الرعاية أكثر من مرة، إذ حققه للمرة الأولى د. أحمد حسن فرحات، وهو ما نصّ عليه في مقدمة التحقيق، قائلًا: "هذا هو الكتاب الأول من مؤلفات الإمام "مكي بن أبي طالب القيسي" – التي أتيحت لي فرصة تحقيقها أثناء دراستي لمكي وتفسيره، حين كنت أحضر رسالتي لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن... يأخذ طريقه إلى الطباعة والنشر، بعد أن بقي نحوًا من عشرة قرون رهين الرفوف والكهوف خبيء الخزائن والزوايا، يتطلع بلهفةٍ وشوقٍ إلى اليد الحانية التي تفكُّ قيده، وتطلقه من إساره وتنفضُ عنه غبار السنين"[3]. وبحمد الله وفضله ومنّه عليّ حصلت على نسخة أصلية من الكتاب، التي حققها د. أحمد حسن فرحات، فضلاً عن النسخة الإلكترونية المحققة من قبل مكتبة قرطبة (للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي)، كما طُبع عدّة طبعات.

([1]) م. ن، 8- 9.

([2]) ينظر: م. ن، 9. وأصوات العربية والقرآن الكريم، 243.

([3]) الرعاية، 11.

أمّا الغاية من تأليف هذا الكتاب هو طلب "القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف ولا تكلف، ولا تصنع ولا تنطع، لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجهٍ من وجوه القراءات والأداء"[1]، بمعنى أنّه طلب الصورة "التي تتفق مع الطبع وتميل إليها القلوب والأسماع"[2]، فضلًا عن "إثارة دوافع المؤمن، وتحريك عواطفه، ليقبل على كتاب الله، تعلما وتعليما، ودراسة وتجويدا، وعملا وتطبيقا، مخلصا عمله كله لله رب العالمين"[3]، وهذا ما ذكره مكي في كتابه قائلًا: "وإنّي لمّا رأيت هذه الحكمة البديعة والقدرة العظيمة في هذه الحروف التي نظمت ألفاظ كتاب الله- جلّ ذكره-، ووقفت على تصرفها في مخارجها وترتيبها عند خروج الصوت بها، واختلاف صفاتها وكثرة ألقابها، ورأيت هذا وبيانه متفرقًا في كتب المتقدمين والمتأخرين، غير مشروح للطالبين، قويت نيتي في تأليف هذا الكتاب وجمعه... ليكون الوقوف على معرفة ذلك عبرةً في لطف قدرة الله الكريم، وعونًا لأهل تلاوة القرآن على تجويد ألفاظه وإحكام النطق به"[4]

واتسم كتاب الرعاية بالشمولية، إذ إنّ مكيًا جمع مادته الصوتية من بطون الكتب السابقة له، حيث ذكر مجموعة من اللغويين أمثال الخليل وسيبويه، والمقرئين أمثال عاصم (ت 127هـ)، وأبي بكر بن مجاهد (ت 324هـ)، وغيرهم في ثنايا كتابه، وتم تطبيق هذه المادة الصوتية على اللفظ العزيز من كتاب الله الكريم، وغايته من كل هذا هو تجويد القراءة، وتحقيق لفظ التلاوة كما عنون كتابه.

([1]) النشر في القراءات العشر، 1/ 213.

([2]) أصوات العربية والقرآن الكريم(بحث)، 243.

([3]) م. ن، 277.

([4]) الرعاية، 50- 51.

"ومع هذا لم يكن مكي مجرد ناقل للعلم –وكفى بنقل العلم شرفا– وإنما كان مسهما بفكره، مدققا بنظره، مرجحا بعقله، مضيفا بتجاربه، فظهرت شخصيته واضحة في كل مسألة أو قضية تناولها، وخاصة في حرصه على التعليل لكل ما يذكر"[1].

مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ): أغلب كتب التراجم والطبقات التي ترجمت لمكي، لقبته بألقابٍ كثيرةٍ، ووصفته بصفاتٍ متعددة، وهي: الإمام[2]، العلّامة[3]، أبو محمد مكي بن أبي طالب محمد بن حموش[4] بن مختار القيسي المغربي القيرواني الأصل، القرطبي المسكن، المقرئ[5] النحوي[6] اللغوي[7] الأديب[8]، صاحب الإعراب[9]، وصاحب التصانيف الكثيرة[10]، وشيخ الأندلس في زمانه، وعالمها ومقرؤها وخطيبها[11]. ولد بالقيروان سنة (355هـ)، ونشأ فيها، ثم

([1]) أصوات العربية والقرآن الكريم (بحث)، 254.

([2]) جذوة المقتبس، 351. بغية ، 469. معجم الأدباء، 6/ 2712. معرفة القراء الكبار، 220. غاية النهاية، 2/ 309.

([3]) معجم الأدباء، 6/ 2712. سير أعلام النبلاء، 17/ 591. معرفة القراء الكبار، 220. غاية النهاية، 2/ 309.

([4]) لفظ " حموش " يقال في بلاد المغرب لمن اسمه محمد تحببا، وقد تحرف في (سير أعلام النبلاء) إلى (حيوس)هامش 8 / 95 ، وابن حيوس) " غاية النهاية " 2 / 309.

([5]) جذوة المقتبس، 351. الصلة، 597. معجم الأدباء، 6/ 2712. معرفة القراء، 220. سير الاعلام، 17/ 591. إنباه الرواة، 3/ 313. بغية الوعاة، 2/ 298.

([6]) بغية الملتمس، 469. معجم الأدباء، 6/ 2712. بغية الوعاة، 2/ 298.

([7]) معجم الأدباء، 6/ 2712.

([8]) هدية العارفين، 6/ 2712.

([9]) بغية الوعاة، 2/ 298.

([10]) ينظر: إنباه الرواة، 3/ 313. وفيات الأعيان، 5/ 275. سير أعلام النبلاء، 17/ 591= =العبر، 2/ 273.

([11]) العبر، 2/ 273. النجوم الزاهرة، 5/ 41.

رحل إلى مصر وهو ابن ثلاث عشرة سنة، واختلف إلى المؤدبين والعارفين بعلوم الحساب. وقرأ بمصر على أبي عديّ ابن الإمام[1]، وأبي الطيب بن غلبون[2]، وولده طاهر[3]. وسمع من محمد بن علي الأُدفوي[4]، وتردد بين مصر والقيروان بعد المكوث في كل منهما بضع سنين، ثم رحل إلى مكة وسمع من أحمد بن فراس المكي[5]، وغيره، ثم رجع من مكة بعد مكوثه فيها ما يقارب السنة، فوصل مصر، ثم رحل إلى القيروان، ثم ارتحل إلى الأندلس سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، وجلس للإقراء في جامع قرطبة. وقلده أبو الحزم ابن جهور[6] الصلاة والخطبة بالمسجد

([1]) عبد العزيز بن علي بن محمد بن إسحاق بن الفرج، أبو عدي المصري المقرئ (ت 381هـ)، ويعرف بابن الإمام، مسند القراء في زمانه بمصر. معرفة القراء الكبار، 195.

([2]) عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الطيب الحلبي المقرئ، المحقق (ت 389هـ)، مؤلف كتاب الإرشاد في القراءات، والد أبي الحسن مؤلف التذكرة عداده في المصريين، سكنها مدة. معرفة القراء الكبار، 199.

([3]) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الحسن الحلبي نزيل مصر أستاذ عارف وثقة ضابط وحجة محرر شيخ الداني ومؤلف التذكرة في القراءات الثمان. غاية النهاية، 1/ 339.

([4]) محمد بن علي بن أحمد الإمام أبو بكر الأدفوي المصري، المقرئ النحوي المفسر (ت 388هـ)، وأدفو قرية من الصعيد مما يلي أسوان، سكن مصر. معرفة القراء الكبار، 198 – 199.

([5]) القاضي العدل أبو الحسن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي بن فراس – وقيل بين علي وفراس (احمد) – العقبسي، المكي، العطار، مسند الحجاز. ولد سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة ... مات سنة خمسٍ وأربعمائة. سير أعلام النبلاء، 17/ 181.

([6]) الوزير أبو الحزم جهور بن محمد جهور بن عبيد الله بن محمد بن أبي الغمر ابن يحيى بن عبد الغافر بن أبي عبدة (364 – 435)، وهو الذي صار إليه تدبير أمر قرطبة بعد خلع

الجامع، فأقام على ذلك حتى وفاته، فانتفع به خلق كثير وجودوا عليه القرآن، وعظم اسمه في البلد وجلّ فيها قدره. وروى عنه بالإجازة أبو محمد بن عتاب[1].

كان مكي بن أبي طالب من أوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم، وكان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، حسن الخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف في علوم القرآن والعربية، وله من التصانيف اثنان وتسعون مصنفًا ذكرها القفطي[2]، ولعل أشهرها (الهداية إلى بلوغ النهاية) في معاني القرآن الكريم وتفسيره، و (التبصرة في القراءات)، و (الرعاية لتجويد القراءة)، و (الكشف عن وجوه القراءات).

توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة، ودفن بالربض، وصلى عليه ولده أبو طالب محمد، رحمه الله تعالى[3].

هشام بن محمد المعتد بالله، وكان موصوفاً بالدهاء والعقل. ينظر: جذوة المقتبس ، 27 وما بعدها.

([1]) عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن (ت 531هـ) من أهل قرطبة، يكنى: أبا محمد، هو آخر الشيوخ الجلة الأكابر بالأندلس في علو الإسناد وسعة الرواية... وكان: من أهل الفضل، والحلم والتواضع، وكتب بخطه علما كثيرا في غير ما نوع من العلم. وجمع كتابا حفيلا في الزهد والرقائق سماه: شفاء الصدور وهو كتاب كبيرٌ. الصلة ، 332 – 333.

([2]) ينظر: إنباه الرواة ، 3 / 313 – 318.

([3]) ينظر ترجمة مكي القيسي في كل من جذوة المقتبس، 351. الصلة، 597. بغية الملتمس، 469. معجم الأدباء، 6 / 2712. إنباه الرواة، 3 / 313. وفيات الأعيان، 5 / 274. العبر، 2 / 273. سير أعلام النبلاء، 17 / 591. معرفة القراء الكبار، 220. غاية النهاية، 2 / 309. بغية الوعاة، 2 / 298.

الفصل الأول

قانون الخفّة والثّقل

المبحث الأول: مفهوم الخفّة والثّقل

المبحث الثاني: قانون الخفّة والثّقل

المبحث الأول/ مفهوم الثقل و الخفة:

عرّف اللغويون وأصحاب المعجمات "الثّقل بمعنى الثِّقل، وجمعهما أثقال... الثِّقل: مصدر الثقيل، وتقول: ثَقل الشيء ثِقلاً فهو ثقيل"[1]، والثِقَلُ: ضد الخفّة. تقول منه: ثقل الشيء ثقلاً... وثقالة، فهو ثقيل. والجمع: ثقال، والثّقل نقيض الخِفّة، والتثقيل نقيض التخفيف، واستثقله: رآه ثقيلًا[2].

وأمّا في الاصطلاح فإنّ "الثقل: والخفة متقابلان، فكل ما يترجح على ما يوزن به أو يقدر به يقال هو ثقيل"[3].

و "الثقل بالكسر وسكون القاف ضد الخفة ويسمّيهما أي الثقل والخفة المتكلمون اعتمادا، ويسمّيهما الحكماء ميلا طبعيا"[4].

أمّا الخِفَّة فهي خِفّة الوزن وخفَّة الحال، وخَفَّ الشيء، خفا وخِفَّة فهو خفيف وخفاف، وخفَّ القوم عن منزلهم خفوفًا إذا ارتحلوا عنه، والخف: الخفيف من كل شيء، والخف بالكسر: الخفيف، وتُفتح، والتخفيف: ضد التثقيل. واسْتَخَفَّهُ: خلاف استثقله، واسْتَخَفَّه: طلب خِفَّته، أو رآه خفيفًا[5].

([1]) التهذيب، 9/ 78- 79.

([2]) ينظر: الصحاح، 4/ 1647. المحكم، 6/ 353. أساس البلاغة، 1/ 110. اللسان، 11/ 85- 86.

([3]) التوقيف على مهمات التعاريف، 116.

([4]) كشاف الاصطلاحات، 1/ 538.

([5]) ينظر: جمهرة اللغة، 1/ 106. التهذيب، 7/ 7. الصحاح، 3/ 1352 – 1353. المحكم،

ويذكر ابن فارس (395هـ) في مقاييسه أنّ "(خَفَّ) الخاء والفاء أصلٌ وأحدٌ، وهو شيء يخالف الثِّقل والرزانة. يُقال خَفَّ الشيءُ يخِفُّ خَفَّةً، وهو خفيفٌ وخُفافٌ. ويقال أخَفَّ الرجل، إذا خَفَّت حالهُ[1].

ويُراد به في الاصطلاح "منه قول بعض النحويين: استخف الهمزة الأولى فخففها، أي إنّها لم تثقل عليه فخففها لذلك"[2]، و" الخفة: قوة طبيعية يتحرك بها الجسم عن الوسط بالطبع"[3]. وأمّا " بالكسر هي ضدّ الثّقل وهما من الكيفيات الملموسة"[4].

وأشار علماء العربية القدامى إلى مسألة الثقل والخفة كثيرًا في ثنايا مصنفاتهم، وعللوا بها الكثير من الظواهر اللغوية، ونبه الخليل إليها في مواضع عدة، ذاكرًا لها بعبارات مختلفة كـ(المُثقَّل، الثِّقل، يُثَقِّل، ثُقِّل – المُخفّف، أخفُّ، يُخفف، يَخِفُّ)[5]، وذكر أنّه بدأ بأبنية المضاعف " لأنّه أخفُّ على اللسان وأقربُ مأخذا للمتفهم"[6]. ونصّ كذلك على أنّ "الصوت الذي يعمل في إخراجه عضوان أثقل مما

4/ 522. اللسان، 9/ 80، القاموس المحيط 806.

([1]) معجم مقاييس اللغة، 2/ 154. وينظر: أساس البلاغة، 259/1.

([2]) المحكم، 4 / 522. اللسان، 9 / 80.

([3]) التوقيف على مهمات التعاريف، 157.

([4]) كشاف الاصطلاحات، 755.

([5]) ينظر: العين، 56/1 – 57 – 60، 193/3، 77/4.

([6])العين، 60/1.

عمل فيه عضو واحد، مشيرًا بذلك إلى أنّ الضمة تحتاج في إخراجها إلى تحريك الشفتين أما الفتحة فتحتاج إلى وسط الفم، ومن ثم كانت الفتحة عنده أخف من الضمة. كما لاحظ الخليل ثقل نطق الأصوات الساكنة كالباء والتاء والثاء... الخ الأمر الذي اضطره إلى جلب ألف الوصل ليتمكن بها نطق تلك الأصوات"[1].

وأشار سيبويه أيضًا إلى هذه المسألة في مواطن كثيرة في كتابه، وعبر عنها بعبارات مختلفة أيضًا، كـ(الخفة والثقل، وأخفَّ وأثقل، والتخفيف والاستثقال، يخففون ويستثقلون، خففوا واستثقلوا)[2]. وممّا ذكر في الخفة والثقل في (باب ما الياء والواو فيه ثانية)[3] قوله :" زدت كانت الكسرة أولى بها، كما كانت الضمة أولى بالواو في قلت. وليس في بنات الياء فعلت كما أنه ليس في باب رميت فعلت، وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر تحويلًا للواو من الواو لها، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون"[4]. وعقد بابًا بعنوان (هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك)[5]، "ومن أمثلته على ذلك قول ابن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل: (الرجز)

([1]) قضية الخفة والثقل (بحث)، 54.

([2]) ينظر: الكتاب، 248/2-549، 193/3- 345- 351، 114/4- 117- 157-374.

([3]) الكتاب، 339/4.

([4]) م. ن، 340/4 – 341.

([5]) الكتاب، 113/4.

لو عُصْرَ منه البانُ والمِسكُ انْعَصَرْ

يريد: عُصِرَ "[1].

وعلل سيبويه ذلك بقوله:" وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في عصر الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع. ومع هذا أنه بناءٌ ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال"[2]. لأنّ الفتحة أخف الحركات، كرهت العرب الانتقال من الأخفّ إلى الأثقل، أي من المفتوح إلى المكسور، وكذلك كرهوا اجتماع صوتين ثقيلين معًا، لذا خففوا الحركة الثانية وأُسكن الحرف.

ويذكر المبرد (285هـ) العلة في إدغام المثلين أنّه أخفّ على اللسان ليرفع رفعة واحدة لسهولة النطق وتيسيره وذلك في قوله :" اعلم أنّ الحرفين إذا كان لفظهما واحداً فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني... فإنّما تعتمد لهما باللسان اعتمادةً واحدة لأنّ المخرج واحد... ليرفع اللسان عنهما رفعة واحدة إذ كان ذلك أخفَّ"[3].

ولمّا مالت الطباع الإنسانية إلى النطق بالأسهل، وكانت العرب تنفر من الثقيل

([1]) قضية الخفة والثقل (بحث)، 55.

([2]) الكتاب، 114/4.

([3]) المقتضب، 197/1.

إلى الأخف في كلامها، لعلة تقارب المخارج، أو سعيًا للسهولة واليسر في النطق، فإنّها أهملت ما يصعب النطق به "لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[1]، فالحروف عند تقارب مخارجها تستثقل على اللسان ويصعُب النطق بها، وتتنافر وتبتعد عن الفصاحة، وإن تباعدت المخارج أصبحت متلائمة منسجمة حسنة التأليف، وهذا ما نصّ عليه ابن دريد (321هـ) قائلًا:" واعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت، لأنّك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة كلفته جرسا واحدا وحركات مختلفة؛ ألا ترى أنّك لو ألفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لوجدت الهمزة تتحول هاء في بعض اللغات لقربها منها نحو قولهم في "أم والله": و "هم والله"، كما قالوا في "أراق " : "هراق الماء"... وإذا تباعدت حسن وجه التأليف"[2].

وأكد أبو علي الفارسي (377هـ) قضية الخفة والثقل أيضًا في معرض حديثه في اختلاف القراء في قوله تعالى : ((**ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ**)) الفاتحة– 6، إذ ذكر أنّ قراءة لفظة (الصراط) بالصاد "اخفّ على اللسان؛ لأنَّ الصاد حرف مطبق كالطاء فتتقاربان، وتحسنان في السمع"[3]، وابن جني كذلك يذكر جنوح العرب إلى

([1]) الكتاب، 163/2. وينظر: الحجة للقراء السبعة، 4/ 159.

([2]) جمهرة اللغة، 46/1.

([3]) الحجة للقراء السبعة 53/1–54.

المستخف، والعدول عن المستثقل، هو أصل الأصول[1]، وقسم حروف المعجم على قسمين في قوله: "اعلم أن حروف المعجم تنقسم على ضربين: ضرب خفيف، وضرب ثقيل، وتختلف أحوال الخفيف منهما، فيكون بعضه أخف من بعض، وتختلف أيضًا أحوال الثقيل منهما، فيكون بعضه أثقل من بعض"[2]، وضرب أمثلة من استعمال العرب للخفة في كلامهم، والابتعاد عمّا هو مستثقل، منها ما نقله عن أبي إسحاق الزجاج (311هـ) أنّه عند "رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[3]. وأنكر على من ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة[4].

وشبه ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) مجرى الأصوات من السمع بمجرى الألوان من البصر في معرض حديثه عن الكلام في الفصاحة وشروطها حيث جعل الشرط الأول في الفصاحة هو ائتلاف الأصوات عند التأليف في اللفظة الواحدة أولًا،

([1]) ينظر: الخصائص، 162/1 – 163.

([2]) سر الصناعة، 2/ 427.

([3]) الخصائص، 50/1.

([4]) ينظر: الخصائص، 134/1.

وعلّ ذلك، قائلًا: "أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج ... وعلة هذا واضحة وهي أن الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ولقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود وإذا كان هذا موجودا على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة"[1].

وتأثر من جاء بعد الرعيل الأول من العلماء كـ (الخليل وسيبويه وابن جني) بما طرحوه في قضايا اللغة وقوانينها، لأنّهم يعدّون هم من أصلّ للبحث اللغوي كما روت كتب التراث اللغوي، وقد ساروا على خطاهم، فهذا الزمخشري (538هـ) أشار إلى مسألة الخفة والثقل في أول حديثه لموضوع الإدغام[2] إذ قال :" ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة"[3]. ويذكر في موضوع تخفيف القسم بأنّ العرب تصرفوا في القسم فخففوا لكثرته في كلامهم، وتوخوا ضروباً من التخفيف، منه حذف الفعل في بالله، وحذف الخبر في لعمرك

([1]) سر الفصاحة، 64.

([2]) ينظر: قضية الخفة والثقل (بحث)، 56.

([3]) المفصل ، 545.

وأخواته كذلك[1]. و "من الذين عنوا بقضية الخفة والثقل ابن الأنباري (ت 577هـ)... اذ اعتمد الخفة والثقل وسيلة من وسائل التعليل اللغوي، قال في الوجه الثاني من أوجه التعليل كون فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره[2] :" أن الثلاثي أخف من غيره، فلما كان أخف من غيره، احتمل زيادة الهمزة، وأما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل، فلم يحتمل الزيادة"[3].

وقد أهمل العرب مجموعة من الألفاظ التي تقاربت مخارج حروفها، ونفور الحس عنها، وتكلف المشقة على النفس نحو: (سص، وطس، وظث، وثظ، وضش، وشض [4]، وقك، وكق، وجك، وكج[5])،لأنّ مخارج حروفها غير مؤتلفة، واحتياجها لجهد عضلي يشق على المتكلم، لذا فإنّ أكثرها متروك للاستثقال، وجنوح العرب لطلب اليسر والسهولة.

والألفاظ المهملة من هذه اللغة تقع في "الأكثر من اطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لحزونة ذلك على ألسنتهم وثقله. وقد

([1]) ينظر: المفصل، 482.

([2]) قضية الخفة والثقل (بحث)، 56.

([3]) أسرار العربية، 105.

([4]) ينظر: الخصائص، 55/1. وسر الفصاحة، 58.

([5]) ينظر: الجمهرة، 44/1.

روى أن الخليل بن أحمد قال: سمعنا كلمة شنعاء وهي الهغجع وأنكرنا تأليفها"[1].

واهتم اللغويون المحدثون بظاهرة الثّقل والخفّة في العربية، وفي مقدمتهم د. إبراهيم أنيس إذ ناقش هذه المسألة وأطلق عليها (نظرية السهولة)، قائلًا :" بأنّ الإنسان في نطقه، يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وتلمس أسهل السبل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه، من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدثين معه. فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته، بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر"[2].

وبحث د. أحمد مختار هذه القضية تحت مسمى (قانون الجهد الأقل)، وتحدث عن ظاهرة الإدغام وعلتها طلب اليسر والسهولة، وضرب مثلاً عند نطق تاءين متتاليتين، إذ يصعب على المتكلم لذا فهو لا ينطق التاء الأولى كاملة، بغلق يليه انفجار، لأنّه يقتضي جهدًا[3].

وفسر اللغوي الأمريكي (ويتني) التغير الذي يحصل في اللغات هو ميلها إلى السهولة والاقتصاد في الجهد[4]، قائلًا: "كل ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلا

([1]) سر الفصاحة، 57.

([2]) الأصوات اللغوية، 217.

([3]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، 373.

([4]) ينظر: م. ن، 374.

أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق"[1]. وعارض هذه النظرية مجموعة من اللغويين، الذين بنوا أدلتهم على أنّ هذا التطور الحاصل في الأصوات هو مسألة مواضعة واتفاق، وللمرء إرادة فيه، وهذا ما لم يذكره أحد من مؤيدي هذه النظرية[2].

وممّن عارض هذه النظرية من المستشرقين (سيفرس و لسكن) إذ عدّاه مجرد كلام أجوف يرفضه العلم الحديث[3]. ومن العرب المحدثين الذين عارضوا نظرية السهولة والتيسير د. تمّام حسّان في حديثة حول القياس في اللغة، إذ إنّه استهجن أن يكون القياس طريقة دراسة منهجية للغة، وأنّ ما يسمى بإطراد القوانين الصوتية، وما يسمى بالصوغ القياسي، ليستا إلّا نتيجتان من نتائج الاستقراء والملاحظة، لا وسيلتان من وسائل الدراسة والمنهج، وأنّ الميل إلى السهولة والتيسير في النطق هو آخر ما يتحكم في تطور اللغة وصيغه [4].

أمّا د. عبد الرحمن أيوب فقال :" من ذا الذي يدعى أن الدال أو الزاي، أكثر سهولة في نطقها من الذال، ثم يتخذ ذلك مبررًا لظهور الذال الفصيحة، زايا أو دالا في اللهجة المصرية الحديثة؟ ... وليس وضع طرف اللسان بين الأسنان بالأمر

([1]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، 374. التطور اللغوي، 75.

([2]) ينظر: الأصوات اللغوية، 217- 218.

([3]) دراسة الصوت اللغوي، 374.

([4]) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، 52-53.

المجهد، ولا وضعه خلفها بالأمر المريح. ولو كان هذا حقيقيا، لانقرض صوت الذال من جميع لغات البشر، استجابة لدعوى من يقول بجنوح الإنسان إلى التخلص من الأصوات، التي يتطلب النطق بها جهدًا أو عسرًا"[1].

وردّ د. إبراهيم أنيس على مَن عارض هذه النظرية قائلًا: "الحقيقة أنّ أنصار هذه النظرية، قد أوضحوا لنا بما لا يدع مجالا للبس والإبهام، أن هذا التطور غير إرادي، فهو يحدث دون أن يشعر به المتكلم، ودون أن يعمد إليه قصدًا، فالمرء في الحقيقة حين ينطق بالصوت السهل بدل الصعب يخيل إليه دائمًا أنه ينطق بالصوت الأصلي دون تغيير فيه، فالعملية إذن لا شعورية، وهي لهذا بعد تكررها ترك أثرًا في تطور كثير من الأصوات"[2]

أمّا د. رمضان عبد التواب فقد كان ردّه على قول د. أيوب بأنّ "هذا القول المتعجل، ليفترض في هذه القوانين الحتمية والشمول، وهذا ما لم يقل به أحد، فإن كل قانون صالح للعمل أساسا، غير أن هناك ظروفا معقدة متشابكة، في الحياة اللغوية اليومية تعُوق سير هذه القوانين، مما يجعلها في كثير من الأحيان محدودة بأزمنة خاصة، أو أماكن معينة"[3].

([1]) التطور اللغوي، 86.

([2]) الأصوات اللغوية، 218.

([3]) التطور اللغوي، 86.

وأوضح د. أنيس بأنّ ليس معنى السهولة والتيسير في اللغة أن يفرض أو يطبق على جميع الحالات، " وإنما يمكن تطبيقها على كثير من التطورات الصوتية في اللغة"[1]، وهذا ما رآه دي سوسير في حديثه عن أسباب التغيرات الصوتية، وأنّ القوانين الصوتية، ومنها قانون الجهد الأدنى صالحةً لتفسير جملة من الحالات[2]. بمعنى أنّها لا تنطبق على كل الحالات، وأنّ هناك حالات استثنائية أو خاصة.

وقانون الثّقل والخفّة "كغيره من قوانين التطور اللغوي، صالح للعمل في أية لغة من اللغات، وليس معنى هذا أن كل لغة ، لا بد أن تتعرض لجميع آثاره؛ فالحتمية بمعنى أنه لا بد من وقوع كل لغة تحت سيطرة هذا القانون، والشمول بمعنى عدم إفلات أية لغة من تأثيره والسير على مقتضاه – أمران لم يقل بهما واحد من أنصار التطور اللغوي في العصر الحديث"[3]. ولأنّ لكل قاعدة شواذ، بمعنى أنّ لكل قانون طبيعي حالات خاصة، في ظروف خاصة لا تنضوي تحت تأثيره، والحال نفسها في القانون اللغوي له حالات خاصة لا يكون العمل صالحًا به، و "مهما أنكر المنكرون فسيظل هذا العامل بارزًا بين العوامل التي تؤثر في تطور اللغات"[4].

ومن الحالات الخاصة أو شواذ هذا القانون هو الفرار من الثقيل إلى ما هو

([1]) الأصوات اللغوية، 217.

([2]) ينظر: دروس في الألسنية العامة، 225.

([3]) التطور اللغوي، 86.

([4]) دراسة الصوت اللغوي، 393. وينظر الأصوات اللغوية، 218.

أثقل منه لعلة من التخفيف، وهو مكروه في لغة العرب، وقد عقد ابن جني بابًا في خصائصه سماه "العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"[1]، إذ قال فيه: "اعلم أن هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته. وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخفا على اللسان. وذلك نحو الحيوان ... من مضاعف الياء وأن أصله حييان فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو. وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك"[2]. بمعنى " أنّه أكثر ما يقع في الحروف المتماثلة إذا تكررت فيُلجأ إليه للهروب من ثقل المتماثلين، حتى ولو كلفهم هذا اللجوء إلى حرف اثقل من الحرف المعوَّض عنه"[3]، وتُبين هذه القاعدة "ان الانتقال من الثقيل إلى الأثقل على مستوى الحروف أخفُّ من الثقل على مستوى التركيب"[4].

ويخفف الخفيف للاطراد، ويثقل الثقيل للاضطراب، وفي هذا المجال علل مكي اختيار أبي عمرو بن العلاء البصري (154هـ) رواية إبدال الهمزة الساكنة دون الهمزة المتحركة، على الرغم من أنّ المتحركة أثقل من الساكنة، كما في (يؤْمنون)

([1]) الخصائص، 20/3.

([2]) م. ن.

([3]) القوانين الصوتية الكبرى في اللغة العربية (بحث)، 2723.

([4]) م. ن.

وهي أولى منها بالتخفيف[1]، إذ قال: "الساكنة تجري في التخفيف على سنن واحد، وقياس واحد، وهو البدل، فسهّل ذلك فيها، واستمر القياس في حكمها، فخصّها بذلك لجريها على حكم واحد، وهو البدل. والمتحركة ليست كذلك في التخفيف... فهي تجري على وجوه كثيرة مضطربة. فلما رآها لا تستقر على أصل واحد، وتخفيفها أثقل وأصعب على القارئ من تحقيقها حققها ولم يخففها، ولما رأى الساكنة تجري على قياس غير منخرم، وتخفيفها أسهل على القارئ من تحقيقها آثر تخفيف ذلك مع روايته عن أئمته"[2].

وقُدمت "أمثلة كثيرة مدعومة بالإحصاءات الدقيقة لميل اللغات إلى الأبسط والأيسر، من ذلك:

أ- ارتباط طول الكلمة بكثرة ترددها ارتباطا عكسيا.

ب-ميل اللغات إلى تقصير الكلمات التي يكثر ترددها.

ت-ميل اللغات إلى تفضيل الكلمة القصيرة على مرادفتها الطويلة.

ث-وجود تلازم عكسي بين حجم الفونيم، أو درجة تركبه، وبين تردده في الاستعمال"[3].

([1]) ينظر: القوانين الصوتية الكبرى (بحث)، 2724.

([2]) الكشف عن وجوه القراءات، 85/1.

([3]) دراسة الصوت اللغوي، 394.

وهناك مجموعة من المظاهر التي ينطبق عليها قانون الخفّة والثّقل أو كما أطلق عليه د. إبراهيم أنيس (نظرية السهولة) في اللغة، أوردها د. رمضان، هي:

1- "ظاهرة سقوط "الهمز" في اللغة العربية، ومحاولة بعض القبائل العربية القديمة التخلص منها، ولا سيما قبائل الحجاز، كما تخلصت منها معظم اللهجات العربية الحديثة. وصوت الهمز عسير النطق؛ لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير"[1]، وعرض مكي موضوع الهمزة بشكل دقيق ومفصل لمساعدة القارئ على النطق الحسن عند تجويد كتاب الله تعالى، وذكر أنّها لا صورة ثابتة لها كسائر الحروف، لأنّها صوتٌ ثقيل، ولثقله غيّرته العرب، وأتت به على سبعة أوجه كلها مستعملة في القرآن الكريم والكلام، وجاءت محقَّقةً، و مخفَّفةً، ومبدلةً بغيرها، و نقل حركتها إلى ما قبلها، ومحذوفةً، ومثبتةً، ومسهلةً بين حركتها والحرف الذي منه حركتها كما هو الحال مع الألف والواو والياء، ولأنّ الهمزة مؤاخية لهذه الحروف، يُبدَلن منها كثيرًا في الكلام[2]. وهذا ما ذكره سيبويه في باب الهمز[3].

([1]) التطور اللغوي، 76.

([2]) ينظر: الرعاية، 95-96.

([3]) ينظر: الكتاب، 541/3 وما بعدها.

2- "انكماش "الأصوات المركبة"... فتحول الصوت المركب (aw) إلى ضمة طويلة ممالة (oَ) في مثل نطقنا لكلمة :(يُوم) و (نُوم) و (صُوم) بدلا من :(يَوْم) و (نَوْم) و (صَوْم). وكذلك تحول الصوت المركب :(ay) إلى كسرة طويلة ممالة (eَ) في مثل نطقنا لكلمة : (بِيت) و (لِيل) و (عِين) بدلا من :(بَيْت) و (لَيْل) و (عَيْن)[1]. وعلل ذلك بأنّ مرده إيثار اللغة السهولة والتيسير والانتقال من الصعب إلى ما هو أخف من الأصوات. وذكر أنّ هذا التطور في الأصوات المركبة حدث في عصور العربية الأولى على ألسنة العامة، وهو ما فهمه من كلام ابن السكيت(244هـ) في كتابه إصلاح المنطق[2]، إذ مثّل ابن السكيت لهذه الظاهرة كثيرًا وقد ضبط جمهرة من لغة العرب التي استشرى فيها اللحن[3]، ومنه: "تقول: الكَوْسَجُ للكَوْسَجِ ولا تقُل: الكُوْسَجُ، وهو الجَوْرَبُ، ولا تقل: الجُوْرَبُ"[4]، وعن الأصمعي: يقال: هو الضَّوْءُ والضُّوْء، والدَّفُّ والدُّف للذي يُلعب به"[5].

([1]) التطور اللغوي، 78.

([2]) ينظر: م. ن، 79.

([3]) ينظر: إصلاح المنطق، 8.

([4]) إصلاح المنطق، 124.

([5]) م. ن، 73.

3- "اندثار الأصوات الأسنانية في بعض اللهجات العربية الحديثة، يعد مظهرًا آخر من مظاهر السهولة والتيسير في اللغة. والأصوات الأسنانية في العربية هي الذال والتاء والظاء، وهي التي تتطلب إخراج طرف اللسان، ووضعه بين الأسنان عند النطق بها، ولا شك ان ذلك جهد عضلي، تخلصت منه لغة الكلام، بنقل المخرج إلى ما وراء اللسان"[1].

4- "القضاء على التفريعات الكثيرة، والأنواع المختلفة للظاهرة الواحدة داخل اللغة. وقد حدث ذلك في اللهجات العربية الحديثة بالنسبة لعلامات التأنيث في العربية، فنحن نعرف ان العربية الفصحى، تملك ثلاث علامات هي: التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، كما نلاحظ ان العلامتين الثانية والثالثة، قد ضاعتا في اللهجات العربية الحديثة، وحلت محلها العلامة الأولى، وهي التاء، فنقول في: حمراء، وبيضاء...: حمرة، وبيضة... كما نقول في: حبلى، وسلمى...: حبلة، وسلمة"[2].

5- "القلب المكاني- وهو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض، لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي- هو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية

([1]) التطور اللغوي، 83.

([2]) التطور اللغوي،86- 87.

السهولة والتيسير كذلك... ولهذه الظاهرة أمثلة لا تحصى كثرة في العربية الفصحى"[1].

وللصوائت نصيب في هذا القانون كما هي حال الصوامت، إذ إنّ أثقل الحركات هي الضمة، وتليها الكسرة، وأخفها الفتحة[2]، و"قال رجل للخليل: لا أجد بين الحركات فرقًا، فقال له الخليل: ما أقلّ ما يميز أفعاله، أخبرني بأخف الأفعال عليك، فقال: لا أدري، قال أخف الأفعال عليك السمع لأنّك تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصوت وأنت تتكلّف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عمل فيه عضوان أثقل ممّا عمل فيه عضو واحد"[3]، لأنّ الضّمة "تحتاج إلى تحريك الشفتين وضمهما وتدويرهما ومطّهما، أمّا الفتحة فتحتاج إلى تحريك وسط الفم مع إطلاق النفس حرًا"[4]، ومن أمثلته:

1- "إبدال الفتحة كسرة عند مجاورتها ألفا. والهدف من ذلك تجنب النطق بمجموعة من الحركات المتحدة الطابع. وهذا يفسر لماذا نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة (بدل الفتحة) ولماذا كسرت نون المثنى (على عكس نون

([1]) م. ن، 88- 89.

([2]) ينظر: الكتاب، 167/4. الإيضاح، 128.

([3]) الاشباه والنظائر، 170.

([4]) أثر التخفيف في التوازن اللغوي (بحث)، 6/2.

الجمع المذكر السالم التي فتحت)"[1]. بمعنى أنّ التقاء ألف جمع المؤنث السالم، وألف المثنى مع الفتحة فيه صعوبة وتكلف على اللسان، لأنّ الألف والفتحة صوتان متماثلان، لذا كان تغيير أحدهما إلى صوتٍ مخالفٍ أيسر على اللسان أثناء عملية النطق. والحال نفسها في جمع المذكر السالم، لأنّ الواو والياء أثقل من الألف، لذا تفتح النون معهما، طلبًا للتجانس الصوتي، والابتعاد عمّا فيه مشقة وتكلف. و"إنّ ما يتميز به النظام اللغوي عدم مراعاة خفة الحركات أو ثقلها في نفسها فقط، وإنما يراعي أشياء أخرى مثل: الثقل المعنوي، نتيجة لثقل المثنى والجمع السالم عن المفرد- أن المفرد يعرب بالحركات، وهو إعراب أصلي، والمثنى والجمع يعربان إعرابا فرعيّا، والإعراب الأصلي أخف من الإعراب الفرعي، وهو المفرد، والمفرد أكثر من الجمع، فالخفة ناسبت الكثرة، والثقل ناسب القلة... ونون التثنية تختص بالكسر، لخفة المثنى عن الجمع، فكان من نصيبه الكسر الثقيل، واختصت نون الجمع بالفتح لثقل الجمع، فأعطي الأخف للأثقل، وأعطيت التثنية- لخفتها- الكسر ليتعادلا خفة وثقلا"[2].

([1]) دراسة الصوت اللغوي، 385.

([2]) أثر التخفيف في التوازن اللغوي (بحث)، 6/2.

2-إبدال الكسرة فتحة إذا جاورت ياء مد، كما في كثير من العاميات العربية التي تبدل صيغة فِعَّيل إلى فَعَّيل مثل: عويم وأكيل وحبيب وسهير[1].

3-إبدال الضمتين المتتاليتين إلى ضمة + فتحة، كما يقال في سُرُر: سُرَر، وفي ذُلُل: ذُلَل لاستثقال اجتماع ضمتين مع التضعيف[2].

مما تقدم يتضح أنّ قانون الثّقل والخفّة هو قانون عام وشائع، وقد أدّى دورًا واضحًا ومهمًا في التراكيب اللغوية، وبحثه العلماء واللغويون من القدماء والمحدثين، وعلى الرغم من وجود معارضين له إلّا أنّه موجود، وهناك عدد من العوامل غير المنظورة التي تؤثر في تطور الأصوات، وتؤدي إلى استثناءات في تطبيق بعض القوانين، ولعله يُعد أكبر قانون صوتي تنضوي تحته القوانين الأخرى، ومن الملاحظ أنّ اللغويين قديمًا وحديثًا تطرقوا في طرحهم لمسألة الخفة والثقل إلى الألفاظ العامية فضلًا عن الألفاظ الفصيحة.

([1]) دراسة الصوت اللغوي،385. وينظر: أثر التخفيف في التوازن اللغوي (بحث)، 6/2.

([2]) دراسة الصوت اللغوي، 385.

المبحث الثاني/ قانون الثّقل و الخفة:

أولاً/ المماثلــة: تُعد المماثلة من أهم مظاهر التغيرات الصوتية التركيبية وأوسعها في اللغة، وتشمل مجموعة من الظواهر الصوتية، أو ما يُمكن تسميته بالقوانين الصوتية الصُغرى مثل: الإبدال والإعلال والإدغام... الخ، والمماثلة هي تأثر "الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام. فحين ينطق المرء

بلغته نطقًا طبيعيًا لا تكلف فيه، نلحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضًا لهذا التأثر. على أنّ نسبة التأثر تختلف من صوت إلى صوت آخر. فمن الأصوات ما هو سريع التأثر يندمج في غيره أكثر مما قد يطرأ على سواه من الأصوات"[1]. وعُرفت المماثلة تعريفات كثيرة إلّا أنّها تحمل المعنى نفسه فهي "التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته –ولا نقول ملاصقته– لأصوات أخرى"[2]. أو هي "تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة جزئيًا أو كليًا"[3]. وهنا نهدف إلى دراسة ما عرضه مكي في كتاب (الرعاية) من مظاهر المماثلة، ولكل قانون من القوانين الصوتية في مكانه لنبيّن ما وضعه من أسس لدراسة هذه القوانين عن طريق الظواهر الصوتية والتي نبدأها بـ :

1–**ظاهرة الإبدال:** نصّ مكي على أنّ الإبدال ظاهرة تشمل الأصوات للمناسبة والقرب بينها قائلًا: "اعلم أن الحروف إنما يُبدل بعضها من بعضٍ... للمناسبة والقرب الذي بينها"[4]، ووضَّح معنى التناسب في مواضع عدة عند حديثه عن نقاط التقاء وافتراق صفات الحروف المشتركة بمخرج واحد، منها على سبيل المثال لا الحصر: الإئتلاف والاختلاف في صفات الطاء وصفات الدال وصفات التاء، حيث

([1]) الأصوات اللغوية، 167.

([2]) دراسة الصوت اللغوي، 371.

([3]) م. ن.

([4]) الرعاية، 216.

ذكر أنّه "لولا الإطباق، والاستعلاء، والجهر، اللواتي في الطاء، لكانت تاءً، لأنّهما في الشدّة سواءٌ، ولأنّهما من مخرج واحد. وكذلك لولا الهمسُ، والتّسفّلُ، والانفتاح، اللواتي في التاء، لكانت طاءً. كذلك لولا الإطباقُ، والاستعلاءُ، اللذان في الطاءِ، لكانت دالًا، لأنهما في الجهر والشّدّة متساويان، ولأنّهما من مخرجٍ واحدٍ. فالدالُ أقرب إلى الطاءِ من التاءِ إلى الطاءِ، والمخرج للثلاثةِ أحرفٍ واحدٌ"[1]. وكذلك قال: "لولا الانفتاحُ والتّسفّلُ اللذان في الدال، لكانت طاءً، وكذلك لولا الجهر الذي في الدال، لكانت تاءً، لأنّهما من مخرجٍ واحدٍ. وكذلك لولا الهمس الذي في التاء لكانت دالًا. فالدال إلى التاء أقرب منها إلى الطاءِ فافهم هذا التناسب الذي بين الحروف وقس عليه مالم نُذكر لك"[2]. ويُعد التناسب والقرب بين الأصوات من مصاديق قانون الثّقل والخفّة.

وذكر أصوات الإبدال، وعلل تسميتها، إذ قال: "وهي اثنا عشر حرفًا يجمعها هجاء قولك: (طال يوم أنجدته)، وإنّما سُمِّيَت بحروف الإبدال، لأنّها تُبدل من غيرها"[3]،وذكر سيبويه إنّها أحد عشر حرفًا[4]، " ثمانية من حروف الزيادة، وهي ما سوى اللام والسين، وثلاثة من غيرها، وهي الدال والطاء والجيم، يجمعها في اللفظ

([1]) م. ن، 217.

([2]) م. ن.

([3]) الرعاية، 122.

([4]) ينظر: الكتاب، 237/4.

عبارة: "أجد طويت منهلا"[1]، وتبعه ابن جني[2]، والمبرد[3] في عدّها أحد عشر حرفًا، وذكرها الزمخشري (538هـ)، بعبارة (استنجده يوم صال زط)[4]، أي عدّها خمسة عشر حرفًا، وهي عند ابن مالك (672هـ) ثمانية أحرف، جمعها بـ(هدأت موطيا)[5] وعبر عنها أبو علي القالي (967هـ) بقوله : (طال يوم أنجدته)في أثني عشر حرفًا[6]. وبهذا يكون مكي ذهب مذهب أبي علي القالي في عدّ أصوات الإبدال اثنا عشر حرفًا.

والإبدال نوعان:

1-إبدال صرفي: وهو إبدال يقع في حروف معينة، مثل (تاء افتعل) تُبدل طاءً عند مجيء أحد أحرف الإطباق، وهو الإبدال القياسي المطّرد عند العرب[7].

2- إبدال لغوي: وهو إبدالٌ سماعي وغير مطرد في كلام العرب، ويختلف باختلاف القبائل، فقبيلة تقول: مدح، بالحاء، وأخرى: مده، بالهاء. ولم

([1]) الإبدال في لغات الأزد(بحث)، 431.

([2]) سر الصناعة، 77/1.

([3]) المقتضب، 16/1.

([4]) المفصل ، 505.

([5]) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، 594.

([6]) الأمالي، 186/2.

([7]) ينظر: الإبدال في لغات الأزد (بحث)،431.

يجانب الصواب اللغوي من خالفه، وهو يقع في جميع حروف المعجم غالبًا[1]. وطرقه مكي في الرعاية أينما وجد، وسنذكر بعضًا منها في موضعه.

والغاية من الإبدال هو تسهيل عملية النطق وتيسيرها، والاقتصاد في الجهد العضلي مع الحفاظ على الانسجام الصوتي على مستوى المفرد والتركيب، مع الإئتلاف في الصفات أو التقارب في المخارج. ولأنّ قانون الخفّة والثّقل هو أكبر القوانين وأعمها، فإنّ جميع الظواهر اللغوية من إبدال وإعلال وإدغام... الخ تندرج ضمن هذا القانون، للعلة الكُبرى في القوانين الصوتية وهي التيسير والتسهيل في عملية النطق، والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول، لذا سنعرض في كل فصل لمجوعة من الأصوات في كتاب الرعاية، التي تمثل هذا القانون أو ذاك، لأنّ أغلب الأمثلة تصلح أن تكون مصداقًا لأكثر من قانون صوتي واحد، بمعنى أنّ القوانين الصوتية متداخلة فيما بينها. ونبدأ بظاهرة الإبدال في الأصوات ضمن ظاهرة المماثلة في قانون الخفة والثقل بصوت :

العين: صوت مجهور فيه بعض الشّدّة، فهو صوتٌ قويٌّ يخرج من أول المخرج الثاني من مخارج الحلق الثلاثة ممّا يلي الفم، وصوت العين مؤاخٍ لصوت الهمزة،

([1]) م. ن، 432.

وتُبدل العرب بينهما، ويقولون: أأديتُ فلانًا على فلان، وأعديته[1]، فالعين صوتٌ قويٌّ للجهر الذي فيه، والهمزة صوتٌ مجهورٌ أيضًا، لذا كان من الممكن أن يأخذ أحدهما مكان الآخر، وأبدلت الهمزة من العين لقرب مخرجيهما، ولاشتراكهما في صفة الجهر، وفي التحليل المقطعي تكون الكلمة:

أَأْدَيْتُ: / ء ـَـ ء / د ـَـ ي / ت ـُـ /.

أَعْدَيْتُ: / ء ـَـ ع / د ـَـ ي / ت ـُـ /.

وذكر ابن جنيّ أنّ بني تميم يقولون في إنّ عبدالله قائم: عنَّ عبد الله قائم، وهو ما يسمى بالعنعنة[2]، بمعنى أنّهم يبدلون صوت العين بصوت الهمزة، وهي لهجة خاصة بتميم فحسب، وهو إبدال لغوي وليس إبدال قياسي.

القاف: صوتٌ قويٌّ متمكن لأنّه مجهورٌ شديدٌ مستعلٍ، ومن أصوات القلقلة، ويخرج صوت القاف من المخرج الأول من مخارج الفم ممّا يلي الحلق، من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، ومخرجه قريب من مخرج الكاف[3]، فإذا وقعت القاف ساكنة قبل كافٍ فإنّها تُبدل كافٍ وتُدغم فيها لقرب مخرجيهما، ويبقى لفظ الاستعلاء ظاهرًا، نحو قوله تعالى: ((**أَلَمْ نَخْلُقكُّم**)) المرسلات: 20[4]، فالتأثر رجعي لتأثر

([1]) ينظر: الرعاية، 162.

([2]) الخصائص، 2/ 13.

([3]) ينظر: الرعاية، 171.

([4]) ينظر: م. ن، 172.

الصوت الأول بالصوت الثاني، والتحليل المقطعي للآية الكريمة يكون:

"ألم نخلقْكم": / ء ـَ / ل ـَ م / ن ـَ خ / ل ـُ ك / ك ـُ م / .

والأصل فيها:

"ألم نخلقْكم": / ء ـَ / ل ـَ م / ن ـَ خ / ل ـُ ق / ك ـُ م / .

نلحظ من التحليل أنّ وقوع صوت القاف نهاية المقطع الصوتي لسكونه، حيث أدّى إلى إدغامه فيما يقاربه في الصفات من الأصوات ويجاوره في البنية اللغوية، وهو صوت الكاف، ويتحقق في هذا الإبدال التخفيف، لعلة الإدغام الذي يُعد مظهرًا من مظاهر التخفيف، وتسهيل عملية النطق وتيسيرها[1].

وهناك مواضع كثيرة[2] وجب امتناع الإبدال فيها مخافة الالتباس، أو التصحيف والتحريف، أو الوقوع في الخطأ، أو خوف اللحن، أو المخالطة والشوب، أو حذف حرف بغير عمد، وحذر مكي القارئ من الوقوع في هذه المزالق، "فاللسان يبادر إلى اللفظ بما قرُب من الحرف، وما هو أليق به من غيره، ليعمل اللسان عملًا واحدًا"[3]. منها يمنع إبدال الغين من العين إذا كانت ساكنة وتلتها الغين، فإنّ بيان العين واجب لقرب المخرجين، وكلا الحرفين من الحلق، ومبادرة اللفظ إلى الإدغام، نحو قوله

([1]) ينظر: القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، 148.

([2]) ينظر: الرعاية، 171- 174- 176 وغيرها.

([3]) م. ن، 218.

تعالى: **((وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ))** النساء:46، ويجب أيضًا عدم إبدال الحاء من الهاء عند مجيئها بعد العين، ولزوم إظهارها، وعلل ذلك أنّ عدم الاهتمام بهذه الملحوظة يُقرب لفظ العين من لفظ الحاء، ولأنّ البحة التي في الحاء تُسرعُ إلى لفظها (أي الحاء) في هذا الموضع، لقربها من الهاء في الصفة وبُعد العين منها (اي الهاء)، لذا وجب التحفظ بإخراج العين من مخرجها لا من مخرج الهاء، لأنّ الهاء متقدمة عليها في المخرج نحو قوله تعالى: **((فَبَايِعْهُنَّ))** الممتحنة: 12[1].

والحال نفسها مع القاف، إذ يجب التحفظ ببيان القاف "إذا وقعت الكاف بعدها أو قبلها وجب بيانها لئلا يشوبها شيء من لفظ الكاف لقربها منها، أو يشوب الكاف شيء من لفظ القافِ نحو: **((خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ))**[2]، و **((كُلٌّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ))**[3]... وشبهه"[4]. وكثيرة هي المواضع التي يمتنع فيها الإبدال، ولا تخضع لقانون الخّفة والثقل.

2-الإدغام: عرّفه مكي بقوله: "معناه: إدخال شيء في شيء، فمعنى: أدغمت الحرف في الحرف، أدخلته فيه، فجعلت لفظه كلفظة الثاني فصارا مثلين، والأول ساكن فلم يكن بد من أن يلفظ بهما لفظة واحدة، كما يصنع بكل مثلين اجتمعا،

([1]) ينظر: م. ن، 163.

([2]) الأنعام، 102.

([3]) الشعراء، 63.

([4]) الرعاية، 171.

والأول ساكن"[1]. والإدغام مصطلح ذكره الخليل، قائلًا: "اعلم أن الراء في اقشعرّ واسبكرّ هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى. والتشديد علامة الإدغام"[2].

وقال الخليل في معنى الإدغام: "يقال. أدغمت الفرس اللِّجام أي: أدخلته في فيه"[3]. والأصل في الإدغام أنّ "كل مدغم فلا بد أن يسكن قبل الإدغام، وكل مدغم فيه فلا يكون إلا متحركًا، لئلا يجتمع ساكنان"[4]. وفرق مكي بين الإدغام والإخفاء، ذاكرًا أنّ الإدغام هو أن يُدغم الحرف في غيره لا في نفسه، على العكس من الإخفاء فهو أن يخفى الحرف في نفسه[5].

أمّا ابن السراج فقال: "وهو وصلك حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله من موضعه من غير حركةٍ تفصل بينهما ولا وقف فيصيران بتداخلهما كحرفٍ واحدٍ ترفع اللسان عنهما رفعةً واحدةً ويشتدَّ الحرف ألا ترى أنّ كلَّ حرفٍ شديدٍ يقوم في العَروض والوزن مقام حرفين الأول منهما ساكنٌ"[6].

وعرّف الجرجاني الإدغام قائلًا: "الإدغام: في اللغة إدخال الشيء في الشيء، يقال: أدغمت الثياب في الوعاء، إذا أدخلتها؛ وفي الصناعة: إسكان الحرف

([1]) الكشف عن وجوه القراءات، 2/ 143.

([2]) العين، 1/ 49.

([3]) م. ن، 4/ 395.

([4]) الكشف عن وجوه القراءات،2/ 143.

([5]) ينظر: الرعاية، 269.

([6]) الأصول في النحو، 3/ 405.

الأول وإدراجه في الثاني، ويسمى الأول: مدغمًا، والثاني: مدغمًا فيه. وقيل: هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين، نحو: مدّ، وعدّ"[1]. وبهذا يكون مكي عرّف الإدغام لغةً واصطلاحًا، ففي اللغة هو إدخال شيء في شيء، وأمّا في الاصطلاح فهو إدخال حرفٍ في حرفٍ بعد تسكين الحرف الأول إن لم يكن ساكنًا.

فالإدغام إذن ظاهرة "تحويل صوتين متتاليين إلى صوت واحد مثل (أأنس) إلى (آنس)"[2]. فهو ظاهرة صوتية كبيرة من ظواهر اللغة العربية حيث أنّها "شغلت حيزًا كبيرًا من تفكير علماء العربية إذ إن الإدغام يشير إلى عملية التأثير الصوتي بين الأصوات"[3]، والغاية منه التخفيف على اللسان، وتيسير عملية النطق، والاقتصاد في المجهود العضلي، فضلًا عن تحقيق الانسجام الصوتي، لأنّ الفك يقتضي تكرار النطق بالحرف وفي هذا صعوبة على اللسان[4]، وهذا ما أقرّه مكي وأكده في مواضع عدّة، وشُبّه بمشي المقيد الذي يرفع رجله ليمشي فيردها إلى موضعها، وهو ثقيل[5]. وهو ما أشار إليه سيبويه في قوله: "يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في

([1]) التعريفات، 14. وينظر: التوقيف على مهمات التعاريف، 43.

([2]) معجم علم الأصوات، 14.

([3]) منهج الدرس الصوتي عند العرب (أطروحة)، 128.

([4]) ينظر: القراءات واللهجات، 148.

([5]) ينظر: الرعاية، 162. و 205. و 206.

موضع واحد ولا تكون مهلةٌ، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكان أخف على ألسنتهم"[1].

والأصل في الإدغام إدغام الأول في الثاني[2]، ويقع الإدغام في الحروف للتناسب والقرب بينها[3]، وقسم العلماء الإدغام على عدّة تقسيمات منها: قسم على قسمين بحسب نوع الأصوات:

1-إدغام المتماثلين: ويكون الصوتان صوت واحد مكرر فيدغمان، نحو: عدّ ومدّ.

2-إدغام المتقاربين: ويكون الصوتان مشتركين في المخرج أو يكون مخرجيهما متقاربان[4].

ومن جهة أخرى يقسم الإدغام على قسمين كبيرٍ وصغيرٍ: "الادغام الصغير وهو إدغام حرفين متصلين اتصالا مباشرا والادغام الكبير هو ادغام حرفين تفصل بينهما حركة. ويقع الادغام في هذه الحالة بسقوط اي حذف الحركة (اي بذهاب مقطع من مقاطع الكلمة) اولا ثم بادغام أحد الحرفين في

([1]) الكتاب، 4/ 417.

([2]) ينظر: م. ن، 4/ 467.

([3]) ينظر: الرعاية، 216.

([4]) ينظر: الكتاب، 4/ 437. والأصول في النحو، 3/ 405. والخصائص، 2/ 142. والمصطلح الصوتي ، 236.

الآخر"[1]، وكذلك يقسم الإدغام بحسب الوجوب والجواز والامتناع إلى واجب وجائز وممتنع[2].

فالإدغام الواجب يكون في كل حرفين مكررين، الأول منهما ساكن، والثاني متحرك، ويكون في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين ، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، الظاء، واللام، والنون، وكذلك يجب الإدغام في اللام الساكنة غيرها مع الراء، وفي النون الساكنة مع حروف (يرملون)[3]. ولم يتطرق مكي إلى إدغام لام التعريف في الحروف الشمسية، لأنّه بحثها في مصنفٍ آخر، إلّا أنّه لم يُشر لذلك كعادته عند ذكر موضوع طرقه في مصنف آخر.

وهناك مجموعة من الأصوات يمتنع الإدغام فيما يقاربها وهي مجموعة في لفظة (ضوي مشفر)، وعلة الامتناع هي إنّ "استطالة الضاد، ولين الياء والواو، وغنّة الميم، وتفشّي الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو: سيِّد ومهدِيّ لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين"[4].

أمّا الجواز فيكون فيما عدا ذلك من الأصوات، نحو: "إدغام النون

([1]) دروس في علم اصوات العربية، 39.

([2]) ينظر: الكتاب، 4/ 436. وينظر شذا العرف، 178.

([3]) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 2/ 141. وشذا العرف، 184.

([4]) شذا العرف، 184.

المتحركة في حرف من حروف "يرملون"، ونحو: التاء والثاء والدال والذال والطاء والظاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن تقول سكت ثابت او دارم او ذاكر أو طالب أو ظافر... الخ"[1]

وتطرق مكي إلى امتناع الإدغام في مواضع كثيرة[2]، منها ما جاء في موضع واحد في التنزيل العزيز، وذكره مكي في حديثه عن صوت الهاء، قائلًا: " فإن كانت الساكنة من كلمة أخرى، وهو موضع واحد في القرآن، فانوِ على الوقف، ولا تدغمها في الثانية، وإنّما وقع في هاء السكت، نحو قوله: **((مَالِيَهْۜ * هَلَكَ عَنِّي))**[3]، الاختيار: أن لا تدغم الهاء الأولى الساكنة في الهاء الثانية وأن تنوي الوقف"[4]. فعند تحرك أول المثلين وسكون الثاني، او عُكِس وكان الأول هاء السكت فإن الإدغام يمتنع[5].

وسنعرض الإدغام بالترتيب المعتاد في كتاب الرعاية، ابتداءً بحرف الهاء لأنّ الهمزة لا إدغام فيها إلّا في قليل من الكلام[6]، كما أنّ الألف لا إدغام فيها[7]،

([1]) م. ن.

([2]) ينظر: الرعاية، 173- 276- 188- 196 وغيرها.

([3]) الحاقة، 28- 29.

([4]) الرعاية، 158.

([5]) ينظر: شذا العرف، 178.

([6]) ينظر: الرعاية، 146، والكتاب، 4/ 443..

([7]) ينظر: الكتاب، 4/ 446.

"فما هي إلّا حركة طويلة"[1]:

الهاء: صوتٌ خفيٌّ ضعيفٌ لأنّه مهموس رخو، ويخرج من المخرج الأول من مخارج الحلق وهو مخرج الهمزة، إلّا أنّ الهمزة قبله في الرتبة، لأنّه يخرج من وسط المخرج، وصوت الهمزة من يخرج من آخر الحلق ممّا يلي الصدر[2]. فإذا تكررت الهاء و "سكنت الأولى من الهاءين وجب إظهار الإدغام والتشديد وبيان الهاء المشدّدة، فإن كان قبلها حرفٌ مشدّدٌ كان آكد في بيان المشدّدين، ولا سيما إن كان الحرف المشدّد الأول حرفًا مجهورًا قويًا[3]، نحو: **((أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ))**[4]، أصله: "يوجهُهُ"، ولذلك كُتبت في المصحف بهاءين مع الإدغام، فلمّا سكنت الهاء الأولى للشرط أدغمت في الثانية، وكذلك كلُّ هاءٍ مشدّدةٍ يجب بيانها نحو: **((فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ))**[5]... و شبهه"[6]. فالإدغام في هذه الحالة هو إدغام صغير (إدغام المثلين)، وهو واجب، لاشتراك الحرفين في المخرج والصفات، ممّا يؤدي إلى تخفيف الصوت بعد حذف الحركة وسقوط المقطع الصوتي. والتحليل المقطعي

([1]) أثر القراءات، 210.

([2]) ينظر: الرعاية، 155.

([3]) في هذه الآية الكريمة يجب على القارئ بيان الجيم المشددة لقوة اللفظ بها، وتكرر الجهر والشدة فيها، وبيان حرف الهاء المشدد الخفيّ، لئلا يخفى. ينظر الرعاية، 178.

([4]) النحل، 76.

([5]) الطارق، 17.

([6]) الرعاية، 157- 158.

للأصوات التي أدغمت يكون:

"**يوجِّهْه**": / **ي ـُ / و ـَ ج / ج ـِ هـ / هـ ـُ** / .

وقبل سقوط المقطع (يوجّهُهُ) يكون التحليل المقطعي لها:

"**يوجِّهُهُ**": / **ي ـُ / و ـَ ج / ج ـِ / هـ ـُ / هـ ـُ** / .

وتدغم الهاءُ بعد الحاء فيها عقب إبدالها من العين لقربها من العين– على إدغام الثاني في الأول–، والعلة هي عدم إمكانية اجتماع حاءٍ وهاءٍ أصليتين في كلمة لقربهما في المخرج، واتفاقهما في الصفات، ولولا الجهر والهمس والخفاء الذي بينهما لكانتا بلفظٍ واحدٍ[1]. والإدغام هنا هو إدغام المتقاربين، لتقارب الحرفين في المخرج والصفات، كما أن المماثلة تقدمية لتأثر الثاني بالأول، وذلك يؤدي إلى تخفيف اللفظ وتيسير عملية النطق.

القاف: ذكرنا مخرج صوت القاف سابقاً، وما يحمله من صفات ضمن ظاهرة الإبدال[2]. ولأنّ صوت القاف قويٌّ فإنّه يخف عند سكونه ويضعف، لذا يجب إدغام القاف الساكنة قبل الكاف، لقرب المخرجين، والقاف تخرج من المخرج الأول من مخارج الفم، والكاف تخرج من المخرج الثاني منها، إلّا أنّ لفظ الاستعلاء في

(1) ينظر: الرعاية، 164– 165.

(2) ينظر: ص، 52 من هذا البحث.

القاف يبقى ظاهرًا، نحو قوله تعالى: ((أَلَمْ نَخْلُقكُّم)) المرسلات- 20[1]. والإدغام في القاف الساكنة مع الكاف هو إدغام صغير للمتقاربين، وهو إدغامٌ ناقص لبقاء الاستعلاء فيه[2]. وحللنا الآية الكريمة تحليلًا مقطعيًا[3]:

"ألم نخلقْكم": / ء ـَـ / ل ـَـ م / ن ـَـ خ / ل ـُـ ك / ك ـُـ م / .

الياء: تخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم، وهي من حروف المدّ واللين، وحروف العلة، وفيها خفاءً وثقلًا[4]. وتأتي الياءُ مشدّدة متطرفة نحو قوله تعالى: ((شَقِيٌّ)) هود- 105، أو متوسطة نحو قوله عزّ وجلّ: ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ)) الفاتحة-5، ويجب بيان الياء، وبيان التشديد فيها لثقل ذلك. وإن كانت متطرفة ووقف عليها القارئ بغير روم، كان للبيان عند الوقف أحوج من الوصل فيها، لأنّ الوصل يخفى فيه المشدّد إذا كان آخرًا، لعلة اجتماع الساكنين غير المنفصلين، وفي الخفاء ذهاب حرف من التلاوة، وفي الوصل إظهار التشديد أسهل، ولا بد من التحفظ في ذلك، نحو قوله تعالى: ((مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ)) الشورى- 45. أمّا إذا كانت الياء المشدّدة سُبقت بحرفٍ مشدّدٍ فإنّ البيان أشدُّ وآكد، لئلا يشتغل اللسان بالمشدّد الأول عن الثاني، ولثقل ذلك وصعوبته، نحو قوله تعالى: ((مِن ذُرِّيَّتِهِۦ)) الأنعام-

---

([1]) ينظر: الرعاية، 172.

([2]) ينظر: م. ن، 255.

([3]) ينظر: ص52 من هذا البحث.

([4]) ينظر: الرعاية، 179.

84، وقوله تعالى: **((رِبِّيُّونَ))** آل عمران- 146[1]. وهو إدغام لا زيادة فيه، لأنّه لا خفاء فيه، ولا غنّة، ولا إطباقٍ، ولا استعلاءٍ معه[2]. وفصل مكي القول في الياء في غير هذا الكتاب، إذ أفرد لها مؤلّفًا، مشروحةً فيه مقسمةً معللةً مبينةً[3]. والتحليل المقطعي للألفاظ الكريمة هو:

"شقيٌّ": / ش ـَ / ق ـِ ي/ ي ـُ ن / .

"إيّاك": / ء ـِ ي / ي ـَ / ك ـَ / .

الراء: صوتٌ قويٌّ لأنّه مجهور وفيه تكرير، وهو منحرف لأنّه يخرج من مخرج النون، وهو المخرج السابع من مخارج الفم غير أنّها أدخل إلى ظهر اللسان قليلًا، وينحرف إلى مخرج اللام لأنّه مؤاخٍ لهما، ولأنّه انحرف عن الرخاوة إلى الشّدّة. لكنّه يجري معه النفس، لانحرافه إلى اللام، وللتكرير الذي فيه، فذلك قدر الرخاوة التي فيه. وهو صوتٌ اتسعت فيه العرب، فأُخرج في اللفظ مرةً مرققًا، ومرةً أخرى مفخمًا لانفراده بالتكرير دون سائر الحروف. ويظهر تكريره في التشديد كثيرًا، نحو: "كرّةً" و "مرّةً"[4]. وهذا نوعٌ من الإدغام فيه زيادةٌ مع الإدغام، فيجب التحفظ في التشديد وإخفاء التكرير، فتشدد تشديدًا بالغًا، لأنّ إخفاء التكرير زيادة في التشديد،

([1]) ينظر: م. ن، 179- 180.

([2]) ينظر: م. ن، 255.

([3]) ينظر: م. ن، 180.

([4]) ينظر: الرعاية،195- 196.

نحو قوله تعالى: ((فَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ)) البقرة- 167، وقوله تعالى: ((لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ)) البقرة- 136[1]. وإذا أردنا تحليلها مقطعيًا فيكون:

"تتبرّأ": / ن ـَ / ت ـَ / ب ـَ ر / ر ـَ/ ء ـُ / .

"تفرّق": / ن ـُ / ف ـَ ر / ر ـِ / ق ـُ / .

وكذلك إن وقع حرفٌ مشدّدٌ بعد الراء المشدّدة، وجب إظهار التشديد في الراء وإخفاء التكرير، ويشدد الحرف التالي لها تشديدًا بالغًا، والراء أبين تشديدًا منه في قوة النظر والبحث، لأجل إخفاء التكرير، من ذلك قول الله عزّ وجلّ في محكم كتابه: ((ذُرِّيَّةٌ)) آل عمران- 34، وقوله تعالى: ((وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ)) المائدة- 44، فالراء أكثر بيانًا في التشديد من الياء والباء[2]، وفي هذا "زيادة في الإدغام، وزيادة في التشديد"[3]. وبالتالي يؤدي هذا الإدغام إلى التخفيف في النطق، ليعمل اللسان عملًا واحدًا.

أمّا إذا كان الحرف المشدّد الواقع بعد الراء المشدّدة فيه غنّة ظاهرة، فعند تشديد الراء تشديدًا بالغًا، وإخفاء التكرير، يتمكن الراء من التشديد أكثر، ثم يُشدّد الحرف التالي للراء تشديدًا متوسطًا دون تشديد الراء، لأجل ظهور الغنّة، وهو إدغام

([1]) م. ن، 196، و 256.

([2]) ينظر: الرعاية ، 256.

([3]) م. ن، 255.

ناقص غير مستكمل التشديد، نحو قوله تعالى: **((بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ))** الحج- 72، فإنّ الراء المشدّدة التقت بحرفٍ مشدّدٍ بعدها وهو الميم المشدّدة المدغمة من نون التنوين الساكنة والميم من حرف الجر (من) فأصبح الميم حرفًا مشدّدًا بغنّةٍ وقع بعد الراء، وكذلك بيان التشديد في الراء المشدّدة الواقعة بعد ألف فهو أبين في قوة النظر من غيرها إذا وقع بعد ألف، فقوله تعالى: **((لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا))** البقرة- 233، أبين في التشديد ممّا في قوله تعالى: **((ٱلصَّآخَّةُ))** عبس- 33، لأجل إخفاء التكرير[1]، وعلة ذلك لأنّ "الرّاء حصل فيها ضربان يخالفان الإظهار، وهما الإدغام والإخفاء. و"دابّة" و"صاخّة" إنّما فيهما ضربٌ واحدٌ يخالف الإظهار وهو الإدغام لا غير"[2].

الـزاي: صوتٌ مجهورٌ فهو صوتٌ قويٌّ، فضلًا عن الصفير الذي فيه، ومخرجه التاسع من مخارج الفم، ولا تندغمُ الزاي في غير الزاي، وقد حذرّ مكي من إبدالها وإخفائها، وأمثلة إدغام الزاي بأختها الزاي كثيرة منها، قوله تعالى: **((فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٍ))** يس- 14، فالزاي المشدّدة هي عبارة عن زاي ساكنة مدغمة بزاي متحركة (زْ + زَ = زَّ)، وهو ممّا يسهّل النطق وييسره، يؤدي إلى الاقتصاد بالمجهود العضلي المبذول أثنا هذه العملية، ونبه مكي إلى وجوب بيان الزاي إن تكررت،

([1]) ينظر: م. ن، 256- 257.

([2]) الرعاية، 257.

وعلله بثقل التكرير، فيجب بيانها[1].

الباء: صوتٌ قويٌّ لما فيه من الجهر والشّدّة، ومخرجه هو الثاني عشر من مخارج الفم، ممّا بين الشفتين مع تلاصقهما، وهو مؤاخٍ لصوت الميم، لأنّها يشتركان في المخرج، ومشتركان في صفتي الجهر والشّدّة، إلّا أنّ الميم فيها غنّة، وأبدلت العرب بينهما لتشابههما وتقاربهما[2].

تُدغم الباء إذا تكررت وكانت الأولى ساكنة، ويكون تشديدها بالغ، منها قوله تعالى:**((وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا))** الحجرات-12، و**((وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب * بِسْمِ ٱللَّهِ))** الشرح- 8[3]، فإدغام الباء من كلمة (فارغب) واجب مع باء البسملة في سورة التين حين الوصل، وهو إدغام كامل لانقص فيه ولا زيادة لتماثل الحرفين تماثلًا تامًا، وأولهما ساكن والآخر متحرك. والتحليل المقطعي يكون:

"يغتب بعضكم": / ي ـَ غ / ت ـَ ب / ب ـَ ع / ض ـُ / ك ـُ م / .

"فارغب* بسم": / ف ـَ ر / غ ـَ ب / ب ـِ س / م ـِ / .

سكون الباء ووقوعها نهاية المقطع الصوتي، ممّا خفف الصوت، ووجب الإدغام لتماثل الصوتين وسكون أولهما، وهو إدغام كامل مستكمل التشديد، وبهذا

([1]) ينظر: م. ن، 209.

([2]) ينظر: م. ن، 229.

([3]) ينظر: الرعاية، 230.

يعمل اللسان عملًا واحدًا، ولا يكرر الصوت الذي يثقل النطق لتكريره.

أمّا إذا تكررت الباء وهي متحركة، فإنّ الإدغام جائز فيها بعد إسقاط حركة الباء الأولى، إلّا أنّ مكيًا يحذر من ذلك، ويوجب التحفظ بإظهارها، خوف الإدغام لقرب اللفظ من ذلك، لصعوبة التكرير، نحو قوله تعالى: **((لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ))** البقرة: 20، و **((وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِۚ))** البقرة: 175[1].

الواو: صوت مجهور، يخرج من المخرج الثاني عشر من بين الشفتين، وإذا كانت ساكنة ومسبوقة بضم يكون فيها مدٌّ ولينٌ، وأمّا إذا سكنت وسُبقت بفتحٍ يكون فيها لين، ولا تُسبق بكسرٍ وهي ساكنة إطلاقًا، ويكون فيها ثقل إذا تحركت، وخفاء إذا سكنت، لأنّها تخرج من بين الشفتين[2].

الحال في الواو نفسها في بقية الأصوات، حيث يُدغم الصوت الساكن بأخيه المكرر المتحرك، وهو إدغام واجب لاجتماع المثلين، "فلا بدّ من الإدغام في كل مثلين التقيا والأول ساكن، إلّا في حروف المدّ واللين"[3]، وتُدغم الواو الأولى الساكنة مع الواو الثانية المتحركة، وهو إدغام منفصل في كلمتين، نحو قوله تعالى: **((عَصَواْ وَّكَانُواْ))** البقرة- 61، و **((ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْۚ))** المائدة- 93،

([1]) ينظر: م. ن، 230.

([2]) ينظر: الرعاية، 235.

([3]) م. ن، 264.

وإذا كان قبل الواو الساكنة واوٌ أخرى، فبيان الإدغام والتشديد آكد لاجتماع الأمثال الثِّقال والإدغام، نحو قوله تعالى: **((ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ))** الأنفال– 72، وهو إدغام كامل التشديد لا نقص فيه ولا زيادة[1]. والتحليل المقطعي يكون:

"عصوا وكانوا": / ع ـَ / ص ـَ و / و ـَ / ك ـَ / ن ـُ / .

أمّا "إذا تكررت الواو بإدغام وتشديد وجب بيان ذلك لاجتماع التشديد، والتكرير، والاستثقال. وذلك نحو: **((يُعَرَضُونَ عَلَيَهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا))**[2]، و **((عَدُوًّا لَّكُمۡ))**[3]– إذا وصلت كلامك في ذلك–، فالواو الأولى في هذا، أشدُّ تشديدًا من الثانية، لأنّ الثانية قد أبقيتَ فيها عند الإدغام لفظ الغنّة، فلم يندغم الحرف كله، وهو التنوين من "عدوٍّ"، و"غدوًّا"، فالواو من "عدوٍّ"، و"غدوًّا"، لا غنّة فيهما، إنّما أصلهما واوان، فلذلك يمكن التشديد فيهما أكثر من الثانية. إذ الثانية لم يتمكن الإدغام فيها"[4].

أمّا إذا تكررت الواو بغير تشديد مع ضم الأولى، وسكون الثانية فإن الإدغام يمتنع، ويجب إظهارهما لثقل الواوين، ولثقل الضمة والتكرير، نحو قوله تعالى: **((يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم))** آل عمران– 78، و**((هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ))** النحل– 75... الخ، كل هذا

([1]) ينظر، م. ن، 236– 237.

([2]) غافر، 46.

([3]) البقرة، 36.

([4]) الرعاية، 237.

يجب التحفظ ببيانه لثقله ولئلا يهمز، كذلك إذا تكررت الواو مخففة غير مشددة ومتحركة سواء من كلمة أو كلمتين فبيانهما واجب، لثقل ذلك على اللسان، ولئلا يدخلهما خلل، نحو قوله تعالى: **((وَوُفِّيَتۡ))** آل عمران- 25، و **((إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ))** الأنعام- 59، وشبهه كثير[1]. ويؤكد مكي أنّ "الواو التي قبلها حركة أحوج إلى البيان من التي قبلها ساكن، لأنّ التحفظ ببيان الواوين لازم وواجب، ويجب أن لا يُتعسف بلفظ الضمة على الواو ولا يُنبر وأن يُلفظ بها لفظاً سهلاً"[2]، لأنّ التعسف في لفظ أي صوت يثقله على اللسان، ويؤدي إلى صعوبة في عملية النطق على العكس من المتوخى من هذا القانون، وهو إرادة الخفّة في عملية النطق وتسهيلها.

ويحذر مكي كذلك من إدغام الواو أو خفائها عند تكررها والأولى ساكنة مسبوقة بضمة وبيانها واجب، والعلة نفسها وهي اجتماع المثلين والأول ساكن في غير حروف المدّ واللين، لم يكن بدٌّ من الإدغام. فيجب أن يُبين ما لا يجوز فيه الإدغام نحو قوله تعالى: **((ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ))** البقرة- 25، و **((ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ))** آل عمران- 200 [3]، ويؤكد مكي على عدم إدغام واو المد في مثيلتها على الرغم من إدغام المثلين إن كان الأول ساكن، ووجوب بيانها، وهو

([1]) ينظر: م. ن، 237- 238.

([2]) الرعاية، 238.

([3]) ينظر: م. ن، 239.

كثير، ويقاس عليه ما شاكله وهو الأصل فيه[1].

3-الإمالـة: ورد فـي معجـم المقـاييس أن المـراد مـن الميـل لغـةً هـو أنّ: "الميم والياء واللام كلمة صحيحة تدل على انحرافٍ في الشيء فمَيَلٌ. يُقال مال يميل ميلًا"[2] وجاء في الصحاح أنّ معنى الميل والميلان هو أن "يقال: مالَ الشيء يميل ممالا وموميلا، مثل معاب ومعيب، في الاسم والمصدر. ومالَ عن الحقِّ، ومالَ عليه في الظُلْم. وأمالَ الشيء فمال"[3]، أمّا في الاصطلاح فإنّ المراد بـ"الإمالة: أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة"[4].

وتطرق مكي لحروف الإمالة الثلاثة وهي: (الألف، والراء، وهاء التأنيث)، وعلل تسميتها بحروف الإمالة، لأنّ العرب لا تميل في الكلام إلّا فيها، ثم استدرك وقال إنّ الألف وهاء التأنيث لا نتمكن من إمالتهما إن لم نُمل الحرف الذي قبلهما. أمّا الهاء لا تُمال إلّا في حالة الوقف، والألف والراء يمالان في الوصل والوقف، وذكر أنّ الإمالة هي ميل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، ولأجل الإمالة

([1]) ينظر: م. ن، 239.

([2]) مقاييس اللغة، 5/ 290.

([3]) المحكم، 5/ 1822.

([4]) التعريفات، 37.

بالراء لا بدّ من إمالة ما قبلها، وإذا كان ما قبلها ألفًا فيجب إمالة ما قبله[1]، معللًا "لأنّ الألف لا تصل إلى إمالتها إلّا بإمالة ما قبلها"[2].

وذكر مكي الألف الممالة ضمن باب الحروف التي زادتها العرب على التسعة والعشرين حرفًا المشهورة، بقوله: "الألف الممالة: التي هي ألف بين الألف والياء، لا هي ألف خالصة، ولا ياء خالصة، إنّما هي ألف قريبة من لفظ الياء، لعللٍ أوجبت ذلك"[3].

أمّا سيبويه فقد افتتح باب ما تمال فيه الألفات بقوله: " فالألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور. وذلك قولك: عابدٌ، وعالمٌ ومساجد... وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر، فجعلوها بين الزاي والصاد... وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك. فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها"[4]. وعرّف المبرد الإمالة قائلًا: "وهو أن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلّا لعلة تدعو إليه"[5]. ووافقه ابن جني

([1]) ينظر: الرعاية، 129. و معجم علوم القرآن، 49.

([2]) الرعاية، 130.

([3]) م. ن، 108.

([4]) الكتاب، 4/ 117.

([5]) المقتضب، 3/ 42.

قائلًا: "الإمالة إنما وقعت في الكلام ليتقارب الصوتان، وذلك أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة لتميل الألف نحو الياء"[1]، وكذلك ابن يعيش بقوله في تعريف الإمالة: "عدولٌ بالألف عن استوائه، وجنوحٌ به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخَّمة، وبين مخرج الياء"[2]، وابن يعيش في تعريفه هذا أراد "توضيح مراد سيبويه، بان اللسان سوف تتجاذبه عمليتان هما: عملية الصعود الى الاعلى وذلك في حالة الالف، وعملية النزول الى الاسفل في حالة الياء والكسرة، فحاول الناطقون بهذه الطريقة ان يوجدوا عملية النطق، وذلك بجعل اللسان يستقر على عملية واحدة، فلجأوا الى امالة الالف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة"[3]. فالإمالة ظاهرة صوتية، وهي على أربعة أنواع إلا إنّ أشهرها إمالة الفتحة إلى الكسرة والألف إلى الياء، وهي المراد بها في كتب القراءات[4]، وغايتها تسهيل عملية النطق والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول، وليعمل اللسان عملًا واحدًا، وهذا ما ذكره سيبويه بقوله: "إنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعةً واحدة"[5].

4-الإتباع: ورد في المقاييس أنّ الإتباع في اللغة هو من "(تَبِعَ) التاء

([1]) سر الصناعة، 2/ 431.

([2]) شرح المفصل، 5/ 188.

([3]) منهج الدرس الصوتي، 174.

([4]) ينظر: في اللهجات العربية، 66.

([5]) الكتاب، 4/ 117.

والباء والعين أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيء، وهو التلو والقفو. ويقال تبعت فلانًا إذا تلوته واتَّبَعته. وأتْبَعته إذا لحقته. والأصل واحد"[1]، وجاء في اللسان: "تَبِعَ الشيء تَبَعًا وتَباعًا في الأفعال وتَبِعْتُ الشيء تبوعًا: سِرْت في إثره"[2].

أمّا في الاصطلاح فيُعرّف بأنّه هو "تتبع الكلمةُ الكلمةَ عَلَى وزنها أَوْ روِيّا إشباعًا وتأكيدًا"[3].

واهتم علماء اللغة القدماء بظاهرة الإتباع، وأشاروا إليها في مصنفاتهم[4]. وكذلك المحدثون بحثوا في ظاهرة الإتباع وسُميت بمسميات مختلفة[5]. وللإتباع أنواع ثلاثة، أولها إتباع الكلمة الكلمة وهو ما يُسمى بالإتباع والمزاوجة أو الإتباع اللفظي، وثانيها إتباع الحركة الحركة لغير الإعراب، أمّا النوع الثالث فهو إتباع الحركات الإعرابية في التوابع نحو: (التوكيد، والبدل، والعطف... الخ)[6]. وما يهمنا هو الإتباع الحركي لغير الإعراب إذ إنّه "من الظواهر الصوتية التي تميل لها القبائل البدوية لأنّه يحقق لها السهولة في النطق ويوفر لها المجهود في هذا التقريب

([1]) مقاييس اللغة، 1/ 362.

([2]) اللسان، 8/ 27.

([3]) الصاحبي في فقه اللغة، 209.

([4]) ينظر: الكتاب، 4/ 109. والمقتضب، 2/ 189. والخصائص، 1/ 366، 2/ 143، 2/ 145.

([5]) ينظر: الأصوات اللغوية، 163، وفي اللهجات العربية، 86، وأسس علم اللغة، 232، ومسارات الدرس الصوتي، 96.

([6]) ينظر: ظاهرة الإتباع في اللغة العربية (أطروحة) 26- 27.

والانسجام والتوافق بأن يعمل اللسان فيهما عملًا واحدًا"[1]. ولم يتطرق مكي إلى الإتباع في كتاب الرعاية لأنّه كتاب اتفاق ودراية لا كتاب اختلاف ورواية[2]، لكنّه طرقه في مصنفاته الأخرى مثل الكشف[3]. والإتباع الحركي أو المدي ليس إلّا ظاهرة صوتية في لهجات القبائل العربية والقراءات القرآنية، لا في الكتاب العزيز.

ثانياً/ المخالفة: وهي "عكس المماثلة، لأنّها تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين. وهي ظاهرة تحدث بصورة أقل من حدوث المماثلة، وإن كانت ضرورية لتحقيق التوازن، وتقليل فاعلية عامل المماثلة"[4]، إذن هي تغيير حاصل في أحد صوتين متماثلين كل المماثلة إلى صوت لين طويل، –هو الغالب– أو إلى أحد الأصوات المشابهة لها، وذلك لاحتياج الصوتين المتماثلين إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة، ولطلب السهولة والتيسير بقلب أحد هذين الصوتين[5]، وأطلق مصطلح المغايرة[6] أيضًا على المخالفة، وعرف علماء العربية

([1]) الإتباع الحركي في القراءات القرآنية (بحث)، 678.

([2]) ينظر: الرعاية، 154، و 202، و 226، و 231.

([3]) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 2/ 316، و 2/ 481.

([4]) دراسة الصوت اللغوي، 384. وينظر: معجم علم الأصوات، 158، علم الأصوات، النوري، 421، ودراسات صوتية، 190.

([5]) ينظر: الأصوات اللغوية، 194.

([6]) مدخل إلى علم اللغة، 158.

القدماء ظاهرة المخالفة، فقد أشار إليها سيبويه في باب سمّاه (باب ما شذّ فأبدل مكان اللام لكراهية التضعيف وليس بمطرد)، وضرب له أمثلة كـ (تسريت وتظنيت وتقصيت وأمليت)[1]، وذكروا لها عدّة مسميات، منها: (كراهية التضعيف)[2]، و(التضعيف المستثقل)[3]، و(استثقال التضعيف)[4]، و(كراهية توالي الأمثال)[5] ونبحث في المخالفة ضمن قانون الثّقل والخفّة ابتداءً بـ:

1-ظاهرة الإبدال: كما تقدم فإنّ ظاهرة الإبدال تشمل الأصوات للمناسبة والقرب بينها، ولم يعرض مكي للإبدال في المخالفة إلّا في لفظة اعتدنا وفقًا لمن قال أنّ الأصل فيها أعددنا. وسنبحث هذه اللفظة في الفصل الثاني (قانون القوة والضعف) بإذنه تعالى.

2-ظاهرة الإعلال: "الإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه، فأنواعه ثلاثة: القلب والحذف والإسكان"[6]، وأشار مكي إلى ظاهرة الإعلال في معرض حديثة عن حروف العلة ذاكرًا إياها، "وهي أربعة: "الهمزة" و"حروف المد الثلاثة..."، وإنّما سُميت بحروف العلة، لأنّ التغيير والعلة والانقلاب

([1]) ينظر: الكتاب، 4/ 424.

([2]) م. ن.

([3]) المقتضب، 1/ 246.

([4]) الخصائص، 1/ 256.

([5]) شرح ابن عقيل، 2/ 316.

([6]) التعريفات، 31. شذا العرف، 160.

لا يكون في جميع كلام العرب إلّا في أحدها، تعتل "الياء" و"الواو" فتنقلبان "الفًا" مرةً و"همزة" مرةً، نحو: كال، وقال، وسِقاء، ودعاء. وتنقلب الهمزة "ياءً" مرةً، و"واوًا" مرة، و"ألفًا" مرةً فتقول: راس وبوس، وبير"[1]، وذكر أنّ الألف "لا تقع أصلية إلا منقلبة عن غيرها من واوٍ نحو: "قال"، أو ياءٍ نحو: "كال"، أو همزةٍ، نحو "سال""[2] ونبدأ كما هو الحال في الإبدال وفقًا لترتيب المصنف بحسب ترتيب المخارج ابتداءً بـ:

الهمزة: صوت شديد مجهور مُستثقلٌ عند العرب، وتُغيره كثيرًا، ولا صورة ثابتة له في الخط، ويخرج من أول مخارج الحلق من آخر الحلق، ممّا يلي الصدر[3]، وفيه "خفاءً يسيرًا"[4]، و يقول سيبويه في حالات الهمزة: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل"[5]، ووافقه مكي[6]، وأكد على وجوب معرفة أحوالها وطباعها المتغيرة، فيتوسط اللفظ بها، ولا يتعسف في شدة إخراجها، بل يُخرجها بلطافة ورفق[7].

فالهمزة الساكنة إذا كانت مسبوقة بحركة فإنّها تُبدَلُ بحرف مدٍ مناسبٍ لتلك

([1]) الرعاية، 128.
([2]) م. ن، 161.
([3]) ينظر: الرعاية، 145.
([4]) م. ن، 128. الكتاب، 3/ 542.
([5]) الكتاب، 3/ 541.
([6]) ينظر: الرعاية، 133.
([7]) ينظر: م. ن، 145.

الحركة، وأقرّ مكي بذلك في قوله: "إنما استعير لها صورة الألف والياء والواو، دون صورة غيرها من الحروف، لأنّ الهمزة مؤاخية لهنّ، إذ يُبدَلْن منها في كثير من الكلام، تقول: رَأْس وبؤْس وبِئْر. فإذا خففت الهمزة، أبدلت منها حرفًا من جنس الحركة التي قبلها، تُبْدِل أبدًا في الساكنة مع الفتح ألفًا، ومع الضم واوًا، ومع الكسر ياءً، فتقول: راس، وبوس، وبير"[1].

والمخالفة تنص على قلب الحرف المكرر، وهذا ما أكده سيبويه من ضرورة قلب الهمزة إذا تكررت لأن الهمزة في الأصل صوت ثقيل وإن تكرر، تكرر الثقل، فكان لا بد من قلبها لتسهيل عملية النطق قائلًا: "اعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف. وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجري في الكلام ولا تلزق بهمزتها همزةٌ، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل، فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوها في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلتهما في كلمتين"[2]. ويؤكد كلامه في موضعٍ آخر فيقول: "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة...ومنهم من يحقِّق

([1]) الرعاية، 96. وينظر: 128. وفي اللهجات العربية، 70.

([2]) الكتاب، 3/ 552.

الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب"[1].

وممّا ذكره مكي من المخالفة في صوت الهمزة أنّه إذا جاءت همزتان متتاليتان في كلمة واحدة أو في كلمتين، فيجب أن تلفظ الهمزة الثانية مخففة، أي بين الهمزة والحرف الذي يجيء بها، فإن كانت الهمزة مضمومة، لُفظت بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة، وكذا الحال مع الهمزة المكسورة فإنّها تُلفظ بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، سواء كان ذلك من كلمة واحدة أم من كلمتين، كما في الأمثلة القرآنية الآتية: **((قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم))** آل عمران- 15، **((جَآءَ أُمَّةٞ))** المؤمنون- 44[2]. وفي التحليل المقطعي لا يظهر التغير في صوت الهمزة لأنّه تغييراً في اللفظ ولا يمكن رسمه في الكتابة الصوتية، بمعنى يبقى رسم صوت الهمزة مع صوت الضمة واضحاً كما نراه:

"أؤنبئكم": / ء ـَ / ء ـُ / ن ـَ ب / ب ـِ / ء ـُ / ك ـُ م / .

ولأنّ مخرج الهمزة بعيد، ويصعب اللفظ به لخروجه من الصدر كالتهوع، وسماه مكي بالحرف المهتوف لشدته وقوته[3]، لذا يخفف في اللفظ عند تكراره بين الهمزة والصوت المجانس لحركتها، لثقل الهمزة، ولا سيما إن تكررت فإنّ الثقل

([1]) م. ن، 3/ 549.

([2]) ينظر: الرعاية، 147.

([3]) ينظر م. ن، 145.

يتكرر، وفي ذلك صعوبة وتكلف على اللسان.

أمّا إذا كانت مفتوحة وسُبقت بهمزة مضمومة فإنّها تقلب لواوٍ خالصةٍ ، حيث قال : "فإن كانت الهمزة المفتوحة لُيِّنت بأن أُبدِل منها حرفٌ غيرها، لُفظت بالحرف الذي هو بدل من الهمزة خالصًا لا يشوبه غيرُها، نحو الهمزة الثانية في قوله تعالى: **((ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ))**[1] و **((وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي))**[2] تلفظ بهما وشبههما في موضع الهمزة الثانية، بواوٍ خالصةٍ مفتوحةٍ، فيصير لفظك بقوله تعالى : (السفهاءُ أَلا) بمنزلة لفظك بقوله –عزَّ وجل– "ألا إنّهم همُ السفهاءُ ولكن"[3]الأول أصله: همزتان، والثاني: أصله همزة و واوٌ مفتوحةٌ واللفظ واحد"[4]. أو إذا كانت الهمزة الأولى مكسورة و والثانية مفتوحة فإنّها تُبدل بياءٍ خالصة وهو ما ذكره في قوله :" وكذلك إذا كانت الأولى من الهمزتين مكسورةً، والثانية مفتوحةً، فإنّك تُبدلُ من الهمزة المفتوحة ياءً خالصةً إذا قرأت بالتخفيف، نحو: **((من الشهداءِينْ تَضِلَّ))**[5]، **((بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ ينتقولوا))**[6]وشبهه تلفظ بها كما ترى في الخط بياء مفتوحة محضة"[7]. وفي التحليل

([1]) البقرة، 13.

([2]) هود، 44.

([3]) البقرة، 13.

([4]) الرعاية، 148.

([5]) البقرة، 282. والأصل فيها: **"من الشهداءِ أَنْ تضلّ"**.

([6]) الأعراف، 28، والأصل فيها: **"بالفحشاءِ أَ تقولون"**.

([7]) الرعاية، 148.

المقطعي يظهر التغير لأنّها تقلب إلى واوٍ أو ياءٍ محضة، ويكون:

"السفهاءُ أَلا": / ء ـَ ل/ س ـُ / ف ـَ / هـ ـَ / ء ـُ / و ـَ / ل ـَ / .

"الشهداءِ أَنْ": / ء ـَ ل/ ش ـُ / هـ ـَ / د ـَ / ء ـِ / ي ـَ ن / .

والأصل فيهما:

"السفهاءُ أَلا": / ء ـَ ل/ س ـُ / ف ـَ / هـ ـَ / ء ـُ / ء ـَ / ل ـَ / .

"الشهداءِ أَنْ": / ء ـَ ل/ ش ـُ / هـ ـَ / د ـَ / ء ـِ / ء ـَ ن / .

وفـي قلـب الهمـزة الثانيـة صـوتًا مجانسًـا لحركـة الهمـزة الأولـى يحـدث التجانس الصوتي، ممّا يؤدي إلى سهولة النطق وتيسره، لأنّ الانتقال من ضمٍ إلى كسرٍ أو إلى فتحٍ في الحركات المتوالية فيه ثقل على اللسان وصعوبة وتكلف[1].

أمّا إذا كانت الهمزة مكسورة وسُبقت بهمزة مضمومة، جاز فيها وجهان، فيقول مكي: "إن شئت نحوت بالثانية إذا لينتها نحو الياء على حكم حركتها، وإن شئت نحو الواو، على حكم حركة ما قبلها، نحو: **((مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ))**[2]، **((وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ))**[3]، وشبهه. فإن كان القارئ يُحقّق الهمزتين في ذلك كلّه حقّقهما في لينٍ ورفقٍ"[4]. وفي هذا سهولة وتيسير للنطق، وتخفيف على اللسان.

([1]) ينظر: في اللهجات العربية، 86.

([2]) يونس، 25.

([3]) البقرة، 282.

([4]) الرعاية، 148.

ويعود مكي ليؤكد بأنّ الهمزة إذا جاءت ساكنة وسُبقت بمتحرك، قلبت حرف يناسب تلك الحركة، حيث ذكر ذلك في قوله: "إذا كان في الكلمة همزتان ملينتان قبلهما همزة محقّقة، وجب على القارئ أن يتحفظ باللفظ بذلك، فيأتي بالمحقّقة بلفظٍ سهلٍ غير متعسفٍ، ثم بالملينة الأولى بين الهمزة المفتوحة والألف، ويُبْدِلُ من الملينة الثانية ألفًا فيُشبع المدّ لذلك ويطوله... نحو قوله: **((ءَامَنتُم بِهِۦ))**[1]،... **((ءَالِهَتِنَا))**[2]"[3]، أي أنّه إذا "كانت الهمزة الأولى متحركة، والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى، نحو: آمنت أؤمِنُ إيمانًا، والأصل أأمَنْت أؤْمِن إئمانًا"[4]. "وكذلك إن وقع اجتماع ثلاث همزاتٍ من كلمتين، نحو: **((جَآءَ ءَالَ لُوطٍ))**[5]... مثله، فان كان ممّن يحقق الهمزتين حقق الأولى والثانية في لطفٍ ورفقٍ، واتى بعد ذلك ألفًا عوضًا من الهمزة الثالثة الساكنة"[6]. فعند اجتماع همزتين في الكلمة، وتكون الأولى متحركة ، والثانية ساكنة، فلا بُدّ من قلب الثانية حرف مد مجانس للحركة السابقة للهمزة نحو: آدم وآمن... الخ، وتكون في التحليل المقطعي كالآتي:

([1]) الأعراف، 76.

([2]) هود، 53.

([3]) الرعاية، 149.

([4]) شذا العرف، 166.

([5]) الحجر، 61.

([6]) الرعاية، 149.

"آمنتم": / ء ـَ / م ـَ ن / ت ـُ م / .

وممّا جاء في الرعاية أيضًا من إعلال الهمزة قول مكي في أصل الهمزة الثانية من كلمة (أَئِمَّةً) السكون: " لأنّه جمع إمام، على أَفْعِلَة، وأصله: أَأْمِمَة، ثم أُعِلّ بالإدغام"[1]، وهذا ما شرحه أبو علي الفارسي بقوله: "وأما قولهم: (أيمة)، فهو في الأصل أفعِلَةٌ، وواحدها إمامٌ، فإذا جمعته على أفعلةٍ ففيه همزةٌ، هي فاء الفعل، وتزيد عليها همزة أفعلة الزائدة، فتجتمع همزتان، واجتماع الهمزتين في كلمة لا يستعمل تحقيقهما، ولا تخلو الهمزة التي هي فاء الفعل في (أيمة) من أن تكون الحركة نُقِلَت إليها بعد أن كانت ساكنة... لأنّ الهمزتين لمّا لم تجتمعا في كلمة واحدة لزم الثانية منهما البدل. وإذا لزم الثانية البدل كان بمنزلة ما لم يزل حرف لين، يدلّك على ذلك قولهم: أوادم، ونحو ذلك: جاء، في قول عامة النحويّين"[2]. وعند التحليل تكون:

"أَئِمَّةً": / ء ـَ / ء ـِ م / م ـَ / ت ـَ ن / .

والأصل فيها: أَأْمِمة وتحليلها يكون:

أَ أْمِمَةً: / ء ـَ ء / م ـِ / م ـَ / ت ـَ ن/ .

وتُقلب الهمزة ياءً (وتشترك معها الواو)، وذلك في بابين فقط احدهما: باب

([1]) الرعاية، 150.

([2]) الحجة، 2/ 312.

الجمع على زنة (مفاعيل)، ولها أربعة مواضع[1]، والثاني: "باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة، والتي تُعلّ هي الثانية لأن الثقل لا يحصل إلّا بها، فلا تخلو الهمزتان: إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين. فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى"[2]. فما حدث لكلمة (أئمة) إعلال بالقلب، فقد قُلبت الهمزة الثانية ألفًا وصارت (أَأْمِمَة) بعد أن نقلوا الحركة إليها من الميم التالية لها (أي أُعلت بالإسكان)، فسكنت الميم وأُدغمت بما بعدها، ثم أُبدل من الألف ياءً خالصة.

ويعود مكي ليؤكد كلامه ليُوجب على القارئ المجود الانتباه والتفريق بين الهمزة الثانية من (أئِمة)، والهمزة الثانية من (أئِفكًا)، فيأتي بالأولى بياءٍ خالصةٍ، على أن يأتي بالثانية بين الهمزة المكسورةِ والياء الساكنة[3]. والفرق بين الكلمتين لفظًا لا في الكتابةِ الصوتيةِ.

الياء: صوت ثقيل، وإذا تحرك كان أثقل[4]، ويخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم، وهو من أصوات المد واللين، وكذلك من أصوات العلة، وفيه خفاء

([1]) ينظر: شذا العرف، 164.

([2]) شذا العرف، 166.

([3]) ينظر: الرعاية، 150.

([4]) ينظر: م. ن، 235.

أيضًا[1] ، والياء إذا تحركت بكسرٍ وسُبقت بفتح، أو تحركت بفتحٍ وسُبقت بكسر، لزم تخفيف حركتها ، وتسهيل اللفظ بها لئلا يشوبها شيء من التشديد أو النبر، أو يسارع اللسان إلى لفظ همزة في موضعها، نحو قوله تعالى: **((لَّا شِيَةَ فِيهَآ))** البقرة: 71، وقوله عزّ وجلّ: **((وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ))** الحاقة: 15[2]. وأمّا إذا كانت الياء مكسورة وتلتها ياءٌ ساكنةٌ، كان من الواجب تخفيف كسرة الياء من غير تعسفٍ أو نبرٍ، ويسهّل اللفظ بها، نحو قوله تعالى: **((أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ))** ق- 15، وكذلك تخففُ كسرة الياء إذا تلاها حرفٌ ساكنٌ غير الياء، ويسهّل اللفظ بها، نحو قوله تعالى: **((طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ))** هود- 114، وقوله: **((يُصۡحِبَنِي ٱلسِّجۡنِ))** يوسف- 39. وأمّا الياء المكسورة الساكن ما قبلها فإنّها في اللفظ أيسر وأقرب من أن لا يدخلها الخلل حيث وقعت الياء مكسورةً[3]. فيجب تخفيف الياء في هذه الحالات لتجنب التشديد والنبر فيها وهو ما يثقل على اللسان، ويكون هناك تكلف في عملية النطق، وبذل مجهود عضلي أكبر فيها. ولا يظهر التخفيف في التحليل المقطعي، لكنّ أثره يظهر صوتيًا لا في الرسم والتشكيل الصوتي.

الواو: صوتٌ مجهورٌ، ويخرج من المخرج الثاني عشر من مخارج الفم من

([1]) ينظر: م. ن، 179.

([2]) ينظر: الرعاية، 181.

([3]) ينظر: م. ن، 181- 182.

بين الشفتين، ويكون فيها مدٌّ ولينٌ عند سكونها، وضم ما قبلها، ولينٌ أيضًا عند سكونها وفتح ما قبلها، ولا تُسبق بكسرٍ وهي ساكنةً أبدًا، ويكون فيها ثقل عند تحركها، وخفاء عند سكونها[1].

تُعلُّ الواو فتُقلب ألفًا مرة، وتُقلب ياءً مرة، وتُقلب همزة أخرى[2]، وذكر مكي أنّ لفظة ماء حدث فيها إعلال بعد إبدال هائها همزة[3]، وما حصل أنّ الواو أُعلت بالقلب ألفًا، لحركتها وانفتاح ما قبلها[4]، والأصل فيها مَوَهٌ ، وجمعها أَمْواهٌ[5].

وكذلك ذكر أنّ الألف في قال واوٌ في الأصل، وقلبت ألف بعد أن نقلت حركتها إلى فاء الفعل (القاف)، ولأنّ الألف لا تكون إلّا منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ أو همزة[6]، فالأصل فيها (قوَلَ)، وبعد أن أسقطت حركة الفاء نُقلت إليها حركة العين (الواو)، ثم قُلبت عين الفعل الف، وهي القاعدة الأولى للإعلال بالنقل، لأنّ عين الفعل حرف علة.

ممّا سبق نلحظ أن مكيًا عرض قانون الخفّة والثّقل بكل ظواهره، وعالجها بدقة وحرص شديدين– وفقًا لما ورد في القرآن الكريم لأنّ كتاب الرعاية هو كتاب

([1]) ينظر م. ن، 235.
([2]) ينظر: الرعاية، 128.
([3]) ينظر: م. ن، 155.
([4]) ينظر: شذا العرف، 171.
([5]) ينظر: اللسان، 1/ 352.
([6]) الرعاية، 161.

دراية لا كتاب رواية– وهذا ما نلحظه في تكراره المعلومات، وتوكيده لها، وعلى الرغم من اختصار بعض الموضوعات لعلة طرقه لها في مصنفاته الأخرى، وعلى الرغم من عدم استعماله لمصطلح (القانون)، إلّا أنّه ذكر في أكثر من موضع أنّ ما أشار إليه أو بحثه مفصلًا هو مقياس الكتاب العزيز، والكلام العربي، ويقاس على ما ذكر ما لم يذكر، ووضح كيفية النطق الصحيح والمثالي، وعالج الظواهر السلبية كافة التي يقع فيها القارئ المجود، ونبه إلى ما يجب عليه أن يحذر منه.

ومن الجدير بالذكر أنّ أغلب الأمثلة إن لم يكن جميعها تطبيق لقانون الخفّة والثّقل، فهو قانون عام وشامل لكل القوانين الصوتية، لأنّ العلة الكبرى في هذه القوانين هو طلب السهولة واليسر، والتخفيف أثناء عملية النطق.

الفصل الثاني

قانون القوة و الضّعف

المبحث الأول: مفهوم القوة والضّعف

المبحث الثاني: قانون القوة والضّعف

المبحث الأول/ مفهوم القوة والضعف:

ورد في المعجمات اللغوية أنّ القوة هي: "قوة الإنسان والدّابة، والجمع قُوًى و قِوًى، وقد قرئ بهما جميعًا. والقوة: قوة الحبل، وهي الطاقة منه التي تُفتل بأخرى، والجمع قُوًى وقِوًى أيضًا، وكذلك قوى الوتر"[1].

وتتألف القوة من "قافٍ و واوٍ و ياءٍ، ولكنها حُملت على فُعلة، فأدغمت الياء في الواو كراهية تغير الضمة، والفِعالة منها قِواية، يُقال ذلك في الحزم دون البدن"[2].

والقوة ضد الضعف، وهي "الطاقة من الحبل، وجمعها قوًى. ورجل شديد القوى، أي شديد أسرِ الخلقِ... وقويَ الضعيف قوةً فهو قويٌ، وتقوّى مثله. وقوّيتُهُ أنا تقوِيةً"[3]. ووضح الزمخشري معنى القوة قائلًا: "ق و ي هو قويّ مقوٍ: قويّ الأصحاب والأبل. وقويَ على الأمر، وقواه الله، وتقوّى بفلان، وهو شديد القوة والقوى"[4].

أمّا معنى القوة في الاصطلاح فعرّفها الشريف الجرجاني (816 هـ) بقوله: "القوة تمكن الحيوان من الأفعال الشاقة"[5]، وقسمها على ثلاثة اقسام:

1-قوى النفس النباتية وتسمى: قوى طبيعية.

2-قوى النفس الحيوانية وتسمى: قوى نفسانية.

([1]) الجمهرة، 2/ 980. وينظر: اللسان ، 15/ 207.

([2]) التهذيب، 9/ 274. وينظر: المحكم، 6/ 459.

([3]) الصحاح، 6/ 2469- 2470. وينظر: مقاييس اللغة، 5/ 36.

([4]) أساس البلاغة، 2/ 112.

([5]) التعريفات ، 179.

3-قوى النفس الإنسانية وتسمى: قوى عقلية. وقسم القوى العقلية بدورها إلى القوة النظرية باعتبار إدراكاتها للكليات، والقوة العملية باعتبار استنباطها للصناعات الفكرية من أدلتها بالرأي[1].

ومعنى القوة في طوائف الثقافة العربية كافة، أنّها في المنظور الفلسفي تعني القدرة، والشدّة، والطّاقة، فنقول: قوة الجسم، وقوة الفكر، وقوة الغريزة. والقوة هي القهر المادي والخارجي، فضلًا عن أنّها مصدر الحركة والفعل، وهي مبدأ الفعل سواء أكان بشعور وإرادة أم لا، وهي مادية كقوة الانفجار، وإمّا معنوية كقوة الفعل[2].

والقوة السياسية أو السلطة وهي القوة غير المقيدة القادرة على فرض الطاعة، وهي "صراع بين الدول التي تسعى للسيطرة على الآخرين، أو تلك التي تسعى للتأثير على الفواعل الأخرى في ظل نظام عالمي جديد يعتمد على القيم المؤسسية"[3]. وأمّا في المفهوم المادي فهي القدرة الاقتصادية[4].

وأمّا مفهوم القوة الاجتماعي فهو "قدرة الأشخاص أو الجماعات على تنفيذ رغبتهم، حتى عندما يواجهون معارضة من الآخرين"[5].

ممّا سبق يتضح أنّ للقوة مفهوم واحد وواضح في طوائف الثقافة العربية كافة وغيرها، وهي الدلالة على القدرة والهيمنة والتمكن من الشيء المتوخى، والحال نفسها في المعنى اللغوي، فالقوة هي خلاف الضعف، ومنها اسم الله تعالى (القوي)، وفي

([1]) ينظر: التعريفات، 180. وكشاف الاصطلاحات،2/ 1342.

([2]) ينظر: المعجم الفلسفي، 2/ 201 وما بعدها.

([3]) القوة الذكية في السياسة الخارجية، 23.

([4]) القدرة الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية، 6.

([5]) ينظر: موسوعة علم الاجتماع، 2/ 1126.

تفسيره يقول الغزالي (505هـ): "والقوة تدل على القدرة التامة... والله سبحانه وتعالى من حيث أنّه بالغ القدرة تامها- قوي"[1]. فضلًا عن "الإقواء في الشعر: مخالفة إعراب الروي مأخوذ من قوى الحبل"[2].

ويتضح أيضًا أنّ المعجمات قد اتفقت في معنى القوة كليًا أو جزئيًا، ونجد أنّ تعريف الزمخشري للقوة جامعًا شاملًا، إذ إنّه قصد به المعنى أو المفهوم الاجتماعي في قوله: (قوى الأصحاب)، والمعنى المادي في (الإبل)، أي القوة الاقتصادية، والقوة المعنوية وهي الإيمان بالله تعالى في قوله: (قواه الله)، والقوة السياسية في قوله: (قوي على الأمر)، و (القوة البدنية) في (شديد القوة والقوى).

أمّا الضّعف بفتح الضاد وضمها فيُقال: "الضَّعف والضُّعف... ضعف الرجل ضَعفًا وضُعفًا، وهو خلاف القوة. ومنهم من يقول: الضَّعف في العقل والرأي، والضُّعف في الجسد... هما عند جماعة أهل البصر باللغة لغتان جيدتان مستعملتان في ضعف البدن وضعف الرأي"[3].

ولأنّ الضمة أقوى من الكسرة، فيكون "الضعف ما يكون في ثبوته كلام، كقُرطاس، بضم القاف، في قِرطاس، بكسرها"[4]. ولأنّ الضعف خلاف القوة فإنّ

([1]) المقصد ، 129.

([2]) المحكم، 1/ 245.

([3]) التهذيب، 1/ 306. وينظر: الصحاح، 4/ 1390. والمقاييس، 3/ 362. والمحكم، 1/ 411، واساس البلاغة، 1/ 583. واللسان، 9/ 203.

([4]) التعريفات، 138.

"الضعف: وهن القوة حسًا ومعنًى... وتكون في النفس والبدن وفي الحال. وقيل بالضم في البدن، وبالفتح بالعقل والرأي"[1].

وأمّا المعنى الاصطلاحي للضعف فهو "ضعف التأليف أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي كالاضمار قبل الذكر لفظًا ومعنًى نحو ضربت غلامه زيدًا"[2].

ويُعد مفهوم القوة والضعف مفهومًا شائع الاستعمال كثيره، ولم يرد في المعجمات ما يدّل على هذا المفهوم في الأصوات اللغوية سوى قول ابن سيده في المحكم، إذ قال: "والقوي من الحروف: ما لم يكن حرف لين"[3]، وذكره ابن منظور، والزبيدي، كما ذُكر في المعجم الوسيط[4]. وفي هذا القول يكون ابن سيده قد خالف سيبويه إذ عدّ صفة اللين من صفات ضعف الحرف، في حين عدّها سيبويه من صفات القوة، إذ قال: "ولا تدغم الياء وإن كان قبلها فتحة، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة مع شيءٍ من المتقاربة، لأن فيهما لينًا ومدًا، فلم تقو عليهما الجيم والباء، ولا ما لا يكون فيه مدٌّ ولا لينٌ من الحروف، أن تجعلهما مدغمتين، لأنهما يخرجان ما فيه لينٌ ومدٌّ إلى ما ليس فيه مدٌّ ولا لينٌ"[5].

ولعل ابن سيده أراد بقوله هذا "ان الحروف القوية: هي الحروف الصحاح التي لا تحمل الحركة، وليس حروف العلة اللينة الساكنة التي لا تحمل الحركة، وهو

([1]) التوقيف على مهمات التعاريف، 223. وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، 2/ 1118.

([2]) التوقيف على مهمات التعاريف، 223. وينظر: كشاف الاصطلاحات، 2/ 1118.

([3]) المحكم، 6/ 459.

([4]) ينظر: اللسان، 15/ 207. وتاج العروس، 39/ 368. والمعجم الوسيط، 2/ 769.

([5]) الكتاب، 4/ 446.

تقسيم صرفي– على ما يبدو– ومن جهة التصويت ربما أراد بالحروف القوية: تلك التي تتعرض في أثناء نطقها لاعاقة كلية أو جزئية في مجراها تسبب حدوث احتكاك في أثناء نطقها، والضعيفة هي حروف اللين (المصوتات) التي تخرج من مواضعها من غير إعاقة أو قيام حاجز في مجراها عند نطقها؛ ولسعة مخارجها وانعدام ظاهرة الاحتكاك معها"[1].

ولكنّ الخليل يُعد أول من نبه إلى معنى القوة في الأصوات اللغوية عند حديثه عن العين والقاف، و ورود حروف الذلق أو الشفوية في الكلمات الرباعية والخماسية، قائلًا: "العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرسًا"[2]. وكذلك سيبويه، أشار إلى هذا المفهوم في تعريفه للصوت المجهور، فقال: "فالمجهورة: حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت"[3]، و أراد سيبويه (باشباع الاعتماد) "أن للمجهور موضعين: موضعًا من الفم هو مخرج الحرف، وموضعًا في الصدر هو مخرج الجهر، ولذا كان المجهور مشبعًا، لقوة اعتماده بازدواجه، في حين كان المهموس ضعيفًا لما أنه معتمد على موضع واحد هو مخرج الفم، والنفس جارٍ معه دون احتباس"[4]، أو هو "مدّة الإعاقة المخرجيّة، وهي تمنع النّفس لأجل هذا المرور"[5].

([1]) مفهوم القوة والضعف، 40.

([2]) العين، 1/ 13.

([3]) الكتاب، 4/ 434.

([4]) أثر القراءات، 202.

([5]) مسارات الدرس الصوتي، 72.

وأما الصوت المهموس "فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه"[1]. وذكر سيبويه أنّ "المهموس أخف من المجهور"[2]، وأشار كثيرًا إلى الصفات القوية كـ(الإطباق والصفير والتكرير والتفشي والاستطالة) حيث لا يمكن التنازل عنها في الإدغام أو الإبدال، واستعمل مصطلحات مرادفة لقوة الصفة وضعفها في كلامه نحو (أفضل، أندى، أفشى، أوفر...) وغيرها... ووصف الصفير في الصاد والزاي والسين بالقوة وعلو الصوت[3]، قائلًا: "لأنهنّ حروف الصفير وهن أندى في السمع"[4].

والمبرد وافق سيبويه وذهب مذهبه في تأثير الصوت القوي على الصوت الضعيف في الإدغام منه منع إدغام الراء في اللام والنون[5]، وعلل ذلك قائلًا: "ولا تدغم الراء في واحدة منهما لان فيها تكرارًا فيذهب ذلك التكرير"[6]. وذكر في موضع آخر امتناع حروف الصفير من الإدغام في الحروف المتقاربة لها في المخرج معلّلًا: "لأنّ لحروف الصفير في السمع ما ليس لهُنَّ"[7]، وقصد بذلك الطاء مع التاء والدال، والظاء مع الذال والثاء[8].

([1]) الكتاب، 4/ 434.

([2]) م. ن، 4/ 450.

([3]) ينظر: مفهوم القوة والضعف،43.

([4]) الكتاب، 4/ 464.

([5]) ينظر: مفهوم القوة والضعف، 44.

([6]) المقتضب، 1/ 212.

([7]) م. ن، 1/ 226.

([8]) ينظر: مفهوم القوة والضعف، 44.

*الورل: دابة مثل الضّب إلّا أنه أعظم منه. اللسان، 11/ 724.

وتطرق ابن السرّاج (316هـ) إلى مفهوم الأقوى في معرض حديثه عن مزج العرب لحروف المعجم وما يأتلف منها وما لا يأتلف، وذكر أنّه عند تباعد مخارج الحروف يحسن التأليف، وإذا تقاربت قَبُح. وفي حديثه عن حروف الحلق (الهمزة، والهاء، والحاء... الخ) وتأليفها، ذكر أنّهن لا يأتلفن بأنفسهن إلّا في أماكن قليلة، إذ قال: "فحق الحرفين إذا تقاربت مخارجهما ألا تأتلف، فمتى تالف منها شيء بدؤوا بالأقوى من الحرفين وأخروا الألين كما فعلوا بالورل* والوتد، فبدؤوا بالتاء قبل الدال، وبالراء قبل اللام. فإن أردت أن تعلم قوة التاء على الدال والراء على اللام فذق التاء والدال فإنك تجد التاء تنقطع بجرس قوي، وتجد الدال تنقطع بجرس لين وكذلك الراء تنقطع بجرس أقوى، واللام تنقطع بغنّة للينها، وذلك أنك تقول "قت" و "قد" و "لن" و "را" ولا تكاد اللام تعتاص على أحد للينها، وتجد الراء تعتاص على الأرت* حتى لا تستبينها"[1].

نلحظ أنّ ابن السرّاج "عدّ التاء أقوى من الدال على وفق ذوقه لهما في (قَتْ و قَدْ) ويبدو أن انقطاع الصوت في الوقف على التاء ربما كان أقوى من انقطاعه مع الدال، وذلك لشدة اتصال طرف اللسان مع أصول الثنايا (اللثة) في نطق التاء في حين يكون الاتصال مع الدال أضعف منه. ومن جهة قوة الاسماع تتفوق الدال على التاء"[2].

*الأرت: الذي في لسانه عقدة وحبسة، ويعجل في كلامه، فلا يطاوعه لسانه. اللسان، 2/ 34.

([1]) الاشتقاق، 34- 35.

*أرل: جبل بارض غطفان بينها وبين عذرة. معجم البلدان، 1/ 154.

*الرّند: عند اهل البحرين شبه جوالقٍ واسع الأسفل مخروط الأعلى. اللسان، 3/ 421.

([2]) مفهوم القوة والضعف، 45.

أمّا ابن جني فقد استعمل مصطلح القوة عند وصفه بعض الأصوات، من ذلك قوله: "فأمّا الراء واللام والنون فمتى ما تقدمت الراء على كل واحدة منها جاز ذلك نحو "ورل" و "أرل*" و "رنة" و "رند*" ولو قدمت واحدة منهما على الراء لم يجز لأنهما أقوى منهما"[1]. وكذلك قوله: "حتى بدأوا بالشين التي هي أقوى"[2].

وكذلك أشار ابن جني "إلى فكرة ابن السراج في تقديم الصوت الأقوى فيما يتآلف من حروف متقاربة المخارج من الكلام غير أنّه فسرها بفكره الثاقب تفسيرًا صوتيًا أكثر وضوحًا ممن تقدمه"[3]، قائلًا: "وأنا أرى أنهم يقدمون الأقوى من المتقاربين من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين:

أحدهما أنّ رتبة الأقوى ابدًا أسبق وأعلى، والآخر إنّهم إنّما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أنّ المتكلم في أول نطقه أقوى نفسًا وأظهر نشاطًا فَقّدم اثقل الحرفين"[4].

نلحظ إنّ ابن السراج تحدث عن قوة الحرف من ناحية المسافة الزمنية التي يستغرقها الحرف أثناء عملية النطق، فضلاً عن قوة اسماعه، أمّا ابن جني تحدث عن موقعية الحرف، وتأثيرها في النطق، وجاء مكي وجعل القوة تشمل عددًا من الصفات، منها: "الجهر والإطباق والاستعلاء والشدة والصفير والتكرير والغنّة، إلّا أنه لم يحدد تعريفًا لصفة القوة، ولكنّ تصنيفه هذا يدل على أنّ معنى القوة هو صفة

([1]) سر الصناعة، 2/ 432، وينظر: الخصائص، 54- 55.

([2]) سر الصناعة، 2/ 432.

([3]) مفهوم القوة والضعف، 47.

([4]) الخصائص، 1/ 56.

الصوت الإيجابية التي تميزه، ويلزم المحافظة عليها عند نطقه، وقد عني علماء التجويد بهذه الصفة كثيرًا مقسمين الصفات إلى صفات قوة وصفات ضعف... ولم يعن علماء النحو بهذه الصفة وإنما عني بها علماء التجويد لعنايتهم ببحث الصفات"[1].

وأكد مكي مفهوم القوة والضعف في الباب الذي عقده لصفات الحروف وألقابها وعللها في كتاب الرعاية[2]، وباب في معرفة الحروف القوية والحروف الضعيفة في كتابه الكشف عن وجوه القراءات[3]. وقال في معرض حديثه عن الحروف الشديدة في الرعاية: "والشّدّة من علامات قوة الحرف فإن كان مع الشّدّة جهر وإطباق واستعلاء فذلك غاية في القوة في الحرف، لأنّ كل واحدة من هذه الصفات تدل على القوة في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذه الصفات في الحرف أو أكثر، فهي غاية القوة كالطاء"[4].

أمّا في حديثه عن الحروف الرخوة فتحدث فيه عن ضعف الحرف، قائلًا: "فإذا كان أحد الصفات الضعيفة في حرفٍ، كان فيه ضعف، وإذا اجتمعت فيه كان ذلك اضعف له، كالهاء التي هي مهموسة رخوة منفتحة خفية، وكل واحدة من هذه الصفات، من صفات الضعف"[5]. فيذكر مكي بأنّ الحرف كلما ازدادت فيه صفات القوة، زادت قوته، وكلما ازدادت صفات الضعف، زاد ضعفه، وأكد ذلك قائلًا: "فعلى ما في الحرف من صفات القوة، كذلك قوته وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة

([1]) المصطلح الصوتي، 172.

([2]) الرعاية، 115.

([3]) الكشف عن وجوه القراءات، 137- 138.

([4]) الرعاية، 118.

([5]) م. ن، 119- 120.

كذلك ضعفه. فافهم هذا، لتعطي كل حرفٍ في قراءتك حقّهُ من القوةِ ولتتحفظ ببيان الضعيف في قراءتك"[1].

ويذكر مكي أيضًا أنّ هناك من الأصوات ما تتساوى فيها الصفات القوية مع الضعيفة و وصفها بالتوسط كاللام، التاء، إذ قال في اللام: "واللام حرف متوسط القوة، لأنّ فيها جهرًا وفيها رخاوة وفيها انحرافًا"[2]، أمّا التاء فقال فيها: "حرف متوسط في القوة والضعف، لأنّه مهموسٌ شديدٌ، فـ(الهمس): ضَعَّفَه. و (الشّدّة) قَوّتهُ. فهو بين ذينك"[3].

أمّا سيبويه فقد وصف العين فقط بالتوسط، وابن جني خالف سيبويه، فقد ذهب إلى أنّ صفة التوسط لا تقتصر على (العين) بل تشمل أيضًا أصوات (اللام والنون والميم والراء)[4].

ووافق أبو عمرو الداني (444هـ) من سبقه في مفهوم القوة والضعف في الأصوات من حيث الصفات، فقال: "معنى المهموس انّه حرف أضعف الاعتماد في موضعه، فجري معه النفس... ومعنى المجهور أنّه حرف قوي الاعتماد في موضعه، فمنع النفس أن يجري معه"[5].

([1]) الرعاية، 118. وينظر: الكشف، 137- 138.

([2]) م. ن، 188.

([3]) م. ن، 204.

([4]) ينظر: أثر القراءات، 207- 208.

([5]) التحديد، 107.

وتبع ابن الجزري (833هـ)، مكيًا في ما ذهب إليه، وخصص فصلًا في كتابه (التمهيد) يذكر فيه صفات الحروف وعللها[1]. كما "خلص السيوطي (911هـ) بعد أن أشار إلى مناسبة الألفاظ لمعانيها عند ابن جني إلى ارتباط الحرف الأضعف بالأسهل والأخف عملًا وصوتًا، والأقوى بالأثقل والأشد والاجهر"[2]، قائلًا: "فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها، وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني، فجعلت الحرف الأضعف فيها و الألين والأخفى والأسهل والأهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملًا وصوتًا، وجعلت الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملًا وأعظم حِسًّا، ومن ذلك المدّ والمطّ؛ فإنّ فعل المطّ أقوى؛ لأنّه مدٌّ وزيادةُ جَذْب فناسب الطاء التي هي أعلى من الدال"[3].

ومن المحدثين من تطرق لمسألة القوة والضعف في الصوت، د. غانم قدوري الحمد، وذكر أنّ من جاء بعد مكي لم يغيروا شيئًا من فكرة الموضوع، وأنّ كل ما أضافوه هو تقسيم الصفات إلى قوية وضعيفة ومتوسطة، إذ قال: "وتحدث عن موضوع تقسيم صفات الحروف إلى قوية وضعيفة بعض شراح الشاطبية... وكذلك فعل بعض شراح المقدمة الجزرية... ولم يغير هؤلاء الذين جاؤوا بعد مكي شيئًا من فكرة الموضوع، وغاية ما أضافوه تقسيم الصفات إلى قوية وضعيفة ومتوسطة، حيث قالوا: إنّ المتوسط بين الشدة والرخاوة صفة متوسطة بين القوة والضعف"[4]. وذكر أنّ علماء العربية القدماء لم يلتفتوا إلى مسألة القوة والضعف، ولم يذكروا شيئًا واضحًا عن هذا الموضوع في قوله: "لا نجد في كلام متقدمي علماء العربية شيئًا

([1]) ينظر: التمهيد، 87- 88.

([2]) مفهوم القوة والضعف، 50.

([3]) المزهر، 44.

([4]) الدراسات الصوتية، 282.

واضحًا ومفصلًا عن موضوع قوة الصوت وضعفه، ويبدو أن علماء التجويد هم أول من بحث هذا الموضوع على نحو مفصل"[1]، وللباحثة على ما تقدم من أقوال د. غانم قدوري الحمد ملاحظات يمكن إيجازها بـ:

1-الحق أنّ مكيًا قسم الأصوات إلى قوية وضعيفة ومتوسطة، وذلك بوصفه لبعض الأصوات بالقوة، وأصوات أخرى بالضعف، ووصف بعض الأصوات بالتوسط، مثل التاء[2]، واللام، والنون[3].

2-ما ذُكر آنفاً من أقوال الخليل وحتى السيوطي، خير دليل على تطرق علماء العربية القدماء لمفهوم القوة والضعف في الأصوات، فضلاً عن اعتماد مكي على من سبقه من العلماء في مصادر معلوماته، إلّا أنّنا لا ننكر الدور الذي قام به في إيضاح المفهوم وجلائه وتفصيله بدقة تامة.

3-وأجدني موافقة لرأي د. عبد العزيز الصيغ حين قال بأنّ علماء النحو لم يولوا هذه المسألة العناية اللازمة، وإنّما علماء التجويد عنوا بها عناية فائقة، لعنايتهم ببحث الصفات.

وركز المحدثون في كلامهم حول مفهوم القوة والضعف على عدة جوانب، منها:

1-قوة الوضوح السمعي التي تتمايز بها أصوات العربية بعضها من بعض، واهتموا بهذا الجانب اهتمامًا كبيرًا. ويرجع أثر هذا الاهتمام في تحديد الأصوات المكونة لقمم المقاطع المتميزة بقوة اسماعها، وكذلك الأصوات المكونة لقواعد

([1]) الدراسات الصوتية، 280.

([2]) ينظر: الرعاية، 204.

([3]) ينظر: م. ن، 188، و 193.

المقاطع وحدوده وهي تتصف بقوة اسماع واطئة، وعدّوا الأصوات المائعة من أقوى الأصوات من جهة الوضوح السمعي.

2-الجهد العضلي الذي تبذله أعضاء النطق آلة الصوت أثناء نطق كل صوت، وهذا ما أوضحه علماء العربية القداماء في حديثهم عن مخارج الحروف وصفاتها، وغلبة الصوت الأقوى. ووافق المحدثون القدماء إلّا أنّهم أضافوا عناصر أخرى تزيد من قوة الصوت، منها: قوة الموقع، واستقرار الصوت، وامتداده الزمني، فضلًا عن الوحدات فوق المقطعية[1].

وعلى ما يبدو أنّ ما "قرره بعض علمائنا القدماء، قد استحال، لدى بعض المحدثين من اللغويين الغربيين، إلى قانون صوتي يمثل جانبًا من التغييرات التركيبية"[2]. فقد صاغ اللغوي موريس جرامونت قانونًا أطلق عليه (قانون الأقوى)، وقد حقق هذا القانون شهرة، ويلخص في أنّه "حيثما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف (بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي...) هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر"[3]، وذكر جرامونت أيضًا: "أنّ الصوت المؤثر هو ذلك الصوت الذي تتوافر فيه صفات: أن يكون أكثر قوة، أو أكثر مقاومة، أو أكثر استقرارًا، أو أكثر امتيازًا... ولتبسيط الأمر يمكننا أن نحدد القضية كلها في كلمة واحدة هي (القوة)... وليس المماثلة ونقيضها المخالفة هما اللذان يخضعان وحدهما له، بل تخضع له جميع الظواهر التي يكون فيها تغير صوت ناشئًا عن وجود صوت آخر"[4].

([1]) ينظر مفهوم القوة والضعف، 57- 59.

([2]) الدراسات الصوتية، 143.

([3]) دراسة الصوت اللغوي، 372.

([4]) أثر القراءات، 233.

ولموقع الحرف وتأثيره في قوته وضعفه، ذكر د. تمّام حسّان ثمانية مواقع هي:

1- البداية كموقع الكاف من كتب.

2- ما كان بين علتين كموقع التاء من كتب.

3-المشدد في الوسط، كموقع اللام المشدد من علّم[1].

4-ما كان ساكنًا في الوسط كموقع العين من معْلوم.

5-ما كان متحركًا في الوسط كموقع اللام من معلُوم.

6-ما كان قبل الأخير في المجموعة الكلامية كموقع الجيم من استخرجتْ (بسكون التاء).

7-الساكن المفرد في الآخر كموقع الباء في اضربْ

8-الساكن المشدد من الآخر كموقع اللام المشددة من استقلّ[2].

وأكد ذلك قائلًا: "تلك هي المواقع التي توصف بالقوة أو الضعف... فهذه المواقع تختلف قوة وضعفًا في اللهجات بقطع النظر عما يرد فيها من الأصوات والحروف"[3].

ولا تُعد موقعية الصوت من إضافات المحدثين، لأنّ سيبويه أشار إلى هذه المسألة في باب (ما كانت الواو والياء فيه لامات)، قائلًا: "اعلم أنهن لامات اشد اعتلالًا وأضعف، لأنهن حروف وإعراب... وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى

([1]) مناهج البحث في اللغة، 184.

([2]) م. ن، 187.

([3]) م. ن، 187.

لهما. فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ. وذلك نحو غزوت ورميت"[1].

وكذلك قوة الوضوح السمعي في الأصوات المائعة فقد "أشار القدماء إلى قوة وضوح هذه الأصوات في السمع من خلال وصفهم لها بالهوائية، لعدم اعتراض الهواء فيها عند مروره في الحلق والفم، مما يشير إلى خلوها من الاحتكاك الذي يحد من قوة استمرار الصوت بها، كما أشاروا إلى جهرها وقدرتها على المدّ والتمطيط، ومن جهة الجهد العضلي المبذول في نطقها أشاروا إلى قلة الكلفة والجهد في نطقها، غير أن القدماء أكثروا في وصف المصوتات بالضعف والعلة وكثرة تغيرها في التعامل الصوتي؛ لشدة ما يجاورها في السياق من أصوات سواء أكانت مصوتات من جنسها أم صوامت من غير جنسها"[2].

ممّا سبق يتبين لنا اتفاق القدماء والمحدثون على أن للأصوات صفات ذاتية تؤهله للتأثير في غيره من الأصوات، وكذلك صفات موقعية تؤهله لذلك. وبما أنّ الأصوات تقسم على: صوامت وصوائت، فإنّ لكل منها صفات قوة وصفات ضعف ذاتية، وصفات القوة الذاتية في الصوامت تتمثل في: الجهر والشدة والإطباق والاستعلاء والصفير... الخ[3]،والصفات الموقعية أن تقع فاءات أقوى من وقوعها عينات ولامات، كما أنّ وقوعها عينات أقوى من وقوعها لامات على حد قول سيبويه. والصوائت لها صفات ذاتية فقط.

([1]) الكتاب، 3/ 381.

([2]) مفهوم القوة والضعف، 58، وينظر: الأصوات اللغوية، 63.

([3]) ينظر: دراسات صوتية، 145.

أمّا الصوائت فلها نصيبٌ في هذا القانون، إذ أكد علماء العربية القدامى على دور الحركات في زيادة قوة الحرف وضعفه، فقال سيبويه: "فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد أو بما فيها منها وإن شئت أخفيت"[1]. وشرح د. إبراهيم أنيس هذه العبارة في قوله: "وهذه الجملة... أشار بها سيبويه إلى ما يلاحظه المحدثون الآن من أن الحركة بعد الحرف أو قبله تساعد على التعرف عليه وتوضيح ملامحه، ولكن سيبويه قصر الأمر على جعل الحركة بعد الحرف"[2].

أمّا ابن جنيّ فقد نظر في الصوائت ولا حظ أنّ لها دور كبير ومهم في الدلالة، إذ قال: "الذِّل في الدابة ضد الصعوبة، والذُّل للإنسان وهو ضد العز، وكأنهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان والكسرة للدابة، لأن ما يلحق الإنسان أكبر قدرًا مما يلحق الدابة، واختاروا الضمة لقوتها للإنسان، والكسرة لضعفها للدابة"[3].

ولعل هذا ما أراده مكي في حديثه عن التاء، لإبدالها طاءً عند التقائها الطاء وهي ساكنة[4]، مع وجوب الحرص على بيانها إن وقعت متحركة قبل الطاء[5]. بمعنى أنّ التاء عند وقوعها قبل الطاء ساكنة تُبدلُ طاءً لضعفها وتُدغمُ فيها، أمّا إذا وقعت متحركة قبل طاءٍ وجب بيانها في اللفظ، أي أنّ الحركة قد أضافت ملمح قوة للصوت وأصبح مقطعاً، فوجب إظهاره.

([1]) الكتاب، 4/ 434.

([2]) الأصوات اللغوية، 114.

([3]) المحتسب، 2/ 18.

([4]) ينظر: الرعاية، 204.

([5]) ينظر: م. ن، 206.

وفي الصوائت "تتمثل صفات القوة، التي تمنح الصوت منها قوة ذاتية، في حركتي الضمة والكسرة، على الترتيب، في حين تُعد الفتحة- وهي قسيم للضمة والكسرة- أخف الحركات، أمّا السكون فيُعدُّ أخفُّ من الحركة، أو لنقل أضعف الحركات، بل إنّ الحروف التي تلابسها هذه الحركة... تُعد، كما وصفها القدماء، ضعيفة (ميّتة)"[1]. حيث إنّ "الصائت، الذي يرد في البنية متحركًا، متمتعًا بملمح قوة يستمدها من حركته، وذلك بخلاف الصامت الذي يرد ساكنًا، حيث يُعدُّ السكون ملمحًا يضفي على الصامت الملابس له نوعًا من الضعف"[2].

إذن دور الحركة هو الإسماع، حيث تجعل الحركة الصوت الصامت يُصَوِّت، وتُعد الحركة على مستوى الكلمة المفردة وحدة صوتية (الفونيم) الذي يتغير المعنى بتغيرها، أمّا على مستوى التركيب فدورها بارز في وصلها نطق الكلمات، والقرآن الكريم- وهو أدق نص لغوي مقنن في جميع مستوياته اللغوية – يشهد على أنّ اللغة العربية قائمة على الوصل بين ألفاظها حال النطق بها[3].

وممّا يمكن الاستشهاد به لقوة الحركة في الدلالة اللغوية من خلال القرآن الكريم في قوله تعالى: **((إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمًا))** الفتح: 10، نلحظ أنّ الضمير (الهاء) في لفظة (عليهُ) جاء مبني على الضم على خلاف ما عهدناه من البناء على الكسر، فالأصل في ضمير الغيبة (الهاء) هو إلباسها حركة الضم، وقد ذكر السيوطي ذلك، قائلًا: "هاء الغائب أصلها الضم

([1]) دراسات صوتية، 147.

([2]) م. ن، 146.

([3]) ينظر: أثر الصوائت العربية في المستويات اللغوية (بحث)، 381.

كضربه وله وعنده وتكسر بعد الكسرة نحو مر بِهِ ولم يُعْطه وأعطه وبعد الياء الساكنة نحو فيهِ وعليهِ ويرميهِ إتباعًا ما لم تتصل بضمير آخر فإنّها تضم نحو يعطيهموه ولم يعطهموه فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قل كسرها ومنه قراءة ابن ذكوان* ((**أَرْجِهْ وَأَخَاهُ**)) الأعراف 111 والشعراء 36 ثم كسرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين أمّا الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقًا وبها قرأ حفص ((**وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ**)) الكهف 63 ((**بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ**)) الفتح 10 وقراءة حمزة ((**لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ**)) طه 10"[1].

ما جاء في قوله تعالى: ((**بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ**)) هو عدولًا صوتيًا عن القاعدة المطردة، وهو أنّ القرآن الكريم لا يتخذ أسلوبًا آخر في الكلام إلّا إذا كان وراء ذلك سرٌّ لغويٌ، والسرّ هو في سبب نزول هذه الآية، حيث إنّها نزلت في بيعة الرضوان[2]، ولعظم شأن هذه البيعة شدد الله تعالى في وعيده للمخالفين. فالعهد والبيعة لله تعالى، وهو أمر عظيم ويستوجب التعظيم والتوثيق، والضم فيه دلالة لهذه المناسبة، أي أنّ قوة الضمة جاءت لتفخيم وتعظيم العهد، وهي مناسبة لقوة العهد، لأنّ الضم يوجب تفخيم لفظ الجلالة بعده، ولو كُسِرَ الضمير لرقق لفظ الجلالة، وهذا ما لا يتناسب والمقام، فالمعاهدة والوثاق عظيم مع الله تعالى، فكان للضم دور في إظهار وتصوير جسامة الموقف في صورة صوتية جمالية مناسبة[3]. "ولثقل الوفاء

([1]) همع الهوامع، 1/ 230.

([2]) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 16/ 267، تفسير الآية (10) من سورة الفتح.

([3]) ينظر: نماذج من الاعجاز الصوتي (بحث)، 14.

بالعهد ثقل نطق الهاء، لو جاءت الكسرة قبله لرقق لفظ الجلالة، وتفخيم لفظ الجلالة لتفخيم العهد ومناسب صوتيًا"[1].

والتفخيم "أثر سمعي تدركه الأذن نتيجة لعملية فسيولوجية معقدة، تتعاون في تشكيلها مجموعة من العوامل أظهرها وأقربها إدراكًا:

*تقعير اللسان، بمعنى انخفاض وسطه نسبيًا عند النطق بالصوت المفخم، ويتبع ذلك حتمًا ارتفاع الجزء الخلفي من اللسان نحو الحنك الأعلى.

*حدوث شيء من التوتر في أعضاء النطق وبخاصة في أوردة الرقبة، ويتصل بذلك أو ينتج منه تعديل في تجويف الفم والنطق بشدة أو قوة نسبية"[2].

وملمح التفخيم في الصوت يُعد "صفة قوة تميزه من غيره من الأصوات غير المفخمة، وعلى هذا فإنّ بوسع الأصوات المفخمة أن تمد نفوذها إلى ما يسبقها ويتبعها من أصوات"[3].

وذكر مكي حروف التفخيم في قوله: "وهي حروف الإطباق المذكورة، يتفخم اللفظ بها، لانطباق الصوت بها بالريح من الحنك، ومِثلُها في التفخيم في كثير من الكلام: "الرّاء" و "اللام"، و "الألف"، نحو: "ربّكم" و "رحيم" و "الصلاة" و "الطلاق"- في قراءة ورش-"[4]. وذكر أنّ تفخيم لفظ الجلالة للتعظيم والإجلال والإكبار، لأنّه لا توجد لامٌ في الكلام العربي أعظم تفخيمًا من لفظ الجلالة في قوله: "وليس في كلام

([1]) برنامج لمسات بيانية.

([2]) دراسات في علم اللغة، 207. وينظر: دراسة الصوت اللغوي، 397.

([3]) دراسات في علم اللغة، 207.

([4]) الرعاية، 128.

العرب لامٌ أظهر تفخيمًا وأشدُّ تعظيمًا من اللام في اسم الله جلّ ذكره لأنّها لامان مفخمان لإرادة التعظيم والإجلال، وذلك إذا كان قبل الاسم فتحٌ أو ضمٌ، فإذا كان قبله كسرٌ، رُققت اللام نحو: في الله وبالله"[1].

ممّا سبق يتبين لنا أنّ للقوة معنًى واحدٍ في الطوائف الثقافية كافة، وهي القدرة والهيمنة، سواء أكانت هذه القدرة سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية... الخ، وأنّ علماء العربية القدماء، والباحثين في الأصوات اللغوية من المحدثين اتفقوا على أنّ للأصوات اللغوية المفهوم نفسه للقوة والضعف، وأنّ قوة الأصوات الصامتة ذاتية وموقعية، أمّا الصائتة فلها قوة ذاتية تزيد من قوة الصامت أو ضعفه، وأي تغيير في الصوائت له دلالة لغوية حسب قوة الصائت وضعفه.

(1) الرعاية، 258.

المبحث الثاني/ قانون القوة والضعف:

أولًا/ المماثلة: تتأثر الأصوات بعضها ببعض، وتميل إلى المماثلة والمشابهة بين بعضها بعضًا، ويسمى هذا التأثر بالانسجام الصوتي، والغاية منه تسهيل عملية النطق في الأصوات المتجاروة، والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في هذه العملية، وصفات القوة هي: (الجهر، والشّدّة، والإطباق، والاستعلاء... الخ)[1]، أمّا صفات الضعف فهي: (الهمس، والانفتاح، والرخاوة، والتسفل...الخ)[2]، ولاختلاف أصوات اللغة في الصفات والمخارج فعندما يلتقي "في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهورًا والآخر مهموسًا مثلًا، حدث بينهما شدّ وجذب، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها، أو في بعضها"[3]. بمعنى إنّ الأصوات تتأثر بما يجاورها جهرًا أو همسًا وفقًا للبيئة الصوتية التي تنتمي إليها، أو تنطق بصورة معينة في بيئة صوتية معينة، يختلف عن نطقها في بيئة أخرى[4]، وهذا ما أشار إليه مكي في عدة مواضع في كتابه، منها قوله في مجاورة الصاد لحرف مطبق مثلها، يكون أسهل في النطق، لعمل اللسان عملًا واحدًا، لمؤاخاة الصاد للحرف التالي لها في الإطباق والاستعلاء، فإظهار الصاد يكون سهلًا في هذه الحالة، على العكس من مجيء حرف منفتح مستفل فإنّ اللسان يسرع إلى لفظ السين الشبيهة بالصاد لاتحادهما في المخرج، واشتراكهما في بعض الصفات كالصفير، ولأنّ الصاد حرف قويٌّ، وأكثر

([1]) ينظر: الرعاية، 118. والمصطلح الصوتي، 172.

([2]) ينظر: الرعاية، 119- 200. والمصطلح الصوتي، 172.

([3]) التطور اللغوي، 30.

([4]) أصوات القرآن الكريم كيف نتعلّمها ونعلّمها، 96.

تكلفًا على اللسان، والانتقال من القوي إلى الضعيف يضعف الكلام، لذا وجب التحفظ بإظهار الصاد[1].

فأثر المماثلة في قانون القوة والضعف هو: "صوت أكثر قوة يؤثر على صوت أكثر ضعفًا، فيحيله شبيها به"[2]، ولا بدّ للصوت المؤثر أن "تتوفر فيه صفات: أن يكون أكثر قوة، أو أكثر مقاومة، أو أكثر استقرارًا أو أكثر امتيازًا، وإنما تتحد هذه الصفات سلفًا طبقًا لنظام اللغة... فالمماثلة تخضع لقانون واحد هو قانون (الأقوى)... وقد قام الدليل على صحة هذا القانون منذ عام 1895، وليست "المماثلة" ونقيضها: المخالفة– هما اللذان يخضعان وحدهما له، بل تخضع له جميع الظواهر التي يكون فيها تغير صوت ناشئًا عن وجود صوت آخر"[3].

ومن الظواهر اللغوية التي تتم فيها المماثلة وفقًا لقانون القوة والضعف، هي:

1–ظاهرة الإبدال: تُبدل الحروف بعضها من بعض للقرب والمناسبة بينها. وضمن قانون القوة والضعف فإنّ الصوت الذي يحمل صفات القوة هو من يؤثر في الصوت الضعيف المجاور له، فيبدل بصوت آخر مماثلٍ أو مشابهٍ للصوت القوي، ونبحث في الأصوات القوية والضعيفة وفقًا لمخارجها، ونبدأ أولًا بصوت:

الطّاء: صوتٌ قويٌّ، ويعدُ أقوى الأصوات لأنّه صوتٌ مجهور مطبق مستعلٍ، وهذه الصفات كلُّها من علامات القوة في الصوت مع انفرادها، وإذا اجتمعت في حرف كانت غاية القوة، ويخرج من المخرج الثامن من مخارج الفم، ولا بدَّ من إظهار

([1]) ينظر: الرعاية، 215– 216.

([2]) أثر القراءات ، 232.

([3]) م. ن.

الإطباق والاستعلاء عند اللفظ، فيجب بيانه في اللفظ مفخم، وإذا تكرر فالبيان آكد[1].

وتُبدل الطاءُ من التاءِ غالبًا لقوتها وضعف التاء المشاركة لها في المخرج، إلّا أنّها تُبدل بالتاءِ عند ضعفها في حال سكونها، ووقوعها نهاية المقطع الصوتي، فقاربت التاء في الضعف وشاركتها فيه، لذا أُبدلت منها، من ذلك قوله تعالى: **((لَئِنْ بَسَطتَ))** المائدة:28، وقوله تعالى: **((فَقَالَ أَحَطتُ))** النمل:22، وقوله جلّ ذكره: **((مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ))** يوسف:80، وشبهه، حيث أنّ الطاء سكنت وأبدلت تاءً ثم أدغمت في التاء بعدها لكن الإطباق باقٍ ظاهرٌ فيها[2]، "فغيروا الأولى لضعفها بالسكون"[3]. وهي مماثلة جزئية والتأثر رجعي، والتحليل المقطعي يكون:

لَئِنْ بَسَطْتَ: / ل ـَ / ء ـِ م / ب ـَ / س ـَ ت / ت ـَ /.

والأصل فيها:

لَئِنْ بَسَطْتَ: / ل ـَ / ء ـِ ن / ب ـَ / س ـَ ط / ت ـَ /.

الدّال: صوتٌ قويٌّ مجهورٌ شديدٌ، وهو منفتحٌ متسفلٌ يشارك الطاء في المخرج، ولولا التسفل والانفتاح اللذان فيه لكانت طاءً، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الطاء لكانت دالًا، فاختلاف الصفات هو ما يفرّق في السمع بينهما[4].

([1]) ينظر: الرعاية، 198.

([2]) ينظر: م. ن، 200، و 217.

([3]) شرح الشافية، 231/3.

([4]) ينظر: الرعاية، 201.

تُبدل الدال طاءً عند سكونها ومجيئها قبل الطاء، ثم تُدغم فيها نحو قولنا: (قدْ طال)، فأُبدلت الطاء من الدالِ لأنّها أضعف من الطاء لأنّ الطاء قويٌّ بالجهر والإطباق والاستعلاء والشّدّة اللواتي فيها، والدّال أضعف من الطاء على الرغم من الجهر والشّدّة اللتان فيه إلّا أنّه مستفلٌ منفتح، والسكون أضعفها[1]، فضلًا عن وقوعها نهاية المقطع الصوتي، فزادها الإبدال قوة إلى قوتها بإبدالها طاءً. وعند تحليلها مقطعيًا تكون:

قَدْ طَالَ: / ق ـَ د / ط ـَـَ / ل ـَ /.

والأصل فيها:

قَدْ طَالَ: / ق ـَ ط / ط ـَـَ / ل ـَ /.

وعلى الرغم من قوة الدال نسبة للتاء إلّا أنّها تُبدل منها عند وقوعها ساكنة في الكلام، فإنّها تُبدل بتاءٍ وتُدغم فيها نحو قوله تعالى: ((قَد تَّبَيَّنَ)) البقرة:256[2]، على الرغم من همس التاء وجهر الدال، إلّا أنّ الدال ضعفت بالسكون فقاربت التاء، فضلًا عن وقوعها نهاية المقطع الصوتي، وقويت التاء مع الحركة فقاربت الدال، لذلك تناسب الإبدال بينهما، وهذه مماثلة كلية والتأثر رجعي. والتحليل المقطعي يكون:

"قدْ تَبين": / ق ـَ ت / ت ـَ / ب ـَ / ي ـَ / ن ـَ /.

والأصل فيها:

([1]) ينظر: الرعاية، 217.

([2]) ينظر: م. ن، 217.

"قدْ تَبين": / ق ـَ د / ت ـَ / ب ـَ / ي ـَ / ن ـَ /.

التّاء: تُبدل غالبًا إذا جاورت حرفٌ قويٌّ، لحملها صفات ضعفٍ كثيرةٍ، وذكر مكي أنّ التاء عند مجاورتها حرف إطباقٍ لم يكن بدٌّ من إبدالها طاءً[1]، وحروف الإطباق: (ص، ض، ط، ظ)، وهي حروفٌ قويةٌ لما تحمل من صفات القوة، لذا فهي تؤثر في التاء المهموسة، فتُبدل طاءً، طلبًا للانسجام الصوتي وسهولة النطق. ومنه قوله تعالى: **((وَقَالَت طَّآئِفَةٌ))** آل عمران: 72، وقوله تعالى: **((وَدَّت طَّآئِفَةٌ))** آل عمران: 69 [2].ويمكن تحليل مضامين النص على وفق المخطط الآتي:

مهموس منفتح + مجهور مطبق ⟵ مجهور مطبق + مجهور مطبق

ت + ط ⟵ ط + ط

فإبدال التاء طاءً زادها قوة، لأنّ التاء صوتٌ مهموسٌ منفتحٌ مستفلٌ، والطاءُ صوتٌ مجهورٌ مطبقٌ مستعلٍ، فتقارب الصوتان ممّا سوغ الإبدال. والتحليل المقطعي فيها يكون:

"قالتْ طائفةٌ": / ق ـَـَ / ل ـَ ط / ط ـَـَ / ء ـِ / ف ـَ / ت ـُ ن / .

والأصل فيها:

"قالتْ طائفةٌ": / ق ـَـَ / ل ـَ ت / ط ـَـَ / ء ـِ / ف ـَ / ت ـُ ن / .

([1]) ينظر: الرعاية، 206.

([2]) ينظر: م. ن، 204.

وكذلك صوت التاء الذي زادت قوته بقلبه طاءً في قوله تعالى: **((ٱطَّيَّرْنَا))** النمل- 47، وقوله عزّ وجلّ: **((أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَآ))** البقرة- 158[1]، والأصل في المشدد حرفان الأول ساكن والثاني متحرك، أي (طاء ساكنة + طاء متحركة) والأصل في الأولى مُبدلة من تاءٍ، وتُبدل الطاء من التاء لأنّها "تتأثر في صيغتي (تَفّعّل) و(تفاعل)، في المضارع والماضي، بعد تسكينها للتخفيف، بفاء الفعل التي تكون أحد الأصوات الصفيرية، أو الأسنانية، أو الأسنانية اللثوية، تأثرًا رجعيًا"[2]، ويمكننا تحليل ماحدث وفق المخطط الآتي:

يَتَطَير ــ يَتْطَير ــ يَطْطَير ــ يَطّير ــ اطّيرنا.

والتحليل المقطعي للفعل يكون:

اطّيرنا: / ء ــِ ط / ط ــَ / ي ــَ ر / ن ــَــَ / .

والأصل فيها:

اطّيرنا: / ء ــِ ت / ط ــَ / ي ــَ ر / ن ــَــَ / .

أُعلت التاء بالتسكين فسكنت، ثم أُبدلت طاءً، وأُدغمت في الطاء المتحركة الثانية، ودخلت ألف الوصل لامتناع الابتداء بالساكن، والتاء تأثرت بقوة الطاء، وزادت قوتها، بقلبها إلى صوتٍ من جنس الصوت الثاني (الطاء)، وهو ما يسمى بالتأثير الرجعي[3]، وهو ما حدث أيضاً في قوله تعالى: **((وَٱزَّيَّنَتْ))** يونس- 24، حيث إنّها في الأصل (تَزَيّنت)، وقُلبت التاء زاياً بعد تسكينها، ثم أُدغمت في الطاء

([1]) ينظر: الرعاية، 198.

([2]) علم الأصوات، النوري، 407.

([3]) ينظر: م. ن، 408- 409.

الثانية المتحركة، وجيء بألف الوصل للتخلص من الابتداء بالساكن[1]، ويمكننا أيضًا تحليل ماحصل وفق المخطط الآتي:

تَزَيّنت ــ تْزَيَّنت ــ زْزَيَّنت ــ زَّيَّنت ــ ازّيّنت.

والتحليل المقطعي يكون فيها:

ازَّيَّنّت: / ء ــِ ز / ز ــَ ي / ي ــَ / ن ــَ ت /.

والأصل فيها:

ازَّيَّنّت: / ء ــِ ت / ز ــَ ي / ي ــَ / ن ــَ ت / .

وبهذا يكون مكي وافق سيبويه في قوله: "وإذا كانت الطاء معها، يعني مع التاء، فهو أجدر أن تقلب التاء طاء"[2]. وهي مماثلة كلية بالتفخيم، والتأثر رجعي، "والشائع في لغة العرب هو التأثير الرجعي إلّا في حالة ما إذا كان الأول أقوى... فإنه يجوز أن يكون من التأثير التقدمي[3].

ويمتنع إبدال الطاء من التاء إذا كانت التاء متحركة قبل طاءٍ وجب إظهارها، لزيادة قوتها مع الحركة، وإنّ إبدالها طاءً في اللفظ عدّه مكي تصحيفًا، قائلًا:" وإذا وقعت التاء متحركة قبل طاءٍ، وجب التحفظ ببيان التاء، لئلا يَقْرُبَ لفظها من لفظ الطاء، لأنّ التاء من مخرج الطاء... فإن لم يتحفظ القارئ[4] بإظهار لفظ التاء على حقها من اللفظ قَرُبَ لفظها من لفظ الطاء ودخل في التصحيف. وذلك نحو:

([1]) ينظر الرعاية، 248.

([2]) الكتاب، 4/ 470.

([3]) دراسة الصوت اللغوي، 388.

([4]) في كتاب الرعاية (القاريئ).

((يَسۡتَطِيعُ))[1]، **((ٱسۡتَطَاعَ))**[2]... وشبهه"[3]. وقد يكون مراد مكي التأكيد على إظهار صوت التاء محركًا مخافة ذوبان روح الصوت وصفاته في صوت الطاء بداعي القوة أولًا، ولعدم وجود مسوغ لإبدال التاء طاءً ثانيًا، لأنّ صوت التاء محركًا ، فيحدث تكلف في السياق الصوتي، وهذا ما حذر منه مكي.

ومثّل مكي لإبدال التاء طاءً أيضًا قوله تعالى: **((فَمَنِ ٱضۡطُرَّ))** البقرة: 173، وقال: "أصله: "اضْتُرّ"، من الضرر على وزن افتعل، ثم أبدلوا من التاء طاءً[4] لمؤاخاتها للضادِ في الإطباق والاستعلاء والجهر، ولبُعد التاء من الضاد وضعفها، ولأنّ التاء حرفٌ مهموسٌ فيه ضعفٌ فقُرِن بالضادِ حرفٌ قويٌّ مثلها وهو الطاء، فأُبدلت من التاء"[5]. فتحولت التاء المهموسة المنفتحة إلى طاءٍ مجهورة مطبقة زادها قوة لتناسب الضاد في قوتها، وما حصل للتاء يوضحه المخطط الآتي:

مجهور مطبق + مهموس منفتح ⟵ مجهور مطبق + مجهور مطبق

ض + ت ⟵ ض + ط

بمعنى أنّ مكي علل إبدال التاء طاءً لأنّ التاء صوتٌ مهموس منفتح، وجاور الضاد المجهور المطبق، فأثر صوت الضادُ القويُّ على التاء الضعيفة، فأُبدلت طاءً، وهو يشارك التاء في المخرج، ويشارك الضاد في صفات الجهر والإطباق والاستعلاء، وهذه مماثلة جزئية في التفخيم، والتأثر تقدمي. "والخلاف ينحصر في

([1]) البقرة، 282.

([2]) آل عمران، 97.

([3]) الرعاية، 206.

([4]) في كتاب الرعاية طاءاً.

([5]) الرعاية، 199.

الترقيق والتفخيم، وفي الجهر والهمس. ومعروف أنّ هناك صعوبة في نطق الأصوات التي من مخرج واحد إذا تجاورت، كما أنّ الضاد مفخمة والتاء مرققة، وهناك صعوبة من الانتقال المباشر من التفخيم إلى الترقيق، فحدث ما نسميه (بالمماثلة بالتفخيم)، فقلبت التاء طاء لتفخيمها"[1]. والتحليل المقطعي للكلمة يكون:

"فمن اضطر": / ف ـَ / م ـَ ن / ء ـِ ض / ط ـُ ر / ر ـَ /.

والأصل فيها:

"فمن اضطر": / ف ـَ / م ـَ ن / ء ـِ ض / ت ـُ ر / ر ـَ /.

أمّا عن مجاورة التاء للصاد والتأثر بها ذكر مكي مثال: "**((ٱصۡطَفَىٰ))**[2]، أصله: اصْتفى من الصفوة على وزن: افتعل، ثم فُعل بالتاء مع الصاد مثل ما فُعل بها مع الضاد، لأنّ الصاد أيضًا من حروف الإطباق والاستعلاء، فيجب أن يُبين الطاء في هذا كله، إذ هي بدلٌ من تاءٍ، ويُظهر الإطباق لئلا يذهب اللفظ إلى نحو التاء التي هي أصل"[3]. وما حدث للتاء من تحول من الانفتاح والتسفل إلى الإطباق والاستعلاء زادها قوة، فناسبت الصاد، وما حدث يوضحه المخطط الآتي:

مطبق مستعلٍ + منفتح مستفلٍ ⟵ مطبق مستعلٍ + مطبق مستعلٍ

ص + ت ⟵ ص + ط

فالصاد من الحروف القوية المطبقة المستعلية فضلًا عن الصفير الذي فيها، فهي صفات قوة لا ضعف، ووفقًا لقانون القوة والضعف، فقد أثر صوت الصاد

([1]) التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي(أطروحة)، 137.

([2]) آل عمران: 33.

([3]) الرعاية، 199.

المطبق المستعلي في صوت التاء المهموس المنفتح، وأُبدلت التاء طاءً لتنسجم مع الصاد، وبذلك زادت قوة التاء عند قلبها طاءً، وهذا ما أشار إليه سيبويه في حديثه عن تاء مفتعل، إذ قال: "وقالوا في مفتعل من صبرت: مصطبرٌ، أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلّا ما ذكرت لك، يعني قرب الحرف وصارا في حرفٍ واحدٍ... فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهو الطاء، ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجه واحد"[1]. وأكد مكي كلامه قائلًا: "أنّ التاء التي للافتعال الزائدة المتحركة، إذا وقعت بعد الصاد، قُلبت طاءً ليكون بعد الصاد ما هو مثلها في الإطباق والاستعلاء، فيعمل اللسان عملًا واحدًا في الحرفين، وإنّما اختير بدل الطاء من التاء، لأنّها من مخرج التاء. فكانت أولى بالبدل منها من غيرها. وذلك نحو قوله: "اصطفى"، و"اصطبر"، وشبهه، أصل الطاء فيه تاء"[2]. ويحدث التأثر بين صوتي التاء والصاد بأن يتأثر صوت التاء المرقق بصوت الصاد المفخم تأثرًا تقدميًا، وبفعل هذا التأثر تُقلب التاء إلى ما يقابلها في التفخيم وهو صوت الطاء، وبذلك يحدث نوع من التماثل الصوتي في الصفة بين الصوتين المتجاورين. ومثال ذلك:

اصتبر ⟵ اصطبر، اصتحب ⟵ اصطحب[3].

وعند تحليل لفظة (اصطفى) مقطعيًا يكون:

"اصطفى": / ء ـِ ص / ط ـَ / ف ـَ /.

والأصل فيها:

([1]) الكتاب، 4/ 467.

([2]) الرعاية، 216.

([3]) ينظر: علم الأصوات، النوري، 398.

"اصطفى": / ء ـِـ ص / ت ـَـ / ف ـَـَ /.

ويؤكد مكي على إبدال التاء طاءً عند مجيئها بعد حرف إطباق، فيقول: "ألا ترى أنّ التاء إذا وقعت بعد حرف إطباق، لم يكن بدّ من أن تُبدل منها طاء، لضعفها. وذلك نحو قوله: ((ٱصۡطَفَىٰ))، ((وَهُمۡ يَصۡطَرِخُونَ))[1]، و ((**تَصۡطَلُونَ**))[2]، و((**فَمَنِ ٱضۡطُرَّ**))، وشبهه. ليعمل اللسان عملًا واحدًا. وأصل الطاء في ذلك وشبهه تاء"[3]. وعلل الرضي الإستراباذي إبدال التاء في (افتعل) عندما يكون فاء الكلمة من حروف الإطباق، بقوله: "فتخففها بقلب التاء إلى حرف يكون أقرب إلى فاء الكلمة من التاء فتقربها إلى حروف الإطباق الثلاثة: أي الصاد والضاد والظاء المعجمة، بأن تجعل في التاء إطباقًا فتصير طاء، لأن الطاء هو التاء بالإطباق"[4].

ويرى مكي أيضًا أنّ التاء –سواء للافتعال أم غيره– إذا وقعت بين حرفين مجهورين قويين كـ(الجيم والزاي)، وهي صوتٌ مهموس متوسط القوة والضعف، فإنّها تُبدل دالًا وهي صوتٌ مجهور ويشارك التاء في المخرج، ويوازي الجيم والزاي في الجهر، وأوجب بيان الدال في اللفظ محذرًا من ميل اللسان إلى الأصل التاء، نحو قوله تعالى: ((**مُزۡدَجَرٌ**)) القمر:4، وقوله عزّ وجلّ: ((**وَٱزۡدُجِرَ**)) القمر:9، وقوله تبارك اسمه: ((**تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ**)) هود:31، لأنّ الأصل فيها: (مزتجر، وازتجر، وتزتري)، إنّ وقوع التاء المهموسة بين الجيم والزاي، وهما صوتان قويان لاتصاف الجيم بالجهر والشدة، والزاي بالجهر والصفير، ووقوعها بين الزاي والراء، وهما صوتان

([1]) فاطر، 37.

([2]) القصص، 29.

([3]) الرعاية، 206– 207.

([4]) شرح الشافية، 3/ 287.

قويان أيضًا لما في الزاي ما ذُكر، وفي الراء من التكرير والشّدّة، لذا خفيت التاء وضعفت لقوة ما قبلها وما بعدها ولضعفها في الأصل، لذا فإنّها تُبدل بحرفٍ من مخرجها ويؤاخي هذه الحروف في بعض الصفات فكانت الدالُ المجهورة الشديدة أولى بالبدل من غيرها ليعمل اللسان عملًا واحدًا[1]. وهذه مماثلة جزئية، ويمكن ما حدث في المخطط الآتي:

مجهور + مهموس + مجهور ⟵ مجهور + مجهور + مجهور

ز + ت + ج ⟵ ز + د + ج

ز + ت + ر ⟵ ز + د + ر

والتحليل المقطعي يكون:

"وازدجرَ": / و ـــَ ز / د ـُ / ج ـِ / ر ـَ /.

والأصل فيها:

"وازدجرَ": / و ـــَ ز / ت ـُ / ج ـِ / ر ـَ /.

وعرض سيبويه إلى إبدال التاء دالًا عند التقائها الزاي، إذ قال: "والزاي تُبدل لها مكان التاء دالًا، وذلك قولهم: مزان في مزتان، لأنّه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها؛ وليست مطبقة كما أنّها ليست مطبقة"[2].

وعلل ابن عصفور (669هـ) هذا التأثر بقوله: "والسبب في ذلك أن الزاي مجهورة، والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء،

([1]) ينظر: الرعاية، 202- 203.

([2]) الكتاب، 4/ 467- 468.

فقربوا أحد الطرفين من الآخر ليقرب النطق بها، فأبدلوا الدال من التاء؛ لأنها أخت التاء في المخرج والشدة، وأخت الزاي في الجهر"[1].

ولم يتطرق مكي إلى إبدال التاء المجاورة للظاء طاءً[2]، إلّا أنّه ذكر أنّ التاء عند مجاورتها لحرف إطباق يوجب إبدالها طاءً، وكذلك لم يذكر إبدالها دالًا عند مجاورتها للذال، غير أنّه ذكر أنّها تُبدل إذا جاورت حرفٌ مجهورٌ[3]، وذكر قوله تعالى: **((مِن مُّدَّكِرٍ))** القمر: 15، ضمن الباب الثاني من المشددات[4]، ومن المعلوم أنّ الدال في لفظة (مُدّكر) في الأصل حرفان (دْ + دَ) مدغمان، والأصل في الدال الأولى الذال، والدال الثانية التاء، بمعنى أنّ الكلمة في الأصل(مذتكر)، وأُبدلت التاء دالاً لمجاورتها الذال لاشتراكهما في الجهر، ثم أُبدلت الذال دالاً لأجل الإدغام، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "وكذلك تبدل للذال من مكان التاء اشبه الحروف بها لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يبينا إذ كانا يدغمان منفصلين، فكرهوا هذا الاجحاف، وليكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر. وذلك قولك مدكرٌ، كقولك مطلمٌ، ومن قال مظعنٌ قال مذكر. وقد سمعناهم يقولون ذلك. والأخرى في القرآن، في قول: "فهل من مدكر". وإنما منعهم ان يقولوا مذدكر كما قالوا مزدان ان كل واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام. والزاي لا تدغم فيها على حالٍ فلم يشبهوها بها"[5]. كذلك المحدثون ذكروا هذه الأمثلة كثيرًا، فضلًا عن ذكرهم للفظة (مدكر) أنّ التأثر فيها من الممكن أن يكون

([1]) الممتع في التصريف، 236.

([2]) ينظر: الرعاية، 220 وما بعدها.

([3]) ينظر: م. ن، 202.

([4]) ينظر: م. ن، 249.

([5]) الكتاب، 4/ 469- 470.

رجعيًا (مدّكر)، وتقدميًا (مذّكر)[1]. لكنّ مكيًا ذكر أن القراء اختلفوا في إدغام الذال، وذكر أكثر من مرّة بأنّ كتاب الرعاية هو كتاب اتفاق ودراية لا كتاب اختلاف ورواية[2]، وذكر أنه تطرق لموضوع الذال في غير هذا الكتاب[3]. والتحليل المقطعي للفظتا (مدكر، مذّكر) يكون:

"مدّكرٍ" / م ـُـ د / د ـَـ / ك ـِـ / ر ـِـ ن / .

"مذّكرٍ" / م ـُـ ذ / ذ ـَـ / ك ـِـ / ر ـِـ ن / .

والأصل فيهما:

"مذّكرٍ" / م ـُـ ذ / ت ـَـ / ك ـِـ / ر ـِـ ن / .

الباء: صوتٌ قويٌّ مجهور شديد، وهو مؤاخٍ للميم، لاتحادهما في المخرج، وهو المخرج الثاني عشر من مخارج الفم، وتشابههما في الصفات، إلّا أنّ الميم فيها غنّة غير موجودة في الباء، ممّا زاد الميم قوة على الباء، لذلك تُبدل الباء ميمًا لأجل الإدغام، نحو قوله تعالى: **((ٱرۡكَب مَّعَنَا))** هود: 42، أي أنّ الباء الساكنة في الآية الكريمة في كلمة اركبْ، أُبدلت منها ميمًا ساكنةً لأجل الإدغام في الميم التالية لها[4].

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية، 169. ودراسة الصوت اللغوي، 388. وعلم الأصوات، النوري، 390 وما بعدها.

([2]) ينظر: الرعاية، 154، و 226، و 231.

([3]) ينظر: م. ن، 225- 226

([4]) ينظر: الرعاية، 267.

ويمتنع الإبدال ضمن قانون القوة والضعف في مواضع منها: إبدال الطاء من تاء المخاطَب أو المخاطِب إذا ما أتت التاءُ بعد الصاد، ويجب بيان الإطباق الذي في الصاد، لئلا يتغير لفظ المتكلم أو المخاطَب، لذا ثبتت التاء وخيف التغير في الصاد، لاختلاف ما بين الصاد والتاء. لذا وجب التحفظ في النطق بالصاد صافية، نحو قوله تعالى: ((**حَرَصْتُمْ**)) النساء- 129، و ((**وَلَوْ حَرَصْتَ**)) يوسف- 103، وترقيق أصوات الإطباق أو التفخيم كما يرى د. بشر خطأ من ناحيتين "خطأ صوتي وهو أمر معيب غير مقبول للخروج بالصوت المفخم عن طبيعته وسماته، وخطأ دلالي يؤدي إلى اللبس في المعنى وغموضه"[1]، إذ إنّ "تفخيمها ذا قيمة دلالية، له دور في التفريق بين المعاني، بالإضافة إلى قيمته الصوتية"[2].

وكذلك يمنتع إبدال الذال بصوت آخر، ويجب اللفظ بها مرققًا لئلا يدخلها التفخيم ويؤدي بها إلى الإطباق، "فتصير عند ذلك ظاءً، أو ضادًا، لأنّها أخت الظاء في المخرج، وقريبة من الضاد أيضًا في المخرج والجنس. فلا بدّ من التحفظ بلفظ الذال وترقيقها وإلّا دخلها لفظ غيرها"[3].

وحذر مكي من مخالطة لفظ الشين للفظ الجيم عند سكونها ومجيء التاء أو الدال بعدها، ووجوب التحفظ ببيانها وإعطاءها حقها، وعلل ذلك بسرعة اللسان إلى مخالطة لفظ الجيم لفظ الشين، وسببه أنّ الشين أخت الجيم ومن مخرجها، وأقرب للتاء من الجيم في الصفات، وبُعد التاء من الجيم في المخرج والصفات، والدال أخت التاء في المخرج، فيسهل بذلك أن تنوب الشين مناب الجيم، نحو قوله تعالى: ((**وَمِنْ**

([1]) دراسات في علم اللغة، 208.

([2]) م. ن، 207.

([3]) الرعاية، 224.

حَيْثُ خَرَجْتَ)) البقرة: 149، وقوله جلّ في علاه: **((ٱجْتُثَّتْ))** إبراهيم: 26، وقوله عزّ وجلّ: **((هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ))** الشعراء: 39، وقوله عزّ من قال: **((مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ))** يس: 51، وقوله تعالى: **((مِّن وُجْدِكُمْ))** الطلاق: 6، وشبهه كثير[1]. "وإذا أتت الجيم مشّددةً، أو مكررةً، وجب على القارئ بيانها لقوة اللفظ بها، وتكرر الجهر والشّدّة فيها. نحو **((تُحَآجُّونَ))**[2] و **((وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ))**[3]"[4]، إذن يجب إخراج الجيم بتمامها إن وقعت ساكنة وتلتها التاء أو الدال لمخالطتها لفظ الشين القريبة من التاء في الصفات، واشتراكها في المخرج مع الجيم، وكذلك إن كانت الجيم مشدّدة أو مكررة وجب بيان لفظها لقوتها لأنّها حرف شديد مجهور.

2-ظاهرة الإدغام: وهي تقريب الحرف من الحرف، وإدخاله فيه، والأصل في الإدغام لتخفيف النطق عند تكرار الصوت، والإدغام في قانون القوة والضعف يتأتى في الأصوات:

الطّاء: يُعدُ الطاء من أقوى الحروف لما فيه من صفات القوة، لكنّه إذا سكن أُدغم فيما يقاربه في الصفات أو يشاركه في المخرج من الحروف، وحينئذٍ يجب على القارئ بيان التشديد متوسطًا، وبيان الإدغام، مع إظهار الإطباق الذي في الطاء مخافة ذهابه في الإدغام، عند ذهاب الطاء، نحو قوله تعالى: **((لَئِنْ بَسَطتَ))** المائدة: 28، وقوله عزّ وجل: **((مَا فَرَّطتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ))** الزمر: 56، فإنّ الطاء

([1]) ينظر: الرعاية، 177- 178.

([2]) آل عمران، 66.

([3]) الأنعام، 80.

([4]) الرعاية، 178.

أدغمت في التاء، وبقي لفظ الإطباق ظاهرًا، فالتشديد في هذا النوع متوسط غير مشبع لبقاء بعض الصوت وهو الإطباق[1].

ومجيء الطاء ساكنة وواقعة نهاية المقطع الصوتي أضعفها، وسبقت التاء المتحركة، والأصل في الإدغام هو إدغام الساكن في المتحرك بعده فيما يماثله من الحروف وما يقاربه منها، "وأنّ الطاء إذا سكنت قبل التاء في كلمة لم يُحسن إلّا الإدغام، وقَبُح الإظهار"[2]. وعلل سيبويه هذا الإدغام لأنّ صوتي الطاء والتاء من موضع (مخرج) واحد، ولأنّ الطاء حصرت الصوت من موضعها كما حصرته التاء، والحال نفسها مع الدال، ويبقى الإطباق في الإدغام مع التاء لقوة الطاء المجهورة المطبقة، وضعف التاء المهموسة، ومن الممكن ذهاب الإطباق مع الدال لمشاركتها الجهر مع الطاء[3]. وكذلك ابن الجزري علل إدغام الطاء في التاء قائلًا: "وإذا سكنت وأتى بعدها تاء فادغمها فيها إدغامًا غير مستكمل، يبقى معه تضخيمها واستعلاؤها، لقوة الطاء وضعف التاء، نحو: {بسطت} و {أحطت} و {فرطت} لأن أصل الإدغام أن يدغم الأضعف في الأقوى، ليصير في مثل قوته، وفي مثل هذا عكسه، وسوغه القلب، لكن الصفة باقية دالة على موصوفها"[4].

الدّال: حرف قويّ مجهور شديد، يشارك الطاء في المخرج، كما يشارك التاء فيه، وهو المخرج الثامن من مخارج الفم، لذا عند مجيء الدال ساكنة قبل طاءٍ أو تاءٍ تبدل وتدغم فيهما، لقُبح الإظهار، فقال مكي مخاطبًا القارئ: "ألا ترى أنّ التاء

([1]) ينظر: الرعاية، 199- 200.

([2]) م. ن، 217.

([3]) ينظر الكتاب، 4/ 460.

([4]) التمهيد، 133.

والدال إذا سكنتا قبل طاءٍ قَبُح الإظهار، وكان الإدغام أولى. نحو: "قدْ طال"... وأنّ التاء والدال إذا سكن أحدهما قبل الآخر، حسُن الإدغام، وقبُح الإظهار. نحو: "قد تبين"[1]"[2]. فالدال على الرغم من قوتها فإنّها تُبدل وتُدغم في الطاء والتاء عند سكونها، ووقوعها نهاية المقطع الصوتي، وفي حال إبدال الدال طاءً أو تاءً تكون مماثلة كلية لذهاب الحرف بكليته وتصييره مشابهاً للحرف الثاني، وهذا ما ذكره سيبويه قائلًا: "وتصير الدال مع الطاء طاء... والتاء والدال سواءٌ، كل واحدةٍ منهما تدغم في صاحبتها حتى تصير التاء دالا والدال تاء، لأنهما من موضع واحد، وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس"[3]، وهو تأثر رجعي لتأثر الصوت الأول في الصوت الثاني.

التاء: حرفٌ مهموسٌ لكنّه شديد لذلك يُعدّ متوسط القوة والضعف، والتاء تُبدل عند مجاورتها لحرف مطبق أو مجهور، فـ "إذا لقيت التاء الساكنة طاءً، أُبدل منها طاءٌ، وأُدغمت في الطاء بعدها. فيجب على القارئ عند ذلك أن يتحفظ بإظهار الإدغام، والإطباق، والاستعلاء، لتكرر ذلك في اللفظ عند الإدغام، والتشديد. وذلك نحو قوله: **((وَقَالَت طَّآئِفَةٌ))**[4]، و **((وَدَّت طَّآئِفَةٌ))**[5]، و **((بَيَّتَ طَآئِفَةٌ))**[6]– في قراءة من أسكن التاء– فيُظهر الإطباق، لأنّه في الوصل إطباقان بحرفين منطبقين

([1]) البقرة، 256.

([2]) الرعاية، 217.

([3]) الكتاب، 4/ 460– 461.

([4]) آل عمران، 72.

([5]) آل عمران، 69.

([6]) النساء، 81.

مستعليين مجهورين شديدين. وذلك كلّه غايةُ القوةِ في الحرفِ"[1]. فصوت التاء متوسط القوة ضعف عند سكونه، ووقوعه نهاية المقطع، لذا تأثر بالطاء أقوى الأصوات تأثرًا رجعيًا فماثله مماثلة كلية وأدغم فيه.

ويمتنع الإدغام إذا كانت التاء متحركة وجاورت الطاء، فيجب بيانها لكي لا يقرب لفظها من الطاء، لأنّهما مشتركتان في المخرج، ولأنّ الطاء حرفٌ قويٌ متمكن للجهر الذي فيه، فضلًا عن شدته وإطباقه واستعلائه، والتاء على العكس منه فهو مهموس فيه ضعف، والقوي من الحروف يجذب الضعيف منها إذا شاركه في المخرج وكان مجاورًا له، ليعمل اللسان عملًا واحدًا في القوة من جهة واحدة، وهذا التحفظ بالبيان سواء كان التجاور مباشرًا أم حال بينهما حائل، "لأنّ الحرف المطبق قويٌّ لا يردُّ قوته حرفٌ حائلٌ"[2]، نحو قوله تعالى: ﴿**يَسْتَطِيعُ**﴾ البقرة: 282، وقوله تعالى: ﴿**ٱسْتَطَاعَ**﴾ آل عمران: 97، فيما تكون المجاروة مباشرة، أمّا إن كان بينهما حائل، نحو قوله تعالى: ﴿**ٱخْتَلَطَ**﴾ الأنعام: 146، ويجب أن تلفظ التاء مرققة لا مفخمة لأنّ التفخيم يقربها من الطاء فيدخل ذلك في التصحيف، فتبقى التاء على لفظها إذا كانت متحركة وسابقة لحروف الإطباق، والحال نفسها مع الدال إن سبقتها تاءٌ متحركة وجب بيان التاء لئلا تُقلب دالًا لقوة الدال وضعف التاء فتنجذب إليها، نحو قوله تعالى: ﴿**أَعْتَدَتْ لَهُنَّ**﴾ يوسف: 31[3]. ويحسُن إدغام التاء في الدال إن كانت التاء ساكنة، ويُقبح الإظهار فيها، نحو قوله تعالى: ﴿**أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ**﴾ الأعراف: 189[4]، فالمماثلة كلية والتأثر رجعي لتأثر الصوت الأول التاء الضعيفة

([1]) الرعاية، 204- 205.

([2]) م. ن، 213.

([3]) ينظر: الرعاية، 206- 207.

([4]) ينظر: م. ن، 217.

بالصوت الثاني الدال المجهورة القوية، وهذا ما يحمله قانون القوة والضعف من مفهوم.

كذلك إذا لقيت التاء الساكنة تاءً أخرى مماثلة لها يجب الإدغام لاجتماع المثلين، والحال نفسها في اجتماع أي مثلين أولهما ساكن وسكونه أضعفه، والثاني يقوى بحركته فجذب الثاني الأولَ إليه ويُدغم فيه، نحو قوله تعالى: ((**طَلَعَت تَّزَٰوَرُ**)) الكهف: 17، وقوله تعالى: ((**فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ**)) البقرة: 16، وشبهه يجب إظهار الإدغام والتشديد[1].

أمّا إذا تكررت التاء وتحركت الأولى، فالواجب بيان التكرير بيانًا ظاهرًا، سواء كان التكرير من كلمة أم كلمتين، نحو قوله تعالى: ((**تَتَوَفَّىٰهُمُ**)) النحل: 28، وقوله تعالى: ((**تَتَجَافَىٰ**)) السجدة: 16، ومثاله من كلمتين قوله تعالى: ((**كِدتَّ تَرۡكَنُ**)) الإسراء: 74، وقوله تعالى: ((**كُنتَ تَرۡجُوٓاْ**)) القصص: 86، وكذلك إن تكررت ثلاث مرات فالبيان آكد، نحو قوله تعالى: ((**ٱلرَّاجِفَةُ * تَتۡبَعُهَا**)) النازعات: 6-7[2]. وعلل مكي ذلك بقوله: "فبيان هذا الحرف المكرر لازمٌ، لأنّ في اللفظ صعوبةً، لأنّه بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منها، وقد مُثل ذلك في ثقله بمنزلة إعادة الحديث مرتين أو ثلاث. ألا ترى أنّ اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى، رجع إلى موضعه ليلفظ بالتاء الثانية، ثم يرجع إلى موضعه ثالثةً، ليلفظ بالتاء الثالثة، وذلك صعبٌ فيه تكلف، وقد مثله بعض العلماء بمشي المقيد. فالتحفظ ببيانه لازمٌ للقارئ"[3].

([1]) ينظر: م. ن، 205.

([2]) ينظر: م. ن، 205

([3]) الرعاية، 206.

لكنّ سيبويه جعل للقارئ الخيار بين الإثبات والحذف قائلًا: "فإن التقت التاءان ... فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما: وتصديق ذلك قوله عز وجل: ((**تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ**))[1]، و ((**تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ**)) وإن شئت حذفت التاء الثانية. وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ((**تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا**))[2]، وقوله: ((**وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ**))[3]"[4]. وفي هذه المسألة يكون مكي خالف مذهب سيبويه.

الباء: تُدغم الباء في الميم، ويكون إدغامًا ناقصًا لبقاء الغنّة فيه، وفي هذا قال مكي: "إدغام الباء في الميم فهو حسن وقد قُرئ في قوله تعالى: ((**ٱرْكَب مَّعَنَا**))، ولا بُدَّ من إظهار الغنّة في هذا أيضًا إذا أدغمتَ، لأنّك أبدلت من الباء ميمًا ساكنة، وفيها غنّة، فلا بُدَّ من إظهارها في حال الإدغام في نفس الحرف الأول فاعلمه، ولا غنّة في حال الإظهار"[5]، فالباء في الآية السابقة أُدغمت في الميم التالية لها، وزادت الغنّة قوة لقوة الميم على الباء، فأُبدلت وأُدغمت فيها، لكنّ الإظهار لا غنّة فيه ولا يوجد إدغام، لتساوي الحرفين في القوة لاشتراكهما مخرجًا وصفةً.

ويمتنع الإدغام ضمن قانون القوة والضعف في مواضع عدة منها: امتناع إدغام المثلين في القاف وغيرها إن تحرك المثلان، إذ قال: "وإذا تكررت القاف وجب

([1]) فصلت، 30.

([2]) القدر، 4.

([3]) آل عمران، 143.

([4]) الكتاب، 4/ 476.

([5]) الرعاية، 267.

الـتحفظ بإظهارهـا، نحـو: ((وَمَـن يُشَـاقِقِ ٱلرَّسُـولَ))[1]... و ((طَرَآئِـقَ قِـدَدًا))[2]، وشبهه. التحفظ بإظهار ذلك واجب"[3].

وحذر مكي من خفاء الدال إذا وقعت ساكنة وأتت بعدها نون، ويجب بيانها، معلـلًا ذلـك لسكونهما واشـتراكهما فـي الجهـر، وكـذلك تقـارب مخرجيهمـا، نحـو قولـه تعالى: ((هُوَ أَدْنَىٰ)) البقرة: 61، وقوله: ((وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ)) آل عمران: 123[4]، وكذلك أوجب بيان الدال إذا تكررت وجيء بها غير مشددة (أي امتناع الإدغام) لصعوبة التكرير على اللسان، ولتأتي الإدغام في المثلين، منه قوله تعالى: ((وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ)) البقرة- 217، وقوله عزّ وجلّ: ((جُدَدٌ بِيضٌ)) فاطر- 27[5].

ثانيـاً/ المخالفـة: ظـاهرة موجـودة فـي كـل اللغـات، وهـي تغييـر أحـد الصـوتين المتماثلين إلـى صـوت آخـر بعيـد تمامًـا عنـه، وهـي أقـل حدوثًـا من المماثلـة، إلّا أنّهـا ضرورية لإبراز الفونيمات بصورة أكثر استقلالية[6]. ونبحث المخالفة في:

1-**ظاهرة الإبدال:** ولأنّ المخالفة أقل حدوثًا من المماثلة، فإنّ مكيًا لم يذكر لها سوى مثالًا واحدًا ضمن قانون القوة والضعف، وهو ما أنكره على بعض العلماء الذين قالوا أنّ أصل التاء في قوله تعالى: ((أَعْتَدْنَا)) النساء: 18، دالًا في قوله: "وقـد قـال بعـض العلمـاء[7]: إن الأصـل فـي "أعتـدنا": أعـدْدنا -بـدالين- وكـذلك

([1]) النساء، 115.

([2]) الأنفال، 13.

([3]) الرعاية، 172.

([4]) ينظر: م. ن، 201.

([5]) ينظر: م. ن، 202.

([6]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي،384.

([7]) ينظر: مجاز القرآن، 1/ 200.

"أعتدت"[1]، أصله: أعددت، من العُدّة، وفيه ضعفٌ لنقل الأقوى إلى الأضعف"[2]، وعلل إنكاره لهذا القول ووصفه بالضعف، قائلًا: "إنّما يُنقل الأضعف إلى الأقوى، إذا تقاربت المخارج، ليقوى الكلام. فهذا هو الأكثر في الأصل. وربما خالف اليسير ذلك لعلة موجبة، وإذا نُقل الأقوى إلى الأضعف ضَعُف الكلام"[3]، وبهذا يكون مكي قد أسس لقانون القوة والضعف في الأصوات وشرحه مفصلًا، لأنه هو المعمول به غالبًا، إلّا في الحالات الاستثنائية التي توجب مخالفة القانون والقاعدة العامة.

إذن فقانون القوة والضعف، قانون كبير ويشغل حيزًا كبيرًا في اللغة العربية. ومفهوم القوة هو القدرة والسيطرة سواءً كان لغويًا أم في أية طائفة ثقافية أخرى. وأمّا في اللغة فإنّ الصوت القوي الذي يتمتع بصفة قوة واحدة أو أكثر هو المسيطر على ما يجاوره من أصوات ضعيفة تشاركه المخرج أو بعض الصفات، وبما تحمله من صفات ضعف، وكلما زادت صفات القوة في الصوت زادت قوته، وكلما زادت صفات الضعف زاد ضعفه، ويجذب الصوت القوي الصوت الضعيف إليه فيحيله صوتًا شبيهًا به، فيزيده قوة ليقاربه وليناسبه فيُبدل منه ويُدغم فيه إذا ماثله، والعكس صحيح فإذا ضعف الحرف القوي بسبب عارضٍ، فإنّ الصوت الضعيف يجذبه إليه ليقاربه ويناسبه ويُدغم فيه إذا ماثله، والصفات تكون ذاتية وموقعية، فضلًا عمّا تضفي الحركة من قوةٍ أو ضعفٍ. وتتباين الأصوات في نسبة قوتها وضعفها، بحسب بيئتها التركيبية والعوامل المؤثرة في ذلك.

([1]) يوسف، 31.

([2]) الرعاية، 207.

([3]) م. ن، 207- 208.

الفصل الثالث

قانون الشيوع وكثرة الاستعمال

المبحث الأول: مفهوم الشيوع وكثرة الاستعمال

المبحث الثاني: قانون الشيوع وكثرة الاستعمال

المبحث الأول/ مفهوم الشيوع وكثرة الاستعمال:

"حينما بسط الخليل... بين يديه نسيج العربية ليصنع منه معجم العين تبين له ان الأصوات– وهي لحمة اللغة وسداها– ليست سواء في مقدار ما يدخل منها في هذا النسيج، إذ يندر بعضها فلا يخالط إلا ألفاظًا يسيرة، ويكثر بعضها حتى يخالط اكثر الألفاظ"[1]. بمعنى أنّ الأصوات متباينة الشيوع في اللغة بحسب كثرة استعمالها فيها.

وورد لفظ شاع في المعجمات اللغوية بمعنى انتشر وتفرق وذاع، أي "شاع الخبر يشيع شُيوعًا وشَيَعانًا، وكل ذائعٍ شائعٌ"[2]، وكذلك "شاع الشيءُ يَشيع مشاعًا وشَيْعُوعة فهو شائع: إذا ظهر وتفرق"[3] ومنه "قولٌ شاعٌ: منتشر متفرق"[4]. وأمّا الشياع فهو: "الانتشار والتقوية. يقال شاع الحديث اشتهر، وقوي الشيء ما يصح أن يعلم ويخبر عنه"[5]، ولما "شاع ذلك واطرد صار أصل في بابه"[6].

وتطرق علماء العربية القدماء لهذه المسألة وأشاروا لها كثيرًا في مصنفاتهم، وفي مقدمتهم سيبويه إذ عرض له في عدّة مواضع من كتابه، مثاله عند الحديث عن

([1]) في علم اللغة، 156– 157.

([2]) الجمهرة، 2/ 872. وينظر: الصحاح، 2/ 1240.

([3]) التهذيب، 3/ 40.

([4]) المحكم، 2/ 289. وينظر اللسان، 8/ 187.

([5]) التوقيف على مهمات التعاريف، 210.

([6]) المحكم، 7/ 449.

الترخيم في النداء[1]، فيقول: "واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء ... لكثرته في كلامهم"[2].

والترخيم هو "حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفا"[3]، و يحذف الجار أو يُضمر، كما ذكر سيبويه نقلًا عن أستاذه الخليل يقولون: (لاهِ أبوك) والأصل فيها (لله أبوك) فقد حذفوا الجار والألف واللام للتخفيف فهم "يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحوج"[4].

وفي موضع آخر من الكتاب قال: "وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقُلْ. وتقول: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أُبَل ولا تقول لم أرَمْ تريد لم أُرامِ. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"[5]. وكذلك في موضع آخر قال: "قالوا: يا صاح، وهم يريدون يا صاحبُ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا"[6].

وأما الفَرَّاء فذكر أنّ "الأصل في النداء أن يقال "يا زيداه"، كالندبة؛ فيكون الاسم بين صوتين مَدِيدَين وهما "يا" في أول الاسم، والألف في آخره والاسم فيه ليس

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية، 224.

([2]) الكتاب، 2/ 239.

([3]) الكتاب، 2/ 239.

([4]) م. ن، 2/ 163.

([5]) م. ن، 2/ 196.

([6]) م. ن، 2/ 256.

بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو "يا" في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره"[1].

وأشار كذلك إلى أنّ كثرة الاستعمال تؤدي إلى حذف وسقوط بعض الأصوات والمقاطع، متمثلًا بقوله تعالى: "وَلَسَوفَ يُعطيكَ رَبُّكَ فترضى" الضحى:5[2]، وسيأتي تفصيلها لاحقًا.

وذكر أبو سعيد السيرافي (368هـ) في شرحه لكتاب سيبويه "أن الحرف على مقدار كثرة استعماله تختار خفته وتؤثر سهولته"[3].

وأمّا أبو علي الفارسي في حديثه عن كثرة الأسماء نسبة للأفعال، ولأنّ الأسماء أكثر عددًا من الأفعال، فقال: "وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال، وعلى الألسنة، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان لأن النطق به أوسع، والمتكلم به أدْرَب، وهو عليه أسهل، وإنما تكون الدُّرْبَة بحسب كثرة العادة، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات"[4].

وأمّا ابن جني فيقول في حديثه عن لفظ (الحمدُ لِله) بالإتباع: "أن هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لِمَا كثر من استعمالهم أشد تغييرًا"[5].

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 264.

([2]) ينظر: معاني القرآن ، 3/ 274.

([3]) شرح كتاب سيبويه، 1/ 51.

([4]) التعليقة على كتاب سيبويه، 1/ 43.

([5]) المحتسب، 1/ 37.

وقسم ابن منظور في مقدمة لسانه الحروف إلى: كثيرة التكرار أو التردد، ومتوسطة التكرار، وقليلة التكرار، فقال: "فان من الحروف ما يتكرر ويكثر في الكلام استعماله...، ومنها ما يكون دون ذلك...، ومنها ما يكون تكراره أقل من ذلك"[1].

وأشار إلى مسألة الشيوع وكثرة الاستعمال من المحدثين عدة باحثون منهم المستشرق وليم تومسن، وتقرر وفقًا لآرائهم أنّ الأصوات الأكثر شيوعًا واستعمالًا، تكون أكثر عرضة للتغيير[2]، إذ إنّهم أشاروا إلى أن "الفونيمات الأكثر ترددا تختزنها الذاكرة أسهل من الأقل، والعناقيد المتكرر وقوعها تقاوم التبسيط والإضعاف أكثر من العناقيد الأقل تكررا. والعناقيد النادرة تميل إلى أن تخلي طريقها لعناقيد أكثر ترددا. والنموذج المقطعي الشاذ يحل محله نموذج اكثر استعمالا، وهكذا"[3].

فقانون الشيوع يعتمد على نسبة تردد الأصوات في الكلام، ولقد أجرى د. إبراهيم أنيس عملية إحصائية على عشرات الصفحات من القرآن الكريم- لأنّه يمثل أصدق الأساليب العربية، وبمساعدة ذوي الاختصاص- لإحصاء الأصوات الأكثر شيوعًا، وكانت نتيجة هذه العملية "أن نسبة شيوع اللام 127 مرة في كل ألف صوت من الأصوات الساكنة. والميم 124 والنون 112 والهمزة 72 مرة والهاء 56 مرة والواو 52 مرة والتاء 50 مرة والياء 45 والباء 43 مرة والكاف 41 مرة وكل من الراء والفاء 38 مرة والقاف 23 مرة، وكل من السين والدال 20 مرة والذال 18 مرة والجيم 16 مرة والحاء 15 مرة والخاء 10 مرات والصاد 8 مرات والشين 8 مرات والضاد 6 مرات وكل من الغين والثاء 5 مرات وكل من الزاي والطاء 4 مرات والظاء 3

([1]) اللسان، 1/ 14.

([2]) ينظر: الاصوات اللغوية، 219.

([3]) دراسة الصوت اللغوي، 375.

مرات"[1]. ونلحظ في هذا الإحصاء أنّ الأصوات المذلقة[2] (اللام والميم والنون والباء والراء والفاء) أكثر الأصوات شيوعًا، وتتخللها (الهمزة) ثم (الهاء فالواو والتاء والياء والكاف). وأكثر الأصوات المذلقة شيوعًا هن: (اللام والميم والنون)، وسنبحثها في كتاب الرعاية في المبحث الثاني من هذا الفصل بإذنه تعالى.

وذكر الخليل في مقدمة العين وصفًا لهذه الأحرف قائلًا: "اعلم انّ الحروف الذُلق والشفوية ستة وهي: ر ل ن ف ب م، وإنّما سُميت هذه الحروف ذُلقا لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذليقة ر ل ن، تخرج من ذَلق اللسان من طرف غار الفم وثلاثة شفوية: ف ب م، ومخرجها من بين الشفتين خاصة، لا تعمل الشفتان في شيء، من الحروف الصحاح إلا في هذه الأحرف الثلاثة فقط، ولا ينطلق اللسان إلا بالراء واللام والنون"[3]. وأراد الخليل في كلامه هذا، أنّ الذلاقة هي انطلاق اللسان وطلاقته أثناء النطق بهذه الحروف، فـ"إن الخليل – وهو أعلم الناس بالأصوات– لا يجهل أن الأصوات الذلقية التي ذكرها تشتمل على ثلاثة شفوية، وهي: الفاء والباء والميم، ولكنه لم يرد بالذلاقة خروج الصوت من أسلة اللسان أو ذلقه، وإنما أراد بالذلاقة الرشاقة والطلاقة في النطق. فهذه الأصوات الستة ايسر نطقًا من أصوات الحلق، وأصوات الطبق. وإذا احتكمنا إلى القواعد الصوتية في لغات العالم كافة قلنا:

([1]) الأصوات اللغوية، 220– 221.

([2]) الأصوات المذْلَقَة: حروف عملها وخروجها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين، وطرف كل شيء ذلقه، وسُميت بذلك، إذ هي من طرف اللسان، وهو ذلقه، وهي أخفُّ الحروف على اللسان وأحسنها انشراحاً، وأكثرها امتزاجاً بغيرها. الرعاية– 136.

([3]) العين، 1/ 51– 52.

إن أشيع الأصوات أيسرها نطقًا، ولذلك شاعت هذه الأصوات، وخمدت أصوات أخرى"[1].

أمّا ابن دريد فسمّاها المذلقة، ووصفها بأنّها "أخف الحروف وأحسنها امتزاجًا"[2]، ولهذا السبب سادت وشاعت في الكلام العربي وفي مقدمتها اللام[3]، وهذه الأصوات "تيسر العسير وتخفف ثقل الأصوات الأخرى كالخاء والقاف والجيم، ولهذا يندر خلو الألفاظ الرباعية والخماسية من رشاقة هذه الألفاظ"[4]، وهذا ما ذكره الخليل في معجمه بأنّ الكلمة الرباعية أو الخماسية لا تخلو من واحد أو أكثر من حروف الذلاقة، وإن خلت فإنّها كلمة مُحدَثة مُبتدَعة[5].

وأُجريت إحصاءات أخرى، على عينات أخرى في بحوث لغوية، منها الإحصاء الذي أجراه د. محمد علي الخولي في بحثه الموسوم (التحليل الإحصائي لأصوات اللغة العربية)، إذ اختار عينات مختلفة من مراجع حديثة، وهي عبارة عن مجموعة أسطر من كل كتاب، من موضوعات مختلفة، مراعيًا أن تكون المراجع باللغة العربية الفصيحة، فضلًا عن كتابة الكلمات كتابة صوتية، مراعاة لتردد الأصوات المُبدلة والمدغمة كما هي حال ال التعريف، وكذلك تردد الصوائت، مع تحريك أواخر الكلمات بالحركة الإعرابية. كما أنّه أجرى الإحصاء من نواحٍ عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر: شيوع الأصوات في النصوص اللغوية الحديثة، وشيوعها في

([1]) في علم اللغة، 157.

([2]) جمهرة اللغة، 1/ 45.

([3]) ينظر: التلوينات الصوتية والدلالية (رسالة ماجستير)، 81.

([4]) في علم اللغة، 157.

([5]) ينظر: العين، 1/ 52.

كيفيات النطق، وشيوعها في أمكنة النطق، وشيوعها بحسب صفاتها من جهر أو همس... الخ[1]، ومن النتائج التي توصل لها البحث في هذه الإحصائية، أنّ الأصوات الصامتة (اللام، والميم، والنون)- مع استثناء "أصوات اللين مع أنها عنصر رئيسي في اللغات ومع أنها الأكثر شيوعًا فيها" [2]- هي الأكثر ترددًا من غيرها[3]، وأنّ هناك "علاقة موجبة قوية بين شيوع الصوت وسهولة نطقه. فكلما كان نطق الصوت أسهل، ازداد شيوعه في معظم الحالات. وكلما كان نطقه اصعب، قلّ شيوعه في معظم الحالات"[4].

وكذلك إحصاء أُجري لنسبة تردد الأصوات وشيوعها في ثلاث قصائد (إرادة الحياة، وإلى طغاة العالم، والدنيا الميتة) من ديوان الشاعر أبي القاسم الشابي (أغاني الحياة)، وكانت النتيجة مماثلة لإحصائية د. إبراهيم أنيس، ود. الخولي، مع بعض الاختلاف البسيط[5]، مثاله أنّ نسبة تردد الأصوات المجهورة -وهي الأكثر شيوعًا في اللغة- جاءت في إحصائية د. إبراهيم أنيس 4: 1، أي ما يعادل 80./.[6]، أمّا في إحصائية د. الخولي كانت النسبة 3: 1، أي 75./.[7]، وفي إحصائية د. عيسى شاغة نسبتها 2: 1، أي ما يقارب 70./.[8]، والباحثة تميل إلى دقة إحصائية د.

([1]) ينظر: التحليل الإحصائي (بحث)، 49 وما بعدها.

([2]) الأصوات اللغوية، 38.

([3]) ينظر: التحليل الإحصائي، 84.

([4]) م. ن، 92. وينظر: الاقتصاد اللغوي، 84.

([5]) ينظر: الاقتصاد اللغوي، 87.

([6]) ينظر: الأصوات اللغوية، 24.

([7]) ينظر: التحليل الإحصائي،64.

([8]) ينظر: الاقتصاد اللغوي، 90.

إبراهيم أنيس كونها أُجريت على صفحات من كتاب الله العزيز، الذي هو المقياس والمعيار الأوحد، والأكثر دقة، لاستنباط الأحكام اللغوية عامة.

وفي البحث الذي أجراه د. إبراهيم أنيس عن أصول الواو والياء، وتوصل عن طريقه إلى أن الواو والياء في الأصل السامي القديم أحد الأصوات الثلاثة (اللام والميم والنون) لأنّ هذه الأصوات الثلاثة تُعد من الناحية الصوتية أشباهًا لأصوات اللين، والواو والياء أنصاف لأصوات اللين، وهذا ليس معناه أن كلَّ واو وياء في الأصل لامٌ أو ميمٌ أو نونٌ، لأنّه يخالف الواقع اللغوي. ثم إنّه توصل إلى أنّ تحول الأصوات الثلاثة الساكنة إلى أنصاف أصوات اللين هو شيوعها في اللغة فضلًا عن كونها أسهل منها من الناحية الصوتية، إلّا أنّ الفرق بينهما ليس كبيرًا ليكون السبب الوحيد للانتقال، وإنما يضاف إليه أثر شيوع هذه الأصوات في اللغة العربية[1]، ودلّ على ذلك بكلام ابن جني: " أنهم أدغموا النون في الميم، لاشتراكهما في الغنة والهوي في الفم، ثم إنهم حملوا الواو في هذا على الميم، بأنها من الشفة، وإن لم تكن النون من الشفة. ثم إنهم أيضا حملوا الياء على الواو في هذا، لأنها ضارعتها في المد، وإن لم تكن معها من الشفة، فأجازوا إدغام النون في الياء"[2]، وكذلك كلامه عن شبه النون بحروف اللين شبهًا قويًا في أشياءٍ عدة منها: الغنّة التي في النون تشبه اللين في هذه الحروف، وأيضًا الزيادة والحذف فيهن[3]، وهذا ما ذهب إليه مكي في كتاب الرعاية، إذ قال: "أنّ الغنّة التي في النون أشبهت المد واللين اللذين في الياء والواو" . وكذلك "الوضوح السمعي الذي بنيت عليه التفرقة بين الأصوات

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية، 222 وما بعدها.

([2]) سر الصناعة، 1/ 69.

([3]) ينظر: م. ن، 109- 111.

الساكنة وأصوات اللين، هو تلك الصفة الطبيعية في الصوت لا المكتسبة من طول أو نبرة فصوت اللين أوضح بطبعه من الصوت الساكن. ومن النتائج التي حققها المحدثون أن اللام والميم والنون أكثر الأصوات الساكنة وضوحًا، وأقربها إلى طبيعة أصوات اللين. ولذا يميل بعضهم إلى تسميتها "أشباه أصوات اللين". ومن الممكن أن تعد حلقة وسطى بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين"[1].

وفي نظرة سريعة نظرها في القاموس المحيط، وجد ما يقرب من مائتي كلمة توافق ما ذهب إليه من أنّ أصول الواو والياء هي اللام والنون، وساق بعض الأمثلة التي تشترك في المعنى مع بعضها، التي من كثرتها تدع اللغوي يفكر في سرّ هذا الاشتراك، وهذه الأمثلة:

1-وشر الخشبة بالميشار: إذا نشرها بالمنشار.

2-الوقص: العيب والنقص.

3-اللكز: الوكز.

3-العيس: النوق، والعنس: الناقة.

4-فصى الشيء من الشيء، يفصيه: فصله[2]

وأراد د. إبراهيم من هذه الأمثلة إثبات نظريته من إبدال الأصول (اللام، والميم، والنون) بالواو والياء، كما حدث في (وشر) التي في الأصل (نشر) إذ تحولت النون إلى واو، و(الميشار) وأصلها (المنشار)، فقد تحولت النون إلى ياء، كما أنّها تحولت إلى واو في (الوقص) والأصل فيها (النقص)، وهكذا في بقية الأمثلة.

([1]) الأصوات اللغوية، 29.

([2]) ينظر: م. ن، 227.

وذكر أنّ هذه الظاهرة لا تقتصر على اللغة العربية فقط، وإنّما تشمل اللغات السامية الأخرى، وساق بعض الأمثلة التي عثر عليها في القواميس العبرية[1].

وعلماء العربية القدامى قد "أدركوا أن لأصوات " لم نر" سمات معينة ترشحها لتشكيل صنف خاص في منظومة الأصوات العربية. وهذا ما سلكه بالفعل شيخهم سيبويه. فبعد أن صنف الأصوات إلى قسميها الرئيسيين: "الأصوات الشديدة والأصوات الرخوة"، انتحى نحو هذه الأربعة وأفرد لها إشارات خاصة[2]، إدراكًا منه أن لها ذوقا نطقيا مختلفا، وأن لها سمات لا تؤهلها للانضمام إلى واحد من هذين الصنفين الرئيسيين"[3].

وأطلق د. أحمد مختار على هذا القانون مسمى (قانون التردد النسبي)، وقال فيه أنّ "الكلمات الكثيرة التردد في كل يوم تتعرض لتأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة أو كلمة أدبية أو كلمة خاصة. والأدوات النحوية المتنوعة التي يكثر استخدامها في اللغة عرضة للاختصار أكثر من الكلمات الكاملة"[4].

والصوت اللغوي "إذا شاع استعماله في الكلام كان عرضة لظواهر لغوية، كان القدماء يسمونها حينًا إبدالا، وحينًا آخر إدغاما. هذا وقد يتعرض الصوت الكثير الشيوع للسقوط من الكلام"[5].

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية،| 229.

([2]) ينظر: الكتاب، 4/ 434.

([3]) علم الأصوات، د. كمال بشر، 350.

([4]) دراسة الصوت اللغوي، 375.

([5]) الأصوات اللغوية، 220.

وقانون الشيوع وكثرة الاستعمال لا يشمل الأصوات فقط، وإنّما يشمل المقاطع أيضًا، إذ إنّ المقاطع الثلاثة الأولى (س ع)، (س ع ع)، (س ع س) هي الأكثر شيوعًا في الكلام العربي[1].

وفقًا لما سبق من أقوال علماء العربية القدامى، ومتابعة المحدثون لهم في ذلك، أنّ التغييرات التي تطرأ في اللغة لعلة الشيوع وكثرة الاستعمال كثيرة منها: (الإدغام، والحذف، والإضمار، ومخالفة الأصول، والتلعب بالكلمة وكثرة التصرف بها... الخ)، وكل هذه التغييرات علتها التخفيف على اللسان وسهولة النطق وتيسيره. وإذا أردنا التمثيل لكل تغيير، فالأمثلة كثيرة ولا يمكننا حصرها في هذا الحيز المحدود، إلّا أنّنا نأخذ بعضًا منها من بطون الكتب التي مثلتها خير تمثيل، ونبدأها بـ:

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى الإدغام: ومنه إدغام لام التعريف، وذكر سيبويه أنّ لام التعريف تُدغم في ثلاثة عشر حرفًا- وهي ما تسمى باللام الشمسية-، وعلل ذلك بكثرة استعمالها في الكلام، فضلًا عن التقارب الذي بينها، إذ قال: "ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام؛ وكثرة موافقتها لهذه الحروف؛ واللام من طرف اللسان. وهذه الحروف أحد عشر حرفًا، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان. فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام"[2]. وهذا ما توصل إليه د. إبراهيم أنيس في الإحصائية التي أجراها، وأثبت أنّ اللام أكثر الأصوات الساكنة شيوعًا في اللغة العربية، فتكون أكثرها عرضة للتغيير، إذ قال:

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية، 154. ودراسة الصوت اللغوي، 302.

([2]) الكتاب، 4/ 357. وينظر: المقتضب، 1/ 213.

"وشيوع اللام في اللغة العربية، يفسر لنا ظاهرة إدغامها في معظم الأصوات الساكنة حين تكون أداة تعريف. وكتب القراءات والنحو مملوءة بالظواهر اللغوية لإدغام اللام في كثير من الأصوات الساكنة"[1].

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى الحذف: وهو حذف صوت أو مقطع من الكلمة لكثرة استعمالها وشيوعها في اللغة، ويحدث في الأصوات الصامتة والصائتة الطويلة والقصيرة، وهو يوفر للغة الزمن والجهد العضلي، ويقللهما دون التأثير على المعاني، وأشار لهذه الظاهرة ونبه إليها علماء العربية القدامى، فهذا ابن جني يتحدث عنه في باب فكّ الصيّغ[2]، قائلًا: "أعلم أن هذا موضع من العربية لطيف، ومفعول عنه وغير مأبوه له. وفيه من لطف المأخذ وحسن الصنعة ما أذكره، لتعجب منه، وتأنق له. وذلك أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفًا، إما ضرورة أو إيثارًا، فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويرًا تقبله أمثله كلامها، ولا تعافه وتمجه لخروجه عنها، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلًا أم زائدًا. فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالًا تقبله مثلهم أقروه عليه. وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاع كلمتها نقض عن تلك الصورة وأصير إلى احتذاء رسومها"[3]، ومثل لهذه الظاهرة قائلًا: " فإذا قالوا: لم أبل، حذفوا الألف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء من قولهم: "لا أدر""[4]، والأمثلة كثيرة لا يمكن حصرها في هذا البحث، نذكر منها على سبيل المثال:

([1]) الأصوات اللغوية، 225.

([2]) ينظر: التغييرات الصوتية، 37.

([3]) الخصائص، 3/ 114.

([4]) المنصف، 420.

حـذف نـون (يكـن)، "الحكم النحوي: جواز الحذف إذا كان الفعل مجزومًا بالسكون ولم يليه ساكن أو ضمير متصل. متى ما كان الفعل (كان) مجزومًا ويليه حرف متحرك ليس ساكنًا على أن لا يكون ضميرًا متصلًا يجوز فيه الحذف (يمكن القول لم يكن ولم يك) فتحذف النون تخفيفًا. أمّا إذا كان ما بعده ساكنًا فلا يجوز الحذف (لم يكن الرجل)، لا يمكن القول لم يك الرجل. ولا يجوز الحذف أيضًا لو كان ضمير متصل (لم يكنْهُ) لا يجوز قول لم يكُهُ". ومثال ذلك قوله تعالى: **((وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ * وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ))** النحل: 126- 127، وقوله تعالى: **((وَقُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ * وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُن فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ))** النمل: 69- 70[1].

إنّ حذف النون في الآية الكريمة الأولى وعدم حذفها في الآية الكريمة الأخرى، لطيفة من لطائف الكتاب العزيز، وشرحها د. فاضل السامرائي وقد أوعز السبب البياني إلى أمرين هما: (المقام، واكتمال الفعل وعدمه)، سواءً أكان الحذف في (يكن) أم في غيرها من الحذوف كـ(تفرق وتتفرق، اسطاعوا واستطاعوا، تنزل وتتنزل)، فإنّ الحذوف كثيرة ويجمعها هذان الأمران: هل هي في مقام إيجاز وتفصيل أو هل الفعل مكتمل أو غير مكتمل. عندما يأتي بالصيغة كاملة يكون الحذف أتمَ. إذا كان الشيء مكتملًا لا يُقتطع منه وإذا كان غير مكتمل يُقتطع منه[2].

([1]) برنامج لمسات بيانية.

([2]) برنامج لمسات بيانية.

ففي الآية الكريمة الأولى كان هناك حذفٌ لنون (تكن) لأنّ المقام مقام إيجاز لأنّه خطاب خاص بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم كما روى الحاكم النيسابوري في سبب نزول هذه الآية هو رؤية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مصرع عمّه حمزة الأليم يوم أُحد وقوله: "... لأقتُلنَّ مكانهُ سبعين رجلًا منهم"[1]، فنزلت هذه الآية الشريفة ليصبّر الله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ويمسح على قلبه، ويطلب منه أن يعاقب بمثل ما عوقب به، وكذلك أراد الله تعالى أن يذهب الحزن من قلبه تمامًا ولا يبقى منه شيء، وحذف النون من **((ولا تك في ضيق ممّا يمكرون))** بمعنى حذف الضيق من نفس الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وعدم الإبقاء منه شيئًا، لذلك حذفت النون من الفعل. أمّا في الآية الثانية فالمقام فيها ليس مقام إيجاز بل مقام تفصيل، لأنّها تحمل دعوة الناس للسير في الأرض والتفكر، لذا جاء الفعل مكتملًا. والأمثلة القرآنية المماثلة لهذه الآيات كثيرة في الكتاب العزيز[2]. نلحظ فيما سبق دقة التعبير القرآني في التناسب الصوتي لحذف الصوت وعدمه، لعمق الدلالة المراد إيصالها للمتلقي.

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى بلى الألفاظ: يمكننا القول بأنّ بلى الألفاظ هو نوع من الحذف، لأنّ بعض الألفاظ تكون عرضة للتغيير لكثرة استعمالها، فتُقص أطرافها، و"هذه من الحقائق المقررة، عند المحدثين من علماء اللغات، أن كثرة الاستعمال، تبلي الألفاظ، وتجعلها عرضة لقص أطرافها، تمامًا كما تبلى العملات المعدنية والورقية، التي تتبادلها أيدي البشر"[3]، ويصيب البلى

([1]) أسباب نزول القرآن، 283.

([2]) برنامج لمسات بيانية.

([3]) التطور اللغوي، 135.

الصوتي الألفاظ الطويلة دومًا، على العكس من الألفاظ القصيرة فهي تقاوم الانحرافات وهذه الحال في الكلمات كثيرة الاستعمال "فالبلى الصوتي واضح فيها بدرجة خاصة، وهذه الألفاظ في عمومها، إما آلات مساعدة في اللغة، وإما عبارات محفوظة متداولة، وهي لذلك ليست في حاجة إلى وضوح النطق الذي تقتضيه الرغبة في الإفهام"[1].

والأدوات من حروف جرٍ، وحروف أصلٍ، أصلها كلمات قائمة بنفسها غالبًا، وتحولت لأدوات نحوية في كل اللغات[2]، ويحدث ذلك "بتحويل الكلمات المليئة إلى كلمات فارغة، فالأدوات النحوية التي تستعملها اللغات، ليست إلا بقايا كلمات مستقلة قديمة، أفرغت من معناها الحقيقي، واستعملت مجرد موضحات، أي مجرد رموز"[3].

ومن الألفاظ التي أصابها البلى الصوتي منذ القدم لفظة (سوف)، واقتصرت على السين فقط، وأن الخطأ الذي وقع فيه بعض النحاة، في أن السين وسوف أداتان مختلفان، نفته أدلة الكتاب العزيز، وذكر الفراء في تفسيره لقوله تعالى: **((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ))** الضحى: 5، قائلًا: "وهي في قراء عبد الله "ولسيعطيك ربك فترضى" والمعنى واحد، إلا أن (سوف) كثرت في الكلام، وعرف موضعها، فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك، كما قيل: أيش تقول، وكما قيل: قم لاباك، وقم لا بشانئك، يريدون: لا أبا لك، ولا أبا لشانئك"[4]، وكثيرًا من الناس يظنون أنّ السين وسوف "أداتان مختلفتان للدلالة على الاستقبال، وضعتا

([1]) اللغة، 89.

([2]) ينظر: التطور اللغوي، 138.

([3]) اللغة، 216.

([4]) معاني القرآن، 3/ 274.

هكذا وضعًا، منذ أن خلق الله العربية. وقد خدع بعض نحاة البصرة، وحكموا المنطق العقلي، في أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فقالوا: إن سوف تدل على الاستقبال البعيد، والسين تدل على الاستقبال القريب. وليس في نصوص اللغة ما يشهد لتكلفهم هذا، فقوله تعالى مثلًا: **((فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ))** [1]، ليس معناه تحقق هذه الغاية في الغد، كما أن قوله تعالى: **((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ))** ليس معناه تأخر الإعطاء عامًا أو عامين"[2].

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى الإضمار: خصص سيبويه بابًا في كتابه وعنونه بـ (هذا بابٌ يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم)[3]، وذكر أنّ ممّا ينتصب بفعل مضمر لشيوعه في الكلام وكثرة استعماله قوله تعالى: **((ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ))** النساء: 171، و (وراءَك أوسعَ لك)، و(حسبُكَ خيرًا لك)، في حال الأمر، ونصب (خيرًا، وأوسعَ) المراد منه الخروج من أمر والدخول في آخر[4]. ونقل عن أستاذه الخليل أنّه قال: "كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبته لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له: انتهِ، أنّك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمرٍ حين قال له: انتهِ، فصار بدلًا من قوله: ائت خيرًا "لك"، وادخل فيما هو خير لك... لأنّه

([1]) البقرة: 137.

([2]) التطور اللغوي، 139- 140.

([3]) الكتاب، 1/ 280.

([4]) ينظر: م. ن، 1/ 282.

قد كَثُرَ في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثلِ، فحُذف كحذفهم: ما أريت كاليومِ رجلًا"[1].

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى التلعب بالكلمة: ذكر ابن جني أنّ العرب تلعبت بالكلمات كثيرة الاستعمال وتصرفت فيها، فغيرت فيها بتقديم وتأخير حرف بآخر، في قوله: "ثم إنها لما كثر استعمالها لها تلعبت بها العرب كأشياء يكثر تصرفها فيها لكثرة نطقها بها، فقدمت الياء المشددة على الهمزة فصارت كيأً بوزن كيع"[2].

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى مخالفة الأصول: ذكر ابن جنيّ أن كثرة استعمال أسماء الأعلام يجوز فيها مخالفة القواعد والأصول وذلك في إجابته لمن سأله عن كثرة التغيير في الأعلام[3]، قائلًا: " لأنّها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله، وعرف موضعه، جاز فيه التغيير ما لا يجوز في غيره... وليس كذلك ما كان مجهولا قليل الاستعمال"[4]. وأكد كلامه في مصنف آخر قائلًا: "واعلم أن الاعلام إنما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور؛ من قبل أنها كثُر استعمالها؛ فجاز فيها من الاتساع ما لم يجز في ما قلّ استعماله من الاجناس"[5].

([1]) الكتاب، 1/ 283- 284.

([2]) المحتسب، 1/ 170.

([3]) ينظر: القوانين الصوتية الكبرى (بحث)، 2732.

([4]) المنصف، 143.

([5]) سر الصناعة، 2/ 101.

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى التغيير: وهو إسقاط التنوين في إيراد الجواب على حكاية السؤال، للسائل بـ(مَن)، وقال سيبويه في ذلك: " سألتُ يونس عن: رأيت زيدَ بنَ عمرو فقال: اقول مَن زيدَ بن عمرو؛ لأنّه بمنزلة اسم واحد. وهكذا ينبغي، إذا كنت تقول يا زيدّ ابن عمرو، وهذا زيدُ بن عمرو، فتسقط التنوين... وإنما جازت الحكاية في مَن؛ لأنهم لمَن اكثر استعمالا وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره. وإن أدخلت الواو أو الفاء في مَن فقلت: فمَن أو ومَن، لم يكن فيما بعده إلا الرفع"[1].

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى الإسكان: إن الإعلال في ياء (لَيْس) يكون بإسكانها لكثرة استعمالها؛ وأنها في الأصلها: لَيِس، ولا يفعل بها كما فعل بنظائرها في مثل: خاف وباع ونام وقام[2]، وهذا ما ذكره سيبويه في قوله: " وأما ليس فإنها مسكنة من نحو قوله: صيد، كما قالوا علم ذاك في علم ذاك، فلم يجعلوا اعتلالها إلا لزوم الإسكان إذ كثرت في كلامهم"[3].

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى تخفيف المشَّدد: "ذكر الفراء أن ياء كلمة: **((ٱلۡجُودِيِّۖ))** في سورة هود 44، يخفِّف بعض القراء تشديدها لكثرة استعمالها عند اللاغين بها"[4]، إذ قال: "وقد حدِّثتُ أن بعض القراء قرأ (على الجودِي) بإرسال الياء. فإن تكن صحيحة فهي مما كَثُر به الكلام عند أهله فخُفِّف"[5].

([1]) الكتاب، 2/ 414.

([2]) ينظر: القوانين الصوتية الكبرى (بحث)، 2731.

([3]) الكتاب، 4/ 344.

([4]) القوانين الصوتية الكبرى (بحث)، 2731.

([5]) معاني القرآن، 2/ 16.

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى استعمال الأخف: نقل الزجاج عن الخليل وسيبويه أن العرب تفتح العين في كلمة العُمْر، عند القسم، نحو: لَعَمْري، وعلل ذلك لكثرته في الاستعمال، ولخفته عليهم، إذ قال: "وقال سيبويه والخليل وجميع أهل اللغة: العَمْر والعُمْر بمعنًى واحد. فإذا استعمل في القسم فتح أوله لا غير، ولا تقول العرب إلا لعَمْرك،، وإنما آثروا الفتح في القسم لأن الفتح أخف عليهم وهم يكثرون القسم بلَعَمْري. ولعَمْرك، فلما كثر استعمالهم إياه لزموا الأخفَّ عليهم"[1].

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى إعطاء الشيئين حكم الشيء الواحد: "ذكر الفراء ان العرب تميل نون: (إنَّا) إذا كانت مع اسم الجلالة- على غير قياس- عند التوجع والمصيبة في مثل قول الله تعالى: **((إِنَّا لِلَّهِ))** البقرة 156؛ لكثرة استعمالها جُعلت بمنزلة كلمة واحدة متصلة لا تحتاج لشيء"[2]، قائلًا: "وإنّما كسرت في (إنّا لله) لأنها استعملت فصارت كالحرف الواحد، فأشير إلى النون بالكسر لكسرة اللام التي في (الله)... فصارت (إنّا لله) كالحرف الواحد لكثرة استعمالهم إياها"[3].

ظاهرة الشيوع وكثرة الاستعمال تؤدي إلى استبدال الخفيف بالأصيل: "ذكر ابن جني في توجيه قراءة: **((قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا))** التوبة 51 بتشديد الياء من {يُصِيّبنا}، وهي قراءة شاذة، أنّ أصلها واويٌّ من: صاب يصوب، إلا أنه لما كثر استعمال العرب للياء في : (يصيب والمصيبة) استبدلوا الأخف اليائي للكلمة

([1]) معاني القرآن وإعرابه، 3/ 183.

([2]) القوانين الصوتية الكبرى (بحث)، 2731.

([3]) معاني القرآن، 1/ 94- 95.

بالأصيل الواويّ"[1]، إذ قال: "وهو أن يكون من الواو، لأنه لما كثر يصيب والمصيبة انِس بالياء؛ لكثرة الاستعمال، ولخفتها عن الواو كما قالوا: ديمة ودِيم، فلما كثر ذلك وكانت الياء اخف من الواو مروا عليها فقالوا: دامت السماء تديم"[2].

ممّا تقدم يتضح أن مفهوم الشيوع وكثرة الاستعمال يعود إلى نسبة تردد الأصوات والمقاطع في الكلام العربي، ممّا يؤدي إلى ظواهر لغوية عديدة، وأكثر الأصوات ترددًا في الكلام يكون أكثر عرضة لهذه الظواهر، وللتطور اللغوي الذي يطرأ على اللغة المنطوقة، فاللام والميم والنون هي أكثر الأصوات شيوعاً في اللغة العربية، وهي من الأصوات المذلقة.

([1]) القوانين الصوتية الكبرى (بحث)، 2732.

([2]) المحتسب، 1/ 294.

المبحث الثاني/ قانون الشيوع وكثرة الاستعمال:

"وهو أصلٌ كبير، وقانون عظيم في اللغة، وهو من القوانين الصوتية المهمة، ونستعمله كثيرًا في لهجاتنا"[1]. وفي كل قانون بحثنا في ظاهرتي المماثلة والمخالفة، وفي هذا القانون كذلك، نبدأ بظاهرة:

أولاً/ المماثلة: ذكرنا أنّ المماثلة من أهم المظاهر اللغوية الصوتية التركيبية، كما ذكرنا أنّها تشمل مجموعة من الظواهر اللغوية، كالأبدال والإعلال والإدغام... الخ، ونبدأها بظاهرة الإبدال في كتاب الرعاية، ونورد الأمثلة للأصوات الثلاثة الأكثر ترددًا وهي (اللام، والميم، والنون)، ووفقًا لكثرة تردد الأصوات وشيوعها في اللغة، على غير ما أوردناها سابقًا وفقًا لمخارجها:

1-ظاهرة الإبدال: وهي ظاهرة تشمل الأصوات للمناسبة والقرب بينها، وأكثر الأصوات ترددًا هو صوت:

اللام: صوت يخرج من المخرج الخامس من مخارج الفم، من حافة اللسان، بعد مخرج الضاد، وهو صوتٌ متوسطُ القوة، لأنّ فيه جهرًا، وفيه رخاوةً، فضلًا عن انحرافه، ويُلفظ اللام مرققًا غير مغلظ في الأعم الأغلب، لا سيما إذا كان بعدها ألف[2]، وسُمي منحرفًا لأنّه "انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشّدّة، فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديدة. ولا خرج معه الصوت كله خروجه مع

([1]) القوانين الصوتية الكبرى، 2729.

([2]) ينظر: الرعاية، 188.

الرخوة، فسمي منحرفًا، لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة فهو بين صفتين"[1].

وتُبدل لام المعرفة التي تسمى باللام الشمسية مع الأصوات الشمسية لتماثلها وتُدغم فيها، ولم يتطرق مكي إلى إبدال لام التعريف لأجل الإدغام في الحروف الشمسية الثلاثة عشر التي لا يجوز معهن إلّا الإدغام[2]، وربما علة ذلك طرقه للامات في غير هذا الكتاب[3]. وتُبدل اللام في بعض اللهجات العربية، مثل لهجة أهل اليمن، وتسمى (الطمطمانية)، لإنّهم يقلبون لام المعرفة ميمًا[4]، وفي هذا قال الأخفش (215هـ): "واما ما سمعنا من اليمن فيجعلون "أم" مكان الالف واللام الزائدتين، يقولون "رأيت امْرَجُلَ" و "قام امرجل" يريدون "الرجل""[5]، ويجوز إبدال لام (هل، وبل) مع الراء لجواز الإدغام، ويقال: هرأيت، لأنّ الراء أقرب الأصوات للام[6]. وكذلك " أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جدًا؛ قالوا: أصيلالٌ، وإنما هو أصيلانٌ"[7]. بمعنى أنّ اللام لا تبدل قياسيًا سوى لام المعرفة مع الحروف الشمسية.

الميم: صوت مجهور شديد، يخرج من المخرج الثاني عشر من مخارج الفم، وفيه غنّة إذا سكن تخرج من الخيشوم مع نفسٍ يجري معها، فشابهت بخروج النّفس الحروف الرخوة، والميم مؤاخية للنون للغنّة التي في كلٍّ منهما وهي تخرج من

([1]) الرعاية، 132.

([2]) ينظر: الكتاب، 4/ 457. الأصول في النحو، 3/ 420.

([3]) ينظر الرعاية، 190.

([4]) ينظر: الإبدال في لغات الأزد، 442.

([5]) معانى القرآن، 1/ 32.

([6]) ينظر الكتاب، 4/ 448. والأصول في النحو، 3/ 420.

([7]) الكتاب، 4/ 240.

الخيشوم، فضلًا عن الجهر الذي فيهما[1]. "ولمؤاخاتهما أبدلت العرب إحداهما من الأخرى، فقالوا: غين، وغيم وقالوا في "الغاية": المدى، والنّدى. ويقال: مجر الرجلُ من الماء، ونجر إذا أكثر من شربه وهو كثير"[2].

وعند سكون الميم وملاقاتها باءً أو فاءً أو واوًا، ذكر مكي وجوب التحفظ بإظهارها ساكنة مخافة الإخفاء والإدغام، معللًا ذلك في قوله: "لابد من بيان الميم الساكنة... ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركةٍ، وإنّما ذلك خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهنّ، لأنّهنّ كلّهنّ يخرجن من ما بين الشفتين، غير أنّ الفاء يخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلى، ولولا اختلاف صفات الباء والميم والواو... لم يختلف السمع بهن، ولكُنّ في السمع صنفًا واحدًا، وساق أمثلة كثيرة من الكتاب العزيز، منها قوله تعالى: **((وَهُمْ فِيهَا))** البقرة: 25، وقوله عزّ وجلّ: **((وَهُم بِرَبِّهِمْ))** الأنعام: 150. وعند تحليلها مقطعياً يكون:

وهم فيها: / و ـَ / ه ـُ م / ف ـِ / ه ـَ / .

وهم بربّهم: / و ـَ / ه ـُ م / ب ـِ / ر ـَ ب / ب ـِ / ه ـِ م / .

فإذا لم يتحفظ بإظهار الميم الساكنة فإنّها تُبدل بالفاء في المثال الأول، ويكون المقطع الصوتي / ه ـُ ف / ، أمّا في المثال الثاني فإنّ الميم الساكنة تُبدل بالباء، ويكون المقطع الصوتي / ه ـُ ب / . وهذا ما حذر منه مكي.

([1]) ينظر: الرعاية، 232.

([2]) م. ن، 232.

النون: صوت متوسط القوة، وممّا يزيد النون قوة الغنّة التي فيها عند السكون وهي تخرج من الخياشيم، وصوت النون يخرج من المخرج السادس من مخارج الفم فوق اللام قليلاً أو تحتها قليلاً. والنون مؤاخية للام لقرب مخرجيهما، فضلًا عن انحراف اللام إلى مخرج النون، وكذلك الجهر والرخاوة اللتين فيهما، إلّا إنّ في النون غنّة ليست في اللام[1].

إذا وقعت النون ساكنة أو التنوين[2] قبل (اللام أو الراء) فإنّها تُبدل منهما لأنّهن من حروف طرف اللسان، والمخارج متقاربة فتبدل بهما إذا وقعت في كلمتين، نحو قوله تعالى: **((مِن لَّدُنْهُ))** النساء- 40، وقوله تعالى: **((مِّن رَّبِّهِمْ))** البقرة- 5. أمّا إذا وقعت النون الساكنة قبل الراء أو اللام في كلمة واحدة فينتفي الإبدال خوفَ الالتباس المضاعف وهو ما لم يقع في الكتاب العزيز[3]. وإذا أردنا تحليلها مقطعيًا يكون:

"منْ لَّدنْه": / م ـِ ل / ل ـَ / د ـُ ن / هـ ـُ / .

والأصل فيها:

"منْ لَّدنْه": / م ـِ ن / ل ـَ / د ـُ ن / هـ ـُ / .

"من ربّهم": / م ـِ ر / ر ـَ / ب ـِ / هـ ـِ م / .

والأصل فيها:

([1]) الرعاية، 193.

([2]) ينظر: م. ن، 269.

([3]) ينظر: م. ن، 263.

"من رّبهم": / م ـِ ن / ر ـَ / ب ـِ / هـ ـِ م / .

ولأنّ صوت النون وقع نهاية المقطع الصوتي ساكنًا، أُدغم في اللام والراء اللتين جاورتاه، وقاربتاه، لذا شُددت الراء واللام، فهذه الأصوات مؤاخية لبعضها سواء صفة أو مخرجًا.

وتبدل النون الساكنة والتنوين ميمًا عند مجاورتها لحرف الباء، وقال مكي مخاطبًا القارئ: "أنّهما ينقلبان ميمًا إذا لقيتهما باءٌ نحو قوله تعالى: **((هَنِيٓـًٔا بِمَا))**[1]، و**((أَنۢ بُورِكَ))**[2]، وكذلك النون في كلمة مع الباء، نحو: **((أَنۢبِـُٔـهُم))**[3]، و"عنبر"، تُبدِل منهما ميمًا أيضًا، ولا تشديد في هذا، والغنّة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول، لأنّك أبدلتَ من حرفٍ فيه غنّة حرفًا آخر فيه غنّة، وهو الميم الساكنة. فالغنّة لازمةٌ للمبدل والمبدل منه في نفسه، فلا بدّ من إظهارها في هذا على كل حال"[4]. بمعنى أنّ النون الساكنة والتنوين إذا تلتهما باءً أبدلتا ميمًا، سواء أكان هذا في كلمة واحدة أم كلمتين، مع بقاء الغنّة في نفس الحرف الأول (النون)، وهو تأثير رجعي، والمماثلة كلية. والتحليل المقطعي لها يكون:

هَنِيْئَاً بِمَا: / هـ ـَ / ن ـِـ / ء ـَ م / ب ـِ / م ـَـ / .

والأصل فيها:

هَنِيْئَاً بِمَا: / هـ ـَ / ن ـِـ / ء ـَ ن / ب ـِ / م ـَـ / .

([1]) الطور، 19.

([2]) النمل، 8.

([3]) البقرة، 33.

([4]) الرعاية، 265- 266.

وعلل مكي قلب النون الساكنة والتنوين ميمًا، قائلًا: "والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميمًا عند الباء، أنّ الميم مؤاخية للباء، لأنّها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشّدّة. وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنّة والجهر. فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلتَ منها ميماً لمؤاخاتها النون والباء"[1]، وهو مذهب سيبويه[2].

2-ظاهرة الإدغام: وهو إدخال صوتٍ في صوتٍ، ويكون على نوعين: إمّا إدغامًا كاملًا أو ناقصًا، وهي عملية لغوية لتخفيف النطق، ويتأتى الإدغام في قانون الشيوع وكثرة الاستعمال في الأصوات:

اللّام: صوت متوسط القوة، وهو يخرج من المخرج الخامس من مخارج الفم، وسُمي متوسطاً لما يحمله من صفات القوة والضعف[3]، وتدغم اللام مع ما يشابهها من الأصوات، وما يناسبها، وهناك ضرب من الإدغام- كما يذكر مكي - فيه زيادة مع الإدغام الذي فيها[4]، منه: إن تكررت اللام بإدغام أو غير إدغام وجب التحفظ بإظهار اللامات مرققات، نحو قوله تعالى: ((**غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ**)) الحشر- 10، ففي الآية الكريمة اجتمعت فيها ست لامات عند الوصل في اللفظ، وهنّ لام (غلّ) المشدّدة و النون الساكنة (التنوين) التي تدغم في اللام التالية لها بعد إبدالها لامًا للتناسب الذي بينهما، واللام المشدّدة من (الّذين). وممّا يجتمع فيه خمس لامات في الوصل قوله تعالى: ((**فَوَيۡلٌ لِّلَّذِينَ**)) البقرة- 79، وهنّ لام (ويل)، والنون الساكنة

([1]) الرعاية، 266.

([2]) ينظر: الكتاب، 4/ 453.

([3]) ينظر: ص 150 من هذا البحث.

([4]) ينظر الرعاية، 255.

(التنوين) التي تُبدل لاماً وتُدغم في اللام بعدها واللام المشدّدة من (الّذين)، وتجتمع أربع لامات في الوصل في اللفظ نحو قوله تعالى: " قلْ للّذين آمنوا" الجاثية- 14، وقوله تعالى: **((وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ))** المطففين- 1، وشبهه، فبيان اللامات وترقيقها حسِنٌ ولازم، لأنّ اللام كثيرة التصرف والتكرير[1]. فالإدغام في هذه الآيات الكريمة يكون فيه تكرير لذلك يكون فيه زيادة. ووجوب إظهار اللامات مرققات "لأنّ المشدّد لا يُدغم في شيء أبدًا، لأنّ التشديد الذي فيه من الإدغام كان، ولا يدخل إدغامٌ على إدغامٍ"[2]. والتحليل المقطعي يظهر لنا عدد اللامات المتوالية في الآيات الكريمة السابقة، ويكون:

"غلًّا للّذين": / غ ـِ ل / ل ـَ ل / ل ـِ ل / ل ـَ / ذ ـِ ي / ن ـَ / .

"فويلٌ للّذين: / ف ـَ / و ـَ ي / ل ـُ ل / ل ـِ ل / ل ـَ / ذ ـِ ي / ن ـَ /.

والأصل فيهما:

"غلًّا للّذين": / غ ـِ ل / ل ـَ ن / ل ـِ ل / ل ـَ / ذ ـِ ي / ن ـَ / .

"فويلٌ للّذين: / ف ـَ / و ـَ ي / ل ـُ ن / ل ـِ ل / ل ـَ / ذ ـِ ي / ن ـَ /.

في الآيات أعلاه نلحظ أن اللامات يصبحن ست عند إدغام النون الساكنة في اللام بعد إبدالها لامًا، والتي هي التنوين في (غلًا)، ويصبحن خمس بعد إدغام النون الساكنة في (ويلٌ)، وهذا ما أراده مكي بعدّ اللامات ست وخمس... الخ.

([1]) ينظر: الرعاية، 191- 192.

([2]) م. ن، 186.

وذكر مكي وجوب التحفظ بإظهار اللام الساكنة وعدم إدغامها في النون إذا جاءت النون بعدها، معللًا ذلك مخافة الإدغام، لتسارع اللسان إليه، للتقارب، والتناسب بينهما، ومثل له في قوله تعالى: ((**أَرْسَلْنَا**)) البقرة: 151، وقوله تعالى: و((**أَسَلْنَا**)) سبأ: 12،وأمثالها كُثر[1]، وعند التحليل المقطعي يكون:

أَرْسَلْنَا: / ء ـَ ر / س ـَ ل / ن ـَـَ / .

أَسَلْنا: / ء ـَ / س ـَ ل / ن ـَـَ / .

وعاد مكي ليؤكد كلامه قائلًا: "التحفظ بإظهار اللام الساكنة في هذا النوع واجب لازم لئلا يصير اللفظ إلى الإدغام أو الإخفاء، لقرب المخرجين، ولسكون اللام ولأنّهما مجهوران رخوان، ولولا الغنّة التي في النون مع اختلاف المخرجين لكانت النون لامًا[2].

الميم: يخرج صوت الميم من المخرج الثاني عشر من مخارج الفم، وهو صوت متوسط القوة، ومؤاخٍ للباء، إلّا أنّ فيه غنّة ليست في الباء[3].

يُدغم الميم في غيره من الأصوات "إذا لقيَ الميم– وهي ساكنة– ميم أخرى وجب الإدغام، وإظهار تشديدٍ متوسطٍ، مع إظهار غنّةٍ في الميم الأولى الساكنة، وذلك نحو: ((**خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ**))[4]، و ((**وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ**))[5]... وهو

([1]) ينظر الرعاية: 188– 189.

([2]) م. ن، 189.

([3]) ينظر: ص 160.

([4]) البقرة، 29.

([5]) يونس، 40.

كثير"[1]، وهذا إدغام ناقص لظهور الغنّة فيه، والتشديد فيه دون التشديد في الإدغام الكامل، إذ إنّ الصوت لم يدغم كله لبقاء بعضه، وهي الغنّة[2]. والتحليل المقطعي يكون:

"لكم ما": / ل ـَ / ك ـُ م / م ـَ / .

وممّا امتنع الإدغام فيه ما أشار إليه مكي من وجوب بيان الميم إذا تكررت من إدغامٍ أو من غيره، بيانًا ظاهرًا، مع التشديد المتوسط، وإظهار الغنّة خوف الإخفاء والإدغام، نحو قوله تعالى: **((وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ))** البقرة- 114، فقد اجتمع في هذه الآية الكريمة ستُ ميمات، الأولى ميم (أظلم)، والثانية الميم الأولى من (ممّن)، والثالثة والرابعة الميم المدغمة المشددة في (ممّن)، والخامسة النون الساكنة التي تُبدل ميماً وتندغم في الميم عند الوصل، وبهذا يكون اجتماع ست ميمات[3]، فلا يدخل مدغم في مدغم، ولا يدغم متحرك في متحرك إلّا بعد تسكين الأول منهما. وعند تحليلها مقطيعًا يظهر عدد الميمات الست بعد إبدال النون الساكنة ميمًا للإدغام، فيكون:

"أظلم ممّن منع": / ء ـَ ظ / ل ـَ / م ـُ / م ـِ م / م ـَ م / م ـَ / ن ـَ / ع ـَ / .

والأصل فيها:

([1]) الرعاية، 233.

([2]) ينظر: م. ن، 255.

([3]) ينظر: م. ن، 233- 234.

"أظلم ممّن منع": / ء ـَ ظ / ل ـَ / م ـُ / م ـِ م / م ـَ ن / م ـَ / ن ـَ / ع ـَ / .

وقولـه تعـالى: **((وَمَـنۡ أَظۡلَـمُ مِمَّـن كَـتَمَ))** البقـرة: 140، ففـي هـذا اللفـظ أربـع ميمـات، مـيم مشـددة تشـديداً متوسـطاً لظهـور الغنّـة، وهـي مقـام ميمـين، والميمـان الظاهرتان أولًا، وكذلك قوله تعالى: **((وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ))** هود: 48، فقد اجتمعت فيه ثماني ميمات، من ذلك: ميمان خفيفتان في (أمم) وهما الأولى والثانية، وبعدها ثلاث ميمات مشددات تشديدًا متوسطًا لظهور الغنّة في كل منها، فهنّ مقام ست ميمات، وهذا لا نظير له في القرآن الكريم[1]. وعند تحليل الآية الكريمة مقطعيًا تظهر لنا الميمات الثماني بصورة جلية، فيكون التحليل:

"أممٍ مِمّن مَعك" / ء ـُـ / م ـَـ / م ـِـ م / م ـِـ م / م ـِـ م / م ـَ / ع ـَـ / ك ـَـ /.

والأصل فيها:

"أممٍ مِمّن مَعك" / ء ـُـ / م ـَـ / م ـِـ ن / م ـِـ م / م ـِـ ن / م ـَ / ع ـَـ / ك ـَـ /.

النون: تدغم النون في الواو والياء، وهذان الحرفان من حروف المد أو اللين، وعند تجاور النون الساكنة أو التنوين مع هذين الحرفين تدغم النون فيهما بعد إبدالها منهما[2]، نحو قوله تعالى: **((لَمَن يُؤۡمِنُ))** آل عمران: 199، وقوله عزّ من قال: **((مِن وَالٍ))** الرعد:11، ولم يمثل مكي لإبدال الواو من النون وإدغامها. وهذا تأثر

([1]) ينظر: الرعاية، 233- 234.

([2]) ينظر: م. ن، 269.

رجعي، فقد أثر الواو والياء في النون ممّا أدى إلى إبدالهما من النون طلباً للانسجام الصوتي المتوخى في اللغة، وعند التحليل المقطعي يكون:

"مَن يؤمن": / م ـَ ي / ي ـُ ء / م ـِ ن / .

"مِن والٍ": / م ـِ و / و ـَ / ل ـِ ن / .

والأصل فيهما:

"مَن يؤمن": / م ـَ ن / ي ـُ ء / م ـِ ن / .

"مِن والٍ": / م ـِ ن / و ـَ / ل ـِ ن / .

ووافق مكي سيبويه، وحذر من الوقوع في الالتباس بالمضاعف إذا جاءت النون وتلتها الياء أو الواو، ويجب الإظهار وعدم الإدغام، نحو: بنيان، وقنوان[1].

وتدغم النون الساكنة والتنوين مع الراءِ واللامِ إدغامًا كاملًا لا نقص فيه (إدغام مستكمل التشديد)، وهو المشهور المأخوذ به، ويكون في كلمتين، نحو قوله تعالى: **((مِن لَّدُنْهُ))** النساء– 40، وقوله: **((مِّن رَّبِّهِمْ))** البقرة– 5[2]. "والعلة في ذلك قُرب مخرج النون من مخرج اللام والراء، لأنّهنّ من طرف اللسان، فتمكن الإدغام وحسُن لتقارب المخارج، وذهبت الغنّة في الإدغام، لأنّ حقّ الإدغام – في غير المثلين في أكثر الكلام – ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته وتصييره بلفظ الثاني"[3]. بمعنى من الجائز إدغام النون في الراء واللام بغنّة. وحللنا هذه الآيات مقطعيًا في الصفحات

([1]) ينظر: الكتاب، 4/ 455. والرعاية، 265.

([2]) ينظر: الرعاية، 263.

([3]) م. ن، 263.

السابقة ضمن ظاهرة الإبدال[1]. وهو بهذا وافق سيبويه فيما ذكره من إدغام النون في الراء واللام للتناسب والقرب بين هذه الأصوات في قوله: "النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان، وهي مثلها في الشدة، وذلك قولك: من راشدٍ ومن رأيت. وتدغم بغنةٍ وبلا غنةٍ. وتدغم في اللام لأنها قريبةٌ منها على طرف اللسان، وذلك قولك: من لك. فإن شئت كان إدغامًا بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنةٍ لأن لها صوتًا من الخياشيم فترك على حاله"[2]. وحذر مكي من الإدغام حال وقوع النون الساكنة قبل الراء واللام في كلمة فيجب إظهارها، وعلل ذلك خوف الالتباس المضاعف وذكر عدم وقوعه في القرآن[3].

أمّا الإدغام الناقص (غير المستكمل التشديد) في النون الساكنة والتنوين فيكون مع النون والميم، مع إظهار الغنّة في الحرف الأول، نحو قوله تعالى: ((**مِن نُّورٍ**)) النور– 40، وقوله عزّ وجلّ: ((مِن مَّآءٍ)) البقرة– 164، فالغنّة باقية ظاهرة في لفظ الحرف الأول على كل حال ، لأنّ مع النون نونٌ ساكنةٌ، ومع الميم ميمٌ ساكنة، فالغنّة لازمة. وعلة إدغامها في النون هي اجتماع المثلين والأول ساكن، أمّا علة إدغامها في الميم أنّهما تتشاركان في الغنّة فحسُن الإدغام، ويتأتى الإدغام مع الغنّة في كلمتين أو كلمة واحدة، فإذا وقعت النون الساكنة قبل النون المتحركة في كلمة واحدة فلا بدّ من الإدغام وإبقاء الغنّة، ومن الممكن أن تكون النون الأولى متحركة فتسكُنُ فيلزم الإدغام وتبقى الغنّة، نحو قوله تعالى: ((**تَأۡمَنَّا**)) يوسف– 11، وقوله:

([1]) ينظر: ص 153 من هذا البحث.

([2]) ينظر الكتاب، 4/ 452.

([3]) ينظر الرعاية، 263.

((مَا مَكَّنِّي)) الكهف- 95. [1]. وذهب مكي مذهب سيبويه في هذا الإدغام، في قوله: "وتدغم النون مع الميم لأن صوتهما واحد، وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت، حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون، حتى تتبين"[2]، وتكون الأصوات في التحليل المقطعي لهذه الكلمات الشريفة:

"**من نور**": / م ـِ ن / ن ـُ / ر ـِ ن / .

لا تغير في صوت النون لاجتماع المثلين، والغنّة لا صورة لها.

أمّا "**من ماءٍ**": / م ـِ م / م ـَ / ء ـِ ن / .

والأصل فيها:

"**من ماءٍ**": / م ـِ ن / م ـَ / ء ـِ ن / .

أمّا صوت الغنّة فهو لفظي لا يظهر في الرسم والتشكيل.

وإذا سُبقت النون الساكنة بميمٍ في كلمة واحدة لم يجز الإدغام، خوف الالتباس بالمضاعف كما في قولك: هذه شاةٌ زَنْماء[3]

وأمّا الإدغام غير المستكمل (الناقص) مع الياء والواو فأنّهما يدغمان "من كلمتين مع إظهار الغنّة في حال اللفظ بالمشدّد، لا في نفس الحرف الأول (لأنّ الغنّة حينئذٍ في نفس الحرف الأول)، بخلاف إظهار الغنّة مع الإدغام في الميم والنون، فيكون ذلك أيضًا إدغامًا غير مستكمل التشديد، لبقاء بعض الحرف، وهو

([1]) ينظر: الرعاية، 263- 264.

([2]) الكتاب، 4/ 452.

([3]) ينظر: م. ن، 4/ 455. والرعاية، 263- 264.

الغنّة وإنّما لم تكن الغنّة في نفس الحرف الأول كما كانت مع النون والميم"[1]، وعلل مكي عدم ظهور الغنّة في نفس الحرف قائلًا: "لأنّك إذا أدغمت الأول في الياء أبدلت منه ياءً، ولا غنّة في الياء. وكذلك إذا أدغمته في الواو أبدلت منه واوًا، ولا غنّة في الواو، فصارت الغنّة تظهر فيما بين الحرفين لا في نفس الحرف الأول، وصارت مع الميم والنون تظهر في نفس الساكنة عند حروف الفم"[2]. أمّا عن تعليله لإدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو قال: "أنّ الغنّة التي في النون أشبهت المدّ واللين اللذين في الياء والواو، فوجب الإدغام لهذه المشابهة، ويجوز أن تدغم الغنّة ولا تظهرها في هذين الحرفين. ولا يجوز الإدغام في النون والميم إلّا بإظهار الغنّة"[3]. وهذا مذهب سيبويه في جواز إظهار الغنّة مع الواو والياء[4]، ووجوب إظهارها مع الميم.

ونبه مكي القارئ إلى عدم إدغام العرب الميم في الباء مع قرب المخرجين، ومشاركتهما في صفتي الجهر والهمس، ومثّل بقوله تعالى: ((**وَهُم بِرَبِّهِمْ**)) الأنعام: 150[5]، ذاكرًا تعليل سيبويه لهذه المسالة، إذ قال سيبويه: "لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم: (العنبر)؛ و(من بدا لك). فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه؛ وجعلوه بمنزلة النون، إذ كانا حرفي غنةٍ"[6]، وقال سيبويه أيضًا: " ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج، وأنها ليست فيها غنةٌ. ولكنهم أبدلوا من

([1]) الرعاية، 264.

([2]) م. ن، 265.

([3]) م. ن.

([4]) ينظر: الكتاب، 4/ 453.

([5]) ينظر: الرعاية، 266.

([6]) الكتاب، 4/ 447.

مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم، وذلك قولهم: ممبك، يريدون: من بك. وشمباء وعمبرٌ، يريدون شنباء وعنبرًا"[1]، فالعرب تفر من النون إلى الميم عند مجاورة النون للباء لقرب مخرجي الميم والباء، ولاشتراك النون والميم في الصفات، ولا تدغم الميم في الباء لأنّه الحرف الذي يفرون إليه من النون، وجعلوه بمنزلة النون، كونهما ذا غنّة، ولم يبدلوا النون باءً لبعد المخرجين، لكنهم أبدلوها بأشبه الحروف بها وهو الميم.

ثانياً/ المخالفة: هي تغيير أحد الصوتين المتماثلين كل المماثلة إلى أحد الأصوات المشابهة له، لصعوبة النطق بالصوتين المتماثلين، لاحتياجها لمجهود عضلي كبير، للنطق بهما معًا، وذكرنا قلة ورودها في اللغة نسبة لورود المماثلة.

وأشار سيبويه لهذه الظاهرة بإشارات بسيطة في (باب ما شذّ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد)[2]، فهو بهذا أقرّ بقلة وجوده في اللغة، وقد مثّل له بأمثلة كـ (تسريت، وتظنيت، وتقصيت، وأمليت).

وقال ابن جني في كراهة العرب لاجتماع المثلين: "وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها، ياء نحو دينار وقيراط وديماس وديباج "فيمن قال: دماميس ودبابيج" كان اجتماع حرفي العلة مثلين أثقل عليهم. نعم وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واوا كراهية لالتقاء المثلين في الحيوان فإبدالهم

([1]) الكتاب، 4/ 453.

([2]) ينظر: م. ن، 4/ 424.

"الواو ياء" لذلك أولى بالجواز وأحرى... وهم قد أبدلوا الحييان إلى الحيوان ليختلف الحرفان"[1].

وأمّا ابن الشجري (542هـ) في أماليه، وابن يعيش في شرح المفصل، قالا: إن الأصل في الكلمات التي ذكرها سيبويه هو أنّ تسريت أصله: تسررت، وتظنيت، أصله: تظننت، وتقصيت أصله: تقصصت، وأمليت اصله: أمللت[2]. "ففي هذه الأمثلة حدثت مخالفة صوتية، بين كل صوتين متماثلين متجاورين، وذلك عن طريق قلب الصوت الأول، الذي وقع نهاية المقطع الأول من البنية ساكنًا، إلى أحد الأصوات، التي تتسم بملمح المد او اللين، وهي الكسرة الطويلة"[3].

ولم يذكر مكي أنّ المخالفة حدثت في القرآن الكريم في كلمات تركبت بنيتها من هذه الأصوات الثلاث الأكثر شيوعًا في اللغة، بل على العكس حذر من الوقوع في الخطأ إن لم يُتحفظ بإظهارها إن تكررت، فاللام مثلًا أوجب التحفظ بإظهارها إن تكررت مرتين أو أكثر بإدغام أو بغير إدغام[4]، وأكد على وجوب إظهار النونات إن تكررت من كلمة أو كلمتين وكانتا متحركتين لئلا يميل اللسان إلى الإخفاء أو الإدغام[5]. والحال نفسها مع الميم فقد حذر مكي من عدم بيان التكرار بيانًا ظاهرًا للعلة ذاتها[6].

([1]) الخصائص، 3/ 20- 21.

([2]) ينظر: أمالي ابن الشجري، 2/ 172- 173. وشرح المفصل، 5/ 374- 377.

([3]) علم الأصوات، النوري، 424.

([4]) ينظر: الرعاية، 191.

([5]) ينظر: م. ن، 194.

([6]) ينظر: م. ن، 233.

ممّا تقدم يتضح لنا أنّ مفهوم الشيوع وكثرة الاستعمال قائم على نسبة تردد الأصوات في القرآن الكريم، والكلام العربي، وبعد إجراء مجموعة من الاحصاءات في صفحات من الكتاب العزيز، ومجموعة من الأبيات الشعرية، فضلًا عن مجموعة من الأسطر النثرية، توصلت إلى نتائج متقاربة، ولأنّ كلام الله تعالى يسمو فوق كل كلام، فمن غير الممكن أن تتطابق النتائج كل المطابقة، وأنّ الأصوات الأكثر شيوعًا في اللغة هي الأصوات المتوسطة الثلاث (اللام، والميم، والنون).

الخاتمة

الخاتمة

بعد حمد الله والثناء على منّه وفضله في التوفيق والسّداد لإتمام هذه الدراسة الموسومة بـ(القوانين الصوتية الكُبرى في كتاب الرعاية لمكي بن أبي طالب القيسي (437هـ))، وبعد الاطلاع على المصادر والمراجع التي تخص البحث، توصلنا إلى النتائج التي يمكن إجمالها بالآتي:

1- القوانين بصورة عامة هي الأنظمة والبنود التي تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها، وهي المعيار الذي ينظم هذه العلاقة، والقوانين الصوتية هي التي يسير في ضوئها الدرس الصوتي، ولا سيما الموازنات النطقية لبعض الأصوات داخل البنية اللغوية، لرصد الظواهر اللغوية وتسجيلها.

2- يُعد كتاب (الرعاية) منهجًا متطورًا في دراسة الأصوات، حيث إنّه ربط علم الأصوات بأشرف العلوم وأفضلها وهو علم التجويد، إذ إنّه مثل الجانب العملي والتطبيقي لعلم الأصوات النظري والذي طبقه عمليًا على الكتاب العزيز، ولأنّ الهدف من هذا الكتاب هو الحفاظ على النطق السليم لكلام الله تعالى، وعليه هو الحفاظ على اللغة العربية من اللحن.

3- وافق مكي سيبويه وذهب مذهبه، واعتمد عليه في مصادر معلوماته غالباً، إذ إنّه عدّ مخارج الحروف، وهي ستة عشر مخرجاً، ثلاثة منها للحلق، وثلاثة عشر للفم، وهو مذهب سيبويه، لكنّه خالفه في عدد القاب هذه الحروف، فعدّها مكي أربعة وأربعين لقبًا، وعدّها سيبويه اثنان وأربعين، وكذلك خالفه في عدد حروف الإبدال، فعدّها مكي اثنا عشر حرفًا، أمّا سيبويه فعدّها أحد عشر حرفًا.

4- كل اللغات تخضع لقوانين عامة، وقوانين خاصة بها، وهي ليست كالقوانين الطبيعية التي تقتضي الحتمية والشمول، فاللغة العربية لها قوانينها الخاصة، ولأنّ المستوى الصوتي هو أول مستويات الدراسة اللغوية، فإنّ له قوانين خاصة يجب الالتزام

بها وتطبيقها بكل دقة، لكنّ هناك بعض العوامل غير المنظورة التي تجعل من بعض الحالات خارجة عن ضوابط هذه القوانين.

5-أصلّ علماء العربية القدماء للبحث الصوتي بملاحظات دقيقة في ثنايا كتبهم، ولا سيما كتاب سيبويه في باب الإدغام، الذي فصل فيه القول بما ينسجم ويتآلف من الأصوات، وما هو قياس لغيره، وما هو غير مطّرد، غير أنّه لم يذكر مصطلح (القانون الصوتي)، والحال نفسها مع مكي، إذ إنّه ذكر أكثر من مرة بأنّ ما ذكره يُقاس عليه ما لم يذكر، وهو قياس القرآن الكريم والكلام العربي.

6-القوانين الصوتية متعددة إلّا إنّها تنضوي تحت (قانون الثّقل والخفّة) فهو قانون عام وشائع، وقد أدّى دورًا واضحًا ومهمًا في التراكيب اللغوية، وبحثه العلماء واللغويون من القدماء والمحدثين، وعلى الرغم من وجود معارضين له إلّا أنّه موجود، وهناك عدد من العوامل غير المنظورة التي تؤثر في تطور الأصوات، وتؤدي إلى استثناءات في تطبيق بعض القوانين، ولعله يُعد أكبر قانون صوتي تنضوي تحته القوانين الأخرى، لعلة طلب اليسر والسهولة في عملية النطق، والاقتصاد بالجهد العضلي المبذول أثنائها. ومن الملاحظ أنّ اللغويين قديمًا وحديثًا قد تطرقوا في طرحهم لمسألة الثّقل والخفّة إلى الألفاظ العامية فضلًا عن الألفاظ الفصيحة.

7-عرض مكي قانون الثّقل والخفّة بكل ظواهره، وعالجها بدقة وحرص شديدين، وفقًا لما ورد في الكتاب العزيز، وهذا ما نلحظه في تكراره المعلومات، وتوكيده لها، وعلى الرغم من اختصار بعض الموضوعات لعلة طرقه لها في مصنفاته الأخرى، ووضح كيفية النطق الصحيح والمثالي، وعالج الظواهر السلبية كافة التي يقع فيها القارئ المجود، ونبه إلى ما يجب عليه أن يحذر منه. ومن الجدير بالذكر أنّ أغلب الأمثلة إن لم يكن جميعها تطبيق لقانون الثّقل والخفّة، فهو قانون عام

وشامل لكل القوانين الصوتية. ويُطلق عليه أيضًا (قانون الجهد الأقل، أو الأدنى).

8-لم يتطرق مكي لظاهرة الإتباع، لإنّها ظاهرة لغوية في لهجات القبائل العربية، وفي القراءات القرآنية غير المتفق عليها، ولأنّ كتاب الرعاية كتاب اتفاق ودراية لا كتاب اختلاف ورواية.

9-للقوة معنًى واحدٌ في الطوائف الثقافية كافة، وهي القدرة والهيمنة، سواء أكانت هذه القدرة سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية... الخ، وأنّ علماء العربية القدماء والباحثين في الأصوات اللغوية من المحدثين اتفقوا على أنّ للأصوات اللغوية المفهوم نفسه للقوة والضعف، وأنّ قوة الأصوات الصامتة ذاتية وموقعية، أمّا الصائتة فلها قوة ذاتية تزيد من قوة الصامت أو ضعفه، وأي تغيير في الصوائت له دلالة لغوية حسب قوة الصائت وضعفه، ويندرج هذا الكلام ضمن (قانون القوة والضعف).

10- قانون القوة والضّعف قانون كبير ويشغل حيزًا كبيرًا بتأثيراته في اللغة، فعند مجاورة صوت قوي لصوتٍ ضعيف يحصل بينهما شدّ وجذب، كل صوت منهما يحاول جذب الثاني ناحيته، يزداد الصوت الضعيف قوةً عند مجاورته لصوتٍ قويٍّ فيؤثر الصوت القوي فيه ويجذبه إليه ويُبدل منه ليقاربه ويناسبه وإذا ماثله يُدغم فيه، أمّا الصوت القوي فعند ضعفه لسبب عارض فإنّه ينجذب للصوت الضعيف، ويُبدل منه ليقاربه ويناسبه وإذا ماثله يُدغم فيه، ويُطلق عليه (قانون الأقوى)، وإن دلّ هذا على شيء فإنّه يدلّ على أنّ قوة الصوت وضعفه تتباين بحسب البيئة التركيبة التي يوجد فيها، وكان لمكي السبق في وصف وتصنيف الأصوات إلى: قوية، ومتوسطة القوة، وضعيفة.

11- أمّا قانون الشيوع وكثرة الاستعمال فهو يعتمد على نسبة تردد الأصوات والمقاطع في الكلام العربي، ممّا يؤدي إلى ظواهر لغوية عديدة، وأكثر الأصوات ترددًا في الكلام يكون أكثر عرضة لهذه الظواهر، وللتطور اللغوي الذي يطرأ على اللغة المنطوقة، ويطلق عليه أيضًا (قانون التردد النسبي).

12- فصّل مكي القول في القوانين الصوتية، وشرحها بكل دقة وتفصيل، وكررها، وأكد عليها، مع عدم ذكره لبعض المعلومات لعلة ذكره لها في مؤلف آخر. وقد استقى معلوماته ممّن سبقه من العلماء، إلّا أنّه طبقها عمليًا على القرآن الكريم وهو منبع العلوم والمعارف.

ثبت

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1408هـ- 1987م.
- إحصاء العلوم، الفارابي، مركز الإنماء القومي- لبنان، 1991م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (٤٦٨هـ)، ت: عصام بن عبد المحسن الحميدان، قال المحقق: قمت بتوفيق الله وحده بتخريج أحاديث الكتاب تخريجا مستوفى على ما ذكر العلماء أو ما توصلت إليه من خلال نقد تلك الأسانيد، دار الإصلاح – الدمام، ط2، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الانباري (577هـ)، الناشر: دار الأرقم أبن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ - 1999م.
- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب- القاهرة، ط8، 1419هـ- 1998م.
- أسس علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر- القاهرة، 2003.
- الاشباه والنظائر في النحو، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية- بيروت، 2000م.

- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، ت: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، ١٤٢٣ هـ- 2002 م.
- أصوات القرآن الكريم كيف نتعلّمها ونعلّمها (تحقيق في كيفية الترتيل- دراسة صوتية مقارنة في أصوات القرآن الكريم المفقودة في لهجاتنا الدارجة- وتمارين على نطق الحروف وأحكام التجويد)، يوسف الخليفة أبو بكر، مكتبة الفكر الإسلامي- الخرطوم، ط1، 1392هـ- 1973م.
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، الطابع: محمد عبد الكريم حسان، ط4، 2007.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الاقتصاد اللغوي في بنية الكلمة (نماذج للتحليل من ديوان أبي القاسم الشابي)، د. عيسى شاغة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن- عمّان، ط1، 2022م.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ)، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.
- الأمالي = شذور الأمالي = النوادر، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (٣٥٦هـ)،عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط2، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط1 ،١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد، أ. د. غانم قدوري الحمد، مركز تفسير للدراسات القرآنية- المملكة العربية السعودية- الرياض، ط2، 1436هـ- 2015م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزّجّاجي (337هـ)، ت: د. مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط5، 1406هـ - 1986م.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي – القاهرة، ١٩٦٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)،ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (393هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار الملايين- بيروت، ط4، 1407هـ- 1987م.
- التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (٤٤٤ هـ)، ت: د. غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار – بغداد / ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ط1، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨ م.

- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (816هـ)، ظبطه وصححه جماعة من العلماء باشراف الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1403هـ- 1983م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط3 (مزيدة ومنقحة)، 1417هـ- 1997م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (٣٧٧هـ)، ت: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)،ط1، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، ت: د. على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (370هـ)، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1- 2001م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (1031هـ)، عالم الكتب- القاهرة، ط1، 1410هـ- 1990م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة، ط2، ١٣٨٤ هـ- ١٩٦٤م.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (٤٨٨هـ)،الدار المصرية للتأليف والنشر- القاهرة- ١٩٦٦ م.

- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1– ١٩٨٧م.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (377هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العليمة– بيروت، ط1، 1421هـ– 2001م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع– عمان، ط2‘ 1428هـ– 2007م.
- دراسات صوتية وصوتية صرفية في اللغة العربية، أ. د. محمد جواد النوري– أستاذ العلوم اللغوية/ جامعة النجاح الوطنية، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1439هـ– 2018م
- دراسات في علم الأصوات، أ. د. صبري المتولي– قسم اللغة العربية– كلية الآداب/ جامعة القاهرة، زهراء الشرق– القاهرة، ط1– 2006م.
- دراسات في علم اللغة، د.كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م.
- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر– أستاذ علم اللغة– كلية العلوم/ جامعة القاهرة، عالم الكتب– القاهرة، 1997م– 1318هـ.
- دروس في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، تعريب: صالح القرمادي– محمد الشّاوش– محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، 1985م.

- دروس في علم اصوات العربية، جان كانتينو، نقله إلى العربية وذيله بمعجم صوتي فرنسي- عربي صالح القرمادي- الأستاذ بدار المعلمين العليا بتونس/ الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية- تونس، 1965م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، صنعة الإمام العلّامة ابي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، ت: د. أحمد حسن فرحات الأستاذ المساعد بجامعة الكويت، دار عمّار- عمان- الأردن، ط2، 1404هـ- 1984م.
- سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.
- سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، ت: مجموعة من المحققين- بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3 ، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شذا العرف، الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي- أستاذ العلوم العربية بدار العلوم وأحد علماء الأزهر الشريف رحمه الله، ضبطه وشرحه ووضع فهارسه: د. محمد جاسم قاسم، منشورات كمال الملك، ط1، 1426هـ.
- شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني البصري على الفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، آسيانا- قم، ط1، 1384هـ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦ هـ)، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (١٠٩٣هـ)، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦ هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، ومحمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية، ومحمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، ت:أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢2هـ – ٢٠٠١م.
- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط1 ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ)،عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.
- الصوتيات العربية، د. منصور بن محمد الغامدي، مكتبة التوبة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ- 2001م.

- العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، ويليه: «ذيل العبر» للذهبي نفسه، ثم «ذيل الحسيني» عليه، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.
- علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، 2000م.
- علم الأصوات، أ. د. محمد جواد النوري- أستاذ العلوم اللغوية- جامعة النجاح الوطنية، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1440هـ- 2019م.
- علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- مصر،ط9، 2004م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (170هـ)، ت: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- في علم اللغة، د. غازي مختار طليمات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق، ط2، 2000.
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس- أستاذ بكلية دار العلوم/ القاهرة- وعضو المجمع اللغة العربية سابقاً، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ط8، 1992م.
- القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (٨١٧هـ)، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي،

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

- القدرة الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية (الاتحاد الأوربي أنموذجاً)، د. فرح صابر، بغداد– بيت الحكمة، 2013.
- القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، أ. د. عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي– القاهرة، ط3، 1326هـ– 2005م.
- القوة الذكية في السياسة الخارجية (دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005– 2013)، سماح عبد الصبور عبد الحي، تقديم أ. د. نادية محمود مصطفى– أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم– مصر، ط1، 1435هـ– 2014م.
- الكتاب الأوسط، الإمام أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العماني، ت: د. عزة حسن، دار الفكر– دمشق، ط1، 1427هـ– 2006م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب سيبويه (180هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ– 1988م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (355–437هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط3، 1404هـ– 1984م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ايوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (1094هـ)، ت: عدنان درويش– محمد المصري، مؤسسة الرسالة– بيروت.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (٧١١هـ)،الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر– بيروت، ط3، ١٤١٤هـ.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.
- اللغة، ج فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي– محمد القصاص، تقديم: فاطمة خليل، المركز القومي للترجمة– القاهرة، 2014م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (٢٠٩هـ)،ت: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة،١٣٨١ هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ت: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ١٣٨٦– ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٦ – ١٩٦٩ م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 1425هـ– 2004م.
- مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع– القاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الأستراباذيّ (688هـ)- مقاربة لسانية، د. حسن عبد الغني الأسديّ- كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة كربلاء، دار المدينة الفاضلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد- العراق، ط1، 2014.
- والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز سعيد الصيغ، دار الفكر- دمشق، ط2، 1427هـ- 2007م.
- معانى القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (215هـ)، ت: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، ت: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ)، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- معجم البلدان، شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ)، دار صادر- بيروت، ط2، 1995م.
- معجم علم الأصوات، د.محمد علي الخولي، ط1، 1402هـ- 1982م.
- معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي،دار القلم- دمشق، ط1، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- المعجم الفلسفي (بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية)، د. جميل صليبا (1976م)، الشركة العالمية للكتاب- بيروت، 1414هـ- 1994م.
- المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة المقارن (مع ملحقات تضم الخطوط القديمة وأمثلة كتابتها، وجداول للضمائر في اللغات الجذريّة (السّاميّة) وتصريف الأسماء والأفعال منها، وجداول لبعض الألفاظ من المعجم الجذريّ السّاميّ المقارن)، د. مشتاق عباس معن، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1423هـ - 2002م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار)، دار الدعوة.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (538هـ)، المحقق: د.علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993.
- مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، د. محمد يحيى سالم الجبوري، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2006م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت.

- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ)، ت: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي – قبرص، ط1، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمّام حسّان– كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب، 1400هـ– 1979م.
- المنصف– شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م، 420.
- موسوعة علم الاجتماع، جوردون مارشال، ترجمة: محمد الجوهري– أحمد زايد– محمد محي الدين– محمود عدلي السمري– هناء الجوهري، مراجعة وتقديم: محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة– المشروع القومي للترجمة.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، ت: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون– لبنان، ط1– 1996م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب– مصر.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ)، ت: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى.

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (٦٨١هـ)، ت: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط1، 1994م.

الرسائل والأطاريح:

- التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي (الجملة– المقطع– الكلمة)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، صلاح الدين سعيد حسين، إشراف: أ. د. سامي عوض، الجمهورية العربية السورية– جامعة تشرين– كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية، 2009.
- التلوينات الصوتية والدلالية للأصوات المتوسطة في نونية أبي البقاء الرُّندي، مشروع علم الأصوات السمعي .. تاريخ وتطور، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الصوتيات، بن سعيد خديجة، إشراف د. مكي درّار، جامعة السانيا– وهران– الجزائر، كلية الآداب واللغات والفنون/ قسم اللغة العربية، 2014.
- ظاهرة الإتباع في اللغة العربية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة، فوزية محمد الحسن الإدريسي، إشراف: أ. د. أحمد علم الدين الجندي، جامعة أم القرى– المملكة العربية السعودية، 1407هـ– 1987م.

- منهج الدرس الصوتي عند العرب- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، علي خليف حسين إلى قسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة بغداد، إشراف الأستاذ الدكتور: محمد حسين آل ياسين، 1423هـ- 2002م.

البحوث والبرامج:

- الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، أحمد بن سعيد قشاش، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السنة (٣٤) - العدد (١١٧)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الإتباع الحركي في القراءات القرآنية، أ. م. د. خلود جبار- جامعة بغداد/ كلية الاعلام، مجلة الآداب/ العدد- 114، 2015م- 1436هـ.
- أثر التخفيف في التوازن اللغوي، محمد ماكني، عود الند (مجلة ثقافية فصلية)، الناشر: د. عدلي الهواري، العدد: 100، 2014/10.
- أثر الصوائت العربية في المستويات اللغوية، م. نرمين غالب أحمد- كلية العلوم الإنسانية/ جامعة زاخو/ اقليم كردستان/ 2019-2020، مجلة AJSP المجلة العربية للنشر العلمي (www.ajsp.net)، العدد الرابع عشر، تاريخ الإصدار: 2/ 12/ 2019.
- أصوات العربية والقرآن الكريم (منهج دراستها وتعليمها عند مكي بن ابي طالب المتوفى سنة 437هـ)، د. عبد الله ربيع محمود الأستاذ المشارك بالكلية، مجلة (كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود عام 1400هـ، العدد العاشر.
- التحليل الإحصائي لأصوات اللغة العربية، د. محمد علي الخولي (معهد اللغة العربية- جامعة الملك سعود- الرياض)، بحث في مجلة معهد اللغة العربية- جامعة أم الفرى- مكة المكرمة، العدد الثاني، 1404/ 1984.

- قضية الخفة والثقل وأثرها في النحو العربي، أحمد حسن حامد- أستاذ النحو والصرف – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة النجاح الوطنية، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس (1992).
- القوانين الصوتية الكبرى في اللغة العربية،"دراسة وصفية دلالية"، إعداد د. عادل إبراهيم أبو شعر أستاذ مشارك بقسم القراءات والدراسات القرآنية، و د. عبد اللطيف مطيع عبد القادر محمد أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن- عمان- طبربور، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالقاهرة، العدد (32).
- القوانين الصوتية في اللغة العربية من خلال كتاب سيبويه، د. إبراهيم إبراهيم بركات- مدرس علم اللغة والنحو والصرف بكلية الآداب- جامعة المنصورة، مجلة كلية الآداب/ جامعة المنصورة، المجلد/ العدد: ع 3/4، 1982م.
- نحو دراسة الصوتيات العربية من خلال جهود الإمام مكي بن أبي طالب القيسي في كتاب الرعاية نموذجاً، أمجد علي سعادة، معالم القرآن والسنة (مجلة محكمة) السنة السادسة، العدد السابع- 2011.
- نماذج من الاعجاز الصوتي في القرآن الكريم- دراسة دلالية، أ. د. دفة بلقاسم- قسم الأدب العربي والعلوم الإنسانية/ جامعة محمد خيضر/ بسكرة الجزائر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جوان 2009.

البرامج التلفزيونية:

- لمسات بيانية، أ. د. فاضل السامرائي، برنامج تلفزيوني عُرض في قناة الشارقة الفضائية، https://toutu.be/uskNMHMOel4 .

Abstract

Studies of language laws were multitude in general and the phonological law in particular. The reason may belong to the great significance of studying the linguistic tissue. For the phonological level is the first linguistic level of linguistic study .

There are many phonological laws, but the current study focused on the biggest three laws and the most common ones in language. The study was divided into three chapters preceded by introduction and a preface and followed by the most important results.

We mentioned, in the introduction, the causes that led to choosing the subject and the obstacles that we faced; as well, the most important references and bibliographies that were used in the study. The preface contained some primary concepts that relate to the study topic. Every chapter, in this study tackled the studied law followed by the practical application in " Al Ri'aya " book by Mekki Bin Abi Talib Al Qaisi.

The first chapter was devoted to lightness and heaviness law. This law is considered the biggest and the most common phonological law where all other laws lies under it. this may refer to search for easiness and facilitation in the articulation process and economy in the spent muscular efforts during this process. So, all the phonological phenomena happen searching for this reason, for they take the simplest ways to achieve this target.

The second chapter was about the power and weakness law. It is also one of the most influential phonological law in language. The third chapter was about the law of common and widely used in language.

These three phonological laws are considered the biggest and hugest ones in the language. The current study ended with the most important results. It is worth to mention that ancient Arabic scholars were the initiators and founders who studied Arabic language and its laws. Al Kheleal (175 H.), Sibawayh (180 H.), and Ibn jinni (392 H.) were the pioneer, particularly the recitation scholars as Mekki Al Qaisi who received his information from the first Arabic scholars who preceded him and skillfully referred to the role that sound played in the linguistic constructions of the classification details; beside his personal experience in deduction. Therefore, " Al Ri'aya " Book was a scientific work

that links what Arabic scholars put concerning rhetorical studies with what recitation scholars apply in reading the holy Quran.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

The Supreme Phonological Laws in " Al Ri'aya "

Book by Mekki Bin Abi Talib Al Qaisi (died 437 H.)

by:

Safiyh Kadhim Mohammed Ahmed Al Hashimi

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in in Arabic / linguistics

The supervisor:

Prof. Dr. Adil Netheir Beiri

2022 A.D. 1443 H.